# نموذج مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الأردني

A proposed Model to Increase the Effectiveness of Credit Risk Disclosure in Jordanian Banking Sector

**اعداد**

**محمد فوزي أبو الهيجاء**

**إشراف**

**أ. د.بشير عبدالعظيم البنا**

قدمت هذه الاطروحة استكمالا لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة

**كلية الدراسات المالية والإدارية العليا**

**جامعة عمان العربية للدراسات العليا**

**2009**

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم "الآية 32 من سورة البقرة .

صدق الله العظيم

## صفحة تفويض الجامعة

أنا محمد فوزي أبو الهيجاء أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الاشخاص عند طلبها .

الإسم : محمد فوزي أبو الهيجاء

التوقيع:

التاريخ:2009/8/10

# قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها :

نموذج مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الأردني

أجيزت بتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٩

| أعضاء لجنة المناقشة | | التوقيع |
| --- | --- | --- |
| أ.د محمد أبو صالح | رئيساً | |
| أ.د بشير عبد العظيم البنا | المشرف/ عضواً | |
| أ.د مكرم عبد المسيح باسلي | عضواً | |
| د. أحمد حلمي جمعة | عضواً | |

# شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي الهمني الطموح وسدد خطاي.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا على ما خصني به من رعاية وتشجيع ،والذي أشرف على هذا العمل فاستفدت من علمه الغزير وخبرته الواسعة وخلقه الرفيع ، فله مني كل الشكر والثناء والعرفان . كما أشكر سعادة الأستاذ الدكتور محمد أبو صالح عميد كلية الدراسات المالية والإدارية في جامعة عمان العربية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى السادة الأساتذة الأجلاء ، رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة ، والتفضل بمناقشتها والإسهام في إثرائها بتوجيهاتهم القيمة.

وشكر خاص لمن ساعد الباحث في إخراج البحث على صورته الحالية ، وأخص بالذكر المديرين الماليين في البنوك التجارية الأردنية ، وجميع العاملين في إدارات الإئتمان والإدارة المالية ، ومديري المكتبات في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة عمان العربية للدراسات العليا .

وللجميع شكر خاص.

# الاهداء

**إلى من أمضت الليالي ساهرة على راحتنا ... إلى من زرعت فينا حب التفاني والصدق ... والدتي الحبيبة**

**إلى من تقف الكلمات عاجزة عن التعبير عن مكنونات النفس تجاهه...إلى من كافح وجاهد لنصبو إلى ما نحن إليه ... والدي الغالي**

**إلى أخي وأخواتي الأحباء تقديراً واحتراماً لهم ...**

**إلى أصدقائي...**

**إلى كل من دعا لي بالتوفيق والسداد ...**

**إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.**

**محمد**

**فهرس المحتويات**

| الصفحة | الموضوع | التبويب |
|---|---|---|
| أ | صفحة تفويض الجامعة | |
| ب | قرار لجنة المناقشة | |
| ت | شكر وتقدير | |
| ث | الاهداء | |
| ج | فهرس المحتويات | |
| **د** | الملخص | |
| **13–1** | **مدخل الدراسة** | **الفصل الأول** |
| 1 | المقدمة | 1/1 |
| 3 | مشكلة الدراسة وعناصرها | 2/1 |
| 4 | فرضيات الدراسة | 3/1 |
| 4 | أهمية الدراسة | 4/1 |
| 5 | المفاهيم الاجرائية للدراسة | 5/1 |
| 6 | الطريقة والإجراءات | 6/1 |
| 7 | حدود الدراسة | 7/1 |

| الفصل الثاني | الإطار النظري والدراسات السابقة | 63-8 |
|---|---|---|
| أولاً | الإطار النظري | 8 |
| أ | مفهوم الإفصاح وأهدافه | 8 |
| ب | مفهوم مخاطر الائتمان | 14 |
| ج | المحددات والضوابط التي تحكم الإفصاح عن الائتمان المصرفي كمنطلق لترشيد قرارات البنك . | 18 |
| د | *نظرة عامة على الافصاح المحاسبي في البنوك* | 27 |
| هـــ | *الإفصاح الحالي عن المخاطر الائتمانية في ضوء المعايير الدولية ، بنك التسويات الدولي ، و اتفاقية بازل 2* | 34 |
| و | الإفصاح الحالي عن المخاطر الائتمانية للبنوك الأردنية | 39 |
| ثانياً | الدراسات السابقة | 53 |
| ثالثا | نموذج الدراسة | 80 |
| الفصل الثالث | الطريقة والإجراءات | 86 |
| الفصل الرابع | عرض النتائج | 93 |
| الفصل الخامس | نتائج الدراسة الميدانية | 122 |

| | | |
|---|---|---|
| **الفصل السادس** | **النتائج والتوصيات** | 130 |
| **قائمة المراجع** | قائمة المصادر والمراجع | 136 |
| **الملاحق** | أ- ملحق الاستبانة | 144 |
| | ب- ملحق تعليمات البنك المركزي الاردني | 156 |
| | ج- ملحق التحليل الإحصائي | 187 |

## ملخص الاطروحة

# نموذج مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الأردني

اعداد
محمد فوزي أبو الهيجاء
إشراف
أ. د.بشير عبدالعظيم البنا

تكمن مشكلة هذه الدراسة في الكيفية التي يقوم عليها مستوى الإفصاح الحالي وعدم كفاية هذا الإفصاح سواء من العملاء طالبي الائتمان او من البنوك مانحة الائتمان وما يترتب عليه من مشكلات ترتبط بصعوبة تحديد المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك من جهة ، ومن جهة أخرى تحديد المعلومات الإضافية المقدمة والمطلوبة من العميل طالب الائتمان لاستكمال اتخاذ القرارات الائتمانية من قبل البنك مانح الائتمان ، حيث تحتاج هذه النوعية من القرارات إلى مستوى معين ومحدد من المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح عنها محاسبيا ، وما يترتب على ذلك كله من مشكلة تقديم هذه المعلومات في وقت غير مطلوب .

ولقد استهدفت هذه الدراسة ما يلي :

1- مدى تقديم العملاء طالبي الائتمان للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحهم الائتمان.

2- مدى توافر متطلبات خاصة بالتحليل المالي التي تقوم بها البنوك مانحة الائتمان وبين مستويات الافصاح لدى العملاء.

3- مدى العلاقة بين الافصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مديري الائتمان.

4- مدى العلاقة بين متطلبات الافصاح في التقارير المالية السنوية للبنوك الاردنية (مانحة الائتمان) وتلك التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية وتـشريعات البنـك المركـزي الاردني وبنك التسويات الدولي من حيث:

- مستوى الافصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان.
- مستوى الافصاح عن درجة كفاءة وجودة إدارة المخاطر الائتمانية في البنك.
- مستوى الافصاح الذي يشير الى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية.

ولتحقيق هذه الأهداف ، قام الباحث بإعداد استبانه لهذه الغاية ، وتم توزيعها علـى مجتمـع الدراسة والمتمثل بكافة البنوك التجارية الأردنية . وقد تم وضع أربع فرضيات لهذه الدراسة ، وبعد اختبار الفرضيات اوضحت النتائج بأن هناك درجة معقولة حول مستوى الافصاح المقدم من العملاء وبين المستويات التي يطلبها البنك من عملائه ، إلا أن متطلبات الإفـصاح فـي التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية (مانحة الائتمان) اعتبرت ضعيفة مع تلك التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية وتشريعات البنك المركزي الأردني وبنك التسويات الدولي .

# Abstract

## A Proposed Model to Increase the Effectiveness of Credit Risk Disclosure in the Jordanian Banking Sector

Prepared By: Mohammed Fawzi Abu El Haija
Supervised By: Dr. Basheer Albanna

This study investigates the position of the current level of disclosure and the inadequacy of this disclosure for both parties: the bank customers seeking credit and the donor credit banks themselves. Another objective is to investigate the resulting problems associated with the request of additional information to supplement the decision-making especially credit decisions, as this kind of decision needs a certain and a specific level of accounting information that must be disclosed. Consequently, there is the problem of providing this information within unsuitable timing.

The study aims to:

1 - Identify the extent of providing the required information by the concerned customers who seek credit, and identify the risks resulting from granting them credit.

2 - Identify the availability of the special requirements for the financial analysis carried out by the banks which grant credit and the levels of disclosure by customers.

3 - Determine the relationship between the disclosure of credit risk and credit decision-making process from the viewpoint of credit managers.

4 - Determine the relationship between the disclosure requirements in the annual financial reports of the Jordanian banks which grant credit and those required by the international accounting standards, the Jordanian Central Bank and the Bank of International Settlements legislations in terms of:

- The level of disclosure in the accounting policies and practices with regard to credit risk.

- The level of disclosure of the degree of efficiency and quality of the credit risk management in banks.

- The level of disclosure regarding the control and regulation of the credit risk.

To achieve these goals, the researcher prepared and distributed a questionnaire to all Jordanian commercial banks. Four hypotheses have been developed for this study, and after testing the hypotheses, results showed that there is a reasonable degree of disclosure provided by customers compared to the disclosure levels required by their Banks. However, the disclosure requirements for the annual financial reports proposed by Jordanian banks which grant credit are considered insufficient compared to the requirements of the international accounting standards, the Jordanian Central Bank and the Bank of International Settlements Legislations.

# الفصل الاول

# مدخل الدراسة

### 1/1 المقدمة:

يشكل الاقتصاد الدعامة الأساسية لأي دولة ، وأصبحت قوة الدول تقاس من خلال كفاءة اقتصادها . ولما كانت البنوك تمثل حجر الأساس لأي اقتصاد ، وكانت التقارير السنوية هي المؤشر والمقياس المتاح لأعمال تلك البنوك ، كان من الضروري أن تعكس هذه التقارير أعمال تلك البنوك بوضوح وشمولية وشفافية وهو ما يتمثل بمفهوم الإفصاح .

إن مبدأ الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية يلعب دوراً هاماً ومركزياً في إعداد البيانات المحاسبية المنشورة ، حيث يلقى هذا المبدأ اهتماماً كبيراً سواء من قبل المجامع المهنية المحاسبية أو من الجهات الرقابية على المهنة ، إضافة إلى هيئات البورصة العالمية (Mikhail,2006) وبالتالي فإنه من أجل إعداد البيانات التي تحقق الإفصاح الكافي والمناسب كان لابد من تحديد المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها وكيفية الإفصاح عنها من قبل هذه الجهات ( Lewis and Pendrill ,2000 ) .

ولقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (7) من معايير الإبلاغ المالي والمتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية والذي يحتوي في جزء منه الإفصاح عن مخاطر الائتمان ،وأيضا قد تم اعتماد هذه المعايير من قبل البنك المركزي الأردني بموجب آخر تعميم له بتاريخ 2007/9/5 ، والذي حدد في جزء منه الإفصاح عن مخاطر الائتمان والتي نصت

على قيام البنوك بالإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي البيانات المالية في تقيــيم طبيعــة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها البنك ومنها افصاحات وصفية تشمل التعــرض للمخـــاطر وكيفية نشوئها ، وكذلك سياسات وإجراءات البنك في قبــول وقيـــاس ومراقبـــة المخـــاطر ، بالإضافة إلى إفصاحات كمية تشمل التعرض لمخاطر الائتمان ، تصنيف التسهيلات حـــسب درجة مخاطرها ، والديون المجدولة ، والديون المعاد هيكلتها ، والتركـــز فـــي التـــسهيلات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وحسب القطاع الاقتصادي .

بالإضافة إلى ما سبق ، فهنالك اهتمام متزايد من قبل بنك التـــسويات الـــدولي والممارســـات العالمية بالتوجه نحو توسيع مفهوم الإفصاح عن مخاطر الائتمان لتعزيز الشفافية والوضـــوح في عمل القطاع المصرفي ونشاطه بصورة تتجاوز تلك الموجودة في التشريعات المحاسبية و التشريعات المحلية والمتمثلة بالبنك المركزي وهيئة الأوراق المالية الموجودة في كـــل دولـــة (Institute of International Finance ,2003 ).

ومن هنا يعتبر الإفصاح حول مخاطر الائتمان ضروريا باعتباره الجزء المتأصل في طبيعـــة النشاط المصرفي أساسا ، ومن هنا دعت الحاجة إلى الكشف عن طبيعة هذا الجزء الهام فـــي التقارير المالية السنوية للبنوك من خلال الإفصاح عنه وعن طبيعته وخصائصه والتي تغطي كل الأنشطة البنكية والمتضمنة عمليات الإقراض ، المتاجرة ، الاســـتثمارات ، إدارة النقـــد والسيولة ، وإدارة الأصول .

### 2/1 مشكلة الدراسة وعناصرها:

إن ضعف مستوى الإفصاح الحالي وعدم كفاية هذا الإفصاح ترتب عليه عدة مشكلات ترتبط بطلب معلومات إضافية لاستكمال اتخاذ القرارات لا سيما القرارات الائتمانية ، حيث تحتاج هذه النوعية من القرارات إلى مستوى معين ومحدد من المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح عنها محاسبيا ، وما يترتب على ذلك كله من مشكلة تقديم هذه المعلومات في وقت غير مطلوب .

وبالتالي فان الغرض من هذه الدراسة هو اقتراح نموذج لزيادة فعالية الإفصاح عن مخاطر الائتمان في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية :

- هل هنالك علاقة بين تقديم العميل للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحه الائتمان.
- هل هنالك علاقة بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الإفصاح لدى العميل.
- هل هنالك علاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مدير الائتمان.
- هل هنالك علاقة بين متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية للبنوك الاردنية (مانحة الائتمان) وتلك التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية وتشريعات البنك المركزي الاردني وبنك التسويات الدولي من حيث:

أ – مستوى الإفصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان.

ب – مستوى الإفصاح عن درجة كفاءة وجودة إدارة المخاطر الائتمانية في البنك.

ج – مستوى الإفصاح الذي يشير الى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية.

## 3/1 فرضيات الدراسة

تأسيسا على مشكلة الدراسة وعناصرها فإنه سوف يتم اختبار مدى صحة الفرضيات التالية :

**الفرضية الاولى:** لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديم العميل للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحه الائتمان.

**الفرضية الثانية:** لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الإفصاح لدى العميل.

**الفرضية الثالثة:** لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مدير الائتمان.

**الفرضية الرابعة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية للبنوك الاردنية (مانحة الائتمان) وتلك التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية وتشريعات البنك المركزي الأردني وبنك التسويات الدولي من حيث:

- مستوى الإفصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان.
- مستوى الإفصاح عن درجة كفاءة وجودة إدارة المخاطر الائتمانية في البنك.
- مستوى الإفصاح الذي يشير الى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية.

## 4/1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة إلى الكشف عن مفهوم وكفاية الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والتي تلاصق طبيعة النشاط المصرفي والتي تفرضها هذه الطبيعة. وذلك من خلال إعداد قوائم مالية تحتوي على مستوى عالٍ من الإفصاح لمخاطر الائتمان من أجل تعزيز شفافية البنوك

وتقوية نظام السوق من خلال تشجيع البنوك نحو تزويد العامة ( public ) والمشاركين في السوق ( market participant ) بالمعلومات التي يحتاجونها من أجل تقييم الوضع المالي للبنوك والأداء والأنشطة الاقتصادية والتعرض للمخاطر . وقد ازدادت أهمية هذا الموضوع نظرا للممارسات الضعيفة في إدارة مخاطر الائتمان و كذلك استمرار ضعف جودة الائتمان والتي كانت السبب الأهم لفشل البنوك وحدوث الأزمات البنكية في العالم (BIS, 1999 ) .

## 5/1 المفاهيم الإجرائية للدراسة

**الإفصاح المحاسبي** : يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية .

**المخاطر الائتمانية** : احتمالية إخفاق المقترضين أو الأطراف الأخرى بمواجهة التزاماتهم اتجاه البنك بعدم الدفع ضمن الشروط المتفق عليها .

**البنك** : تعني كل المؤسسات المالية التي تتمثل نشاطاتها الرئيسة في تقبل الودائع والاقتراض بهدف منح قروض والقيام بتوظيفات والتي تحكم نشاطاتها بتشريع مصرفي أو تشريع مشابه .

**بنك التسويات الدولي** : هو منظمة دولية تنظم وترعى التعاون النقدي والمالي وتقدم خدماتها للبنوك المركزية لدول العالم.

**التعرض الائتماني** : وهو احتمالية الخسارة في حال حدوث إهمال في الدفع .

**اتفاقية بازل II** : اتفاقية منبثقة عن لجنة بازل والمتكونة من مجموعة الدول الصناعية العشر " Group of ten"الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، بالإضافة إلى لكسمبرج"، وقد كان الباعث لتأسيس تلك اللجنة هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في

تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم، بالإضافة الى المنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها كان ذلك في العام 1988م . انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب التي اشتملت التركيز على المخاطر الائتمانية حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما .

## 6/1 الطريقة والإجراءات :

**أ- مجتمع الدراسة**

سوف يقوم الباحث بإجراء مسح للبنوك الأردنية والمتكونة من أربعة عشر بنكاً أردنيا، مسجلة لدى البنك المركزي الأردني لغاية 31 / 12 / 2008 .

**ب- أدوات جمع المعلومات**

سوف يعتمد الباحث في جمع البيانات التي تتطلبها هذه الدراسة على البيانات التالية:

**مصادر أولية:**

وتتمثل في جمع البيانات الأولية ميدانياً من واقع البنوك التجارية الأردنية ، من خلال استبانه موزعة على البنوك التجارية الأردنية وموجهه لكل من مديري الائتمان والمحلليين الماليين والمراقبين الماليين – ضابط الارتباط مع البنك المركزي – ، ومجموعة من الشركات الحاصلة على تسهيلات الائتمانية .

**مصادر ثانوية:**

وتتمثل في أدبيات الإفصاح المحاسبي، من خلال الاستعانة بالمراجع العلمية، والبحوث والدراسات المنشورة في المجلات والدوريات ذات العلاقة بموضوع الإفصاح بشكل عام

والإفصاح حول المخاطر المالية والائتمانية بشكل خاص ، بالإضافة إلى المقالات والأبحاث المنشورة على المواقع المتخصصة على الإنترنت .

## 7/1 حدود الدراسة

بهدف إضفاء الموضوعية على الدراسة ونتائجها وحيث إن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات القليلة من حيث النوع، لذلك يعتقد الباحث أن أهم محددات هذه الدراسة ما يلي:

1- لم تتعرض الدراسة لجميع البنوك العاملة في المملكة والمتمثلة بالبنوك الأجنبية والبنوك النوعية الاخرى ، ويعود السبب في ذلك الى اختلاف مؤشرات اتخاذ القرار الائتماني ، لذلك اقتصرت الدراسة على البنوك الأردنية فقط .

2- لم تتعرض الدراسة لجميع مؤشرات السياسة الائتمانية والتي تتضمن العوامل المحلية والاقليمية والدولية مثل مؤشرات التضخم ومستويات الأسعار وغيرها من هذه المؤشرات .

3- اعتمدت الدراسة على استخدام قائمة استبيان، ومن المتعارف عليه علمياً أن الاعتماد على نتائجها قد يتضمن قدراً من التحيز الشخصي من قبل المستجيبين.

4- روعي بقدر المستطاع عدم الإكثار من الأسئلة في الاستبانة للتخفيف على المجيبين حتى لا يمتنعوا عن تعبئة الاستبانة.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

## أولا: الإطار النظري

سوف يتناول الباحث ضمن الإطار النظري العناصر التالية : مفهوم الإفصاح وأهدافه ، مفهوم مخاطر الائتمان ، المحددات والضوابط التي تحكم الافصاح عن الائتمان المصرفي كمنطلق لترشيد قرارات البنك ، الافصاح المحاسبي في البنوك ، العلاقة بين الإفصاح والمخاطر الائتمانية ، وأخيرا الإفصاح الحالي عن المخاطر الائتمانية للبنوك الأردنية .

### (أ) مفهوم الإفصاح وأهدافه

يشير مفهوم الإفصاح إلى شمول التقارير على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي التقارير صورة واضحة وصريحة عن الوحدة المحاسبية ، والإفصاح لغة يعني الكشف والتبيان والإفشاء ، وفي الاصطلاح المحاسبي يعني الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية وبيانها في تقارير تقدم للمستفيدين والمهتمين بمنشآت الأعمال ( أبو نصار وذنيبات ، 2005) . ولقد عرفه خالد أمين ، بأنه احتواء القوائم المالية لجمع المعلومات الأساسية التي تهم القطاعات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة ( سعادة 2008).

وقد بين ( Roberts etal ,2002 ) إن عرض المعلومات والإفصاح عنها بالغ الأهمية لمستخدمي البيانات المالية من أجل تزويدهم بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم .

يلاحظ الباحث من خلال التعاريف السابقة تركيزها على موضوع توصيل المعلومات الى المستفيدين منها بصيغة توضح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بالشكل الذي يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات .

وفي هذا السياق عن الإفصاح فإنه من الواجب التعريف بالصفات والخصائص للمعلومات المفصح عنها والتي تتمثل ب :

1) تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ، حيث تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات ، وبالتالي فإن تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة الى تحديد الغرض من الاستخدام ، ويعود السبب في ذلك إلى أن مدى ملاءمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية سوف تتوقف على مدى ما تملكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارات وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات ، مما يعني أن الإيضاحات التي تكون ملائمة لاستخدامات فئة معينة ، قد لا تكون بالضرورة ملائمة لفئة أخرى ، وبناء على ذلك يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير البيانات المالية .

2) أغراض استخدام المعلومات المحاسبية ، من خلال ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعناصرأساسية وهي : الأهمية النسبية ( Materiality ) والملاءمة ( Relevance ) ، والتوقيت ،واقتصاديات المعلومات ، والقابلية للقياس . حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها . وتعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة

الإفصاح ، من خلال وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد البيانات والإفصاح عنها من جهة ، والغرض الرئيس لاستخدامها من جهة أخرى .

3) طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها . بعد تحديد المستخدم والغرض ، هنالك تحديد لطبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها والتي تتمثل بالبيانات المالية المحتواة في القوائم المالية وهي ( قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل ، وقائمة الأرباح المدورة ، وقائمة التدفقات النقدية ) بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية ، لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية فإنها تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية ، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من تلك القوائم .

وكما حددها (Cukierman, 2001) أيضا ب :

1- أن تكون المعلومات ذات معنى ، أي انه تعبر عما تقوم به الشركة من تقدير وإدارة المخاطر .

2- أن تكون سهلة الفهم وان تظهر في محتوى مناسب .

3- أن تحافظ على ملكية المعلومات .

4- أن لا تكون مرهقة من حيث الوقت والتكلفة .

5- أن تكون قابلة للمقارنة والتحقق .

ويرى (Winkler , 2000 ) ان مفهوم الإفصاح يحقق أهم الأهداف الحالية لمعظم الأدوار التي تقوم بها لجنة معايير المحاسبة الدولية وبنك التسويات الدولي في الوصول إلى مفهوم الشفافية في عرض المعلومات وبخاصة في القطاع المصرفي وبالتالي تمكين جميع الأطراف من الوصول إلى الدرجة الأمثل في عملية التقييم . والشفافية كمفهوم هي درجة توافر

المعلومات حول السياسات والعمليات ويتقاطع مفهوما الشفافية والإفصاح مع مفهوم المصداقية والتي تعرف بالقيمة المطلقة للاختلاف ما بين خطط واضعي السياسات ومعتقدات العامة حول هذه الخطط (Lastra, 2001 ) .

وبالعودة الى النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانـــات المالية المنشورة، فإن هناك تضارباً حول هذه الحدود وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مـــستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حد أدنـــى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسة لتلك الأطراف.

وهناك مستويان للإفصاح هما المستوى المثالي للإفــصاح و المــستوى المتـــاح أو الممكـــن للإفصاح. ولكن من الناحية الواقعية لا يمكن توافر المستوى المثالي للإفصاح لعدة أســـباب، منها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التـــي تعتبـــر البيانـــات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام الكافي بمدى حساسية هـــذه القـــرارات للبـــدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، إضافة الى التفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بـــدائل مختلفـــة مـــن نظـــم القيـــاس المحاسبي.

أما بالنسبة لأنواع الإفصاح المحاسبي فإن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاهاً متزايـــداً نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحـــون إلـــى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار تذليل

العقبات التي تحول دون هذا الهدف ، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح ، لذلك لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها .

لذلك يرى (لطفي، 2005 ) أنه يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي:

1ـ الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم .

2ـ الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3ـ الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توافره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح

بالدرجة الأولى كونــه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التــي يتمتع بها الشخص المستفيد .

4ــ الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ إنــه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكــون ذات قيمــة ومنفعــة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

5ــ الإفصاح التثقيفي ( الإعلامي ):

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عــن التنبــؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية ، الإفصاح عــن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غيــر رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى .

ويرى الباحث انه وفي الواقع العملي وبعيداً عن التحيز لا بدَّ من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة حــول مــا يجــب الإفصاح عنه .

**(ب) مفهوم مخاطر الائتمان :**

يتمثل هذا المفهوم باحتمالية إخفاق المقترضين أو الأطراف الأخرى بمواجهة التزاماتهم تجاه البنك بعدم الدفع ضمن الشروط المتفق عليها ( Basel Committee 2002) ، ويعتبر هـذا المفهوم من أهم المفاهيم باعتباره السبب الأساسي في المشاكل التي تواجهها البنـوك لعـدة سنوات مضت ، ويرى (Bushman & Smith 2003 ) ان السبب في ذلك يعود الى نتيجة نقص معايير الائتمان للمقترضين وضعف إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية . وعلى اعتبار أن القروض هي المصدر الأساسي بالإضافة إلى الأدوات المالية بأنواعها لنشوء هذه المخاطر في المؤسسات المالية.

وبما أن النشاط الائتماني يمثل ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية المـصرفية حيـث إن النشاط الرئيس للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيـق الأربـاح ، كمـا أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيس من الموجودات المنتجة للدخل ، فإن هذا بـدوره دفـع البنوك نحو التركيز على استخدام التحليل المالي و الائتماني ، و يعتبر التحليل المالي لغايـات منح الائتمان جزءاً من التحليل الائتماني و هو مكمل له و قد أصبحت أهمية الإدارة لمخـاطر الائتمان المصرفي و التحليل المالي و الائتماني و اسـتخداماته بالنـسبة للمؤسـسات الماليـة المصرفية تتزايد للأسباب التالية : القيمة المعلوماتية التي يوفرها، التعقيد في عـالم الأعمـال، المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية و التقدم التكنولوجي.

ويرى (مصباح،2005 ) أن السبب الرئيس لفشل البنوك يعود الى الإقراض السيئ و في حين أن مخاطر معدل الفائدة ذات وجهين إما ربح وإما خسارة، وان مخاطر الإقراض هي دائما في خسارة، وأفضل ما يمكن حدوثه هو أن يتم تسديد القرض و فائدته كما اتفق عليه و إن أسوأ مـا

يمكن حدوثه هو خسارة المبلغ المقرض و فائدته. وبناءً على ذلك يتطلب من البنوك أن تكون حذره في عملية منح الائتمان،بالإضافة الى التنويع الائتماني .ومن هذا المنطلق إنطوى على وجود المخاطر الائتمانية دفع البنوك إلى الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع وبخاصة بعد الأزمة المالية قبل عقدين من الزمان، حيث قدرت الخسائر المصرفية في ذلك الوقت لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بما مقداره 125 بليون دولار أمريكي ( Standard & Poor 2001 ) .ومنذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا ، ما تزال عملية تقييم المخاطر الائتمانية من الحقول التي ما تزال بحاجة إلى تطوير ، وبخاصة في ظل غياب معايير وطرق عامة تتبعها البنوك (Evangel & Mary 2006 ) ولقد شاع استخدام عدة طرق في تقييم المخاطر الائتمانية نذكر أكثرها شيوعاً :

1) الطريقة التقديرية أو الحكمية ( Judgmental Method ) ، وهي طريقة تقليدية تراعي العوامل النوعية في طريقة تقييم مخاطر الائتمان وبناءً على هذه الطريقة فانه يتم جمع معلومات عن العميل من حيث تحديد رغبته في إعادة الدفع ، الضمانات المقدمة ، عوامل خاصة بقدرة العميل أو الجهة المقترضة والتي تشمل ( الربحية ، السيولة ، التدفقات النقدية ، تركيبة رأس المال ، والتنبؤات المستقبلية حول استمرارية قدرة العميل على إعادة الدفع ( COMPTROLLER 2001 ) .

2 ) طريقة النقاط الائتمانية ( Credit Scoring ) ، وهي عبارة عن نماذج إحصائية يستطيع المستخدم لها التنبؤ بالسلوك المستقبلي بناء على تقييم الأداء السابق أو الماضي ، وأول خطوة في هذه الطريقة هي تحديد المتغيرات ( مثل الدخل ، النسب المالية ، .... الخ ) ثم إجراء التحليل الذي يتم من خلال استخدام اللوغريتمات أو الشبكات العصبية – Neural

Networked – أو التحليل ألتمايزي(التفاضلي) – discernment analysis ، من اجـــل الوصول إلى قياس الملاءة المالية للمقترض . ( HAND & HENLEY 2001 )

3 ) نماذج محافظ الائتمان ( Credit Portfolio Models ) ، وهي عبارة عن نماذج جديدة استحدثت من أجل إيجاد قيمة لمخاطر الائتمان والتعرض لها بناء على أســاس المحفظـــة ، وتقسم هذه النماذج حسب طبيعة عملها إلى نماذج اكتوارية ، نماذج قياسية و نماذج تعتمد على قيمة المؤسسة .

وأيضاً لقد أشار (Baumann & Nier,2003 ) الى جود تنسيق دولي للكشف عن المخاطر الائتمانية والتي استمدت في مجملها من نظم إدارة المخاطر الداخلية في المؤسسات الماليـــة ، وذلك من خلال وجود إيضاحات كمية ونوعية حول إدارة المخاطر والأداء لتعزز بدورها آلية السوق وكفاءته. وجاء هذا الإهتمام بالمخاطر نظراً لنمو حجم أسواق المشتقات المالية وبروز المخاطر التنظيمية في المؤسسات ، وهذا بدوره دعا الى :

1- تحسين إدارة المخاطر في المؤسسات المالية مـــن حيـــث تحـــسين إدارة الأصـــول والخصوم (Asset Liability Management ) ، ووجود مقاييس كمية ونوعية في إدارة المخاطر ، فضلاً هن إنشاء هيكل تنظيمي فعّال.

2- وجود مباديء محاسبية معتمدة من أجل تحسين البنية المالية الأساسية وتفعيـــل آليـــة السوق بصورة فاعلة.

3- تفعيل دور السلطات المالية ، بحيث تلعب دوراً متزايداً في تعزيز إدارة المخاطر في المؤسسات المالية من خلال تخفيزها لتلك المؤسسات بزيادة الإفصاح عن المخـــاطر وبالتالي الإسهام في استقرار النظام المالي .

نلاحظ من العرض السابق أن عملية الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية تعتبر صعبة التنفيذ من قبل البنوك بسبب صعوبة تقدير إحتمال تقصير الطرف المقابل بالــدفع ، وتحديــد الجــدارة الإئتمانية للجهة طالبة الإئتمان ، ومن أجل التخفيف من هذه المشاكل أو المــصاعب يــرى ( IIF,2003 ) – معهد التويل الدولي- الى أن تحليل مخاطر الإئتمان يجب أن يتبــع لــثلاث مجموعات رئيسة هي :

أ-المخاطر الرئيسة : والتي ترتبط بالبنود داخل وخارج الميزانية وذلك بتحديد البلغ المستحق من الأصول.

ب- قياس مخاطر الإئتمان : والتي تتمثل بالتعرض الحقيقي لعمليات التمويل ومقسمةً حسب أنواع المعاملات وحسب المنطقة الجغرافية وحسب التصنيف الإئتماني .

ج- ما يعادل الخطر : أي مبلغ الخسارة أو أقصى قدر ممكن من الخسائر ويتــضمن ذلــك إستخدام مناهج رياضية تحاول التنبؤ بالمتغيرات الكمية للمخاطر الناجمة عن التعثر أو لتغير ظروف السوق الحالية والمتوقعة.

**(ج) المحددات والضوابط التي تحكم الإفصاح عن الائتمان المصرفي كمنطلق لترشيد قرارات البنك.**

**<u>ج/1 محددات دولية</u>**

مما لا شك فيه أن أوضاع الاقتصاد العالمي سواء في دول العالم المتقدم أو النـامي وعلـى اختلاف حالاته سواء أكانت في حالة ازدهار أو ركود ، تتطلب التحرك نحو تشريعات علـى رأسها قانون البنوك الذي من خلاله يدير المصارف نحو توجيه العجلة الاقتصادية من خـلال سياسات الإقراض الموجودة ، وهذا بدوره يؤثر على صياغة قرارات الائتمان حيـث تـأتي صياغة قرارات الائتمان بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية المحلية أو العالمية بمخاطر اكبـر لأنها لا تتعامل على ارض الواقع . وبالتالي كلما كانت الظروف المحيطة بالأوضاع الائتمانية تعاني من أزمة اقتصادية وجب على البنوك التحصن بالتحوطات الواجبة في هذا الشأن تفعيلا لإدارة المخاطر الائتمانية على النحو الصحيح (الشواربي،2007).

إن التوسع الكبير وغير الحذر في الائتمان والإقراض في عدة حالات مما تسبب في ظهـور تعثر بعض المقترضين في سداد ديونهم للبنوك حيث أدى ذلك إلى ظهور حالة عدم ثقة تتجسد في تردد مسئولي الائتمان في البنوك بالموافقة لمنح الائتمان ، كذلك ظهر هنالك تردد من قبل المقترضين بشكل عام نظراً لتخوفهم من حدوث أية أمور طارئة بفعل التغيرات الاقتـصادية الحاصلة مما اوجد حالة من الإحجام الجزئي أو البطء في حركة الإقراض من البنوك . فـي الوقت الذي يعتبر فيه الائتمان حيوياً لنمو الاقتصاد ولتقدم قطاعات الأعمال المختلفة ، ولرفع قدرة البنوك على تحقيق الأرباح لمواجهة التزاماتها وللاستمرار والتقدم في نشاطها مـستقبلاً (مصباح،2005).

**ج/2 محددات محلية :**

هناك ارتباط موجب بين الظروف الاقتصادية والسياسية والائتمان المصرفي فالظروف السياسية والاقتصادية المستقرة تشجع البنوك على إتباع سياسات إقراض متحررة غير متخوفة والعكس صحيح كما تؤثر حالات الرواج أو الكساد الاقتصادي على الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية. أيضاً السياسات النقدية والائتمانية التي تصنعها السلطات المختصة وعلى رأسها البنك المركزي الذي يضع مجموعة من القواعد والعمليات المنظمة لأعمال البنوك مثل: نسبة الاحتياطي القانوني ، معدل الخصم ، التعامل في السوق المفتوح كما يتدخل البنك بتحديد حجم الائتمان الكلي وحجم الائتمان الممنوح لكل قطاع .

**ج/3 محددات خاصة بالتمويل ذاته وظروف البنك**

يرى (مجير ،2003) وجود محددات خاصة يلتزم البنك بالانتباه لها عند قيامه بعملية التمويل وذلك بناء على اعتبارات خاصة بالبنك تضبط وتؤثر على عمل البنك وهي الائتمان ، الضمان ، المنافسة ، حيث سوف يقوم الباحث بإلقاء الضوء عليها فيما يلي :

**1) حجم الائتمان**

لا يستطيع البنك إقراض جميع أمواله نظراً لوجود عدة اعتبارات وضوابط تحكم العمل المصرفي وفي أولها تعليمات البنك المركزي التي تجبر البنوك على الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي الإجباري ، كذلك تحتاج البنوك إلى درجة معقولة من السيولة لمواجهة سحوبات عملائها أيضا ، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة يرى الباحث أن من أهمها حجم المخاطر الائتمانية المقبولة لدى البنك والتي على أساسها يتحدد حجم الإقراض والتركزات الخاصة لكل عميل أو محفظة ، وهذا بدوره يدعو البنك إلى اخذ عدة اعتبارات للمناحي الائتمانية المقدمة إليه من عملائه وهي :

- المواءمة بين إجمالي التسهيلات الائتمانية التي تمنح للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه، ونوع هذا النشاط حتى لا يتحمل أعباء مصرفية تفوق نشاطه من ناحية، ويزيد من المخاطر الائتمانية للمصرف من ناحية أخرى.

- أن تكون المعلومات الائتمانية المختلفة للعملاء مدعمة بالمستندات اللازمة من عدة مصادر ، وان تجدد هذه المعلومات بصفة مستمرة لمتابعة ما يطرأ على مراكز العملاء من تطورات تؤثر على حجم معاملاتهم مع المصرف . ويكون تجديد التسهيلات أو تعديلها بالزيادة أو التخفيض بناء على النتائج التي تسفر عنها الاستعلامات الحديثة عن العميل، ودراسة معاملاته وانتظامها مع المصرف، وبعد الاطمئنان على سلامة مركزة المالي.

- إن أهم عناصر ضمان السداد هو نجاح المشروع نفسه، وأن الضمانات المقدمة مهما كان نوعها فهي ليست كافية لتحقيق الأهداف التي من اجلها قام المصرف بتوظيف أمواله بمنح التسهيلات الائتمانية.

وبالنسبة لطلبات التسهيلات الائتمانية يمكن دراستها من خلال ( الشواربي، 2007 ) :

- الغرض من التسهيل، حيث يتعين تناسب حجم ونوع التسهيل المطلوب من الغرض منه وانه يدخل في نطاق نشاط العميل وانه من الأغراض التي يمولها المصرف.

- تحديد نوع التسهيل وذلك تبعا لاختلاف الضمانات وآجال الاستحقاق .

- تدوير رأس المال العامل للحاجة إلى المزيد من الإنتاج الموسمي مثل تأخر تحصيل قيمة المبيعات الآجلة – الحاجة إلى دفع قيمة المشتريات الآجلة، وهكذا يمكن معرفة كيفية استخدام التسهيل.

– برنامج ومصادر السداد ، حيث يتم الاتفاق مع العميل على برنامج سداد محدد يتناسب مع إمكاناته ومقدرته على السداد وذلك من واقع كشف التدفقات النقدية والموارد الأخرى للمشروع .

**2) الضمان**

يعتبر الضمان مصدراً للتسديد وبخاصة في ظل وجود احتمالات الخطأ حيث تشكل حماية أو دفاعاً في حال قصور العميل عن السداد للدين ومن هنا يمكن القول إن أسباب ضمانة القروض المصرفية ناشئة عن ضعف المركز الائتماني للعميل ، محدودية الأصول المالية أو ضعف مبيعاتها بالسوق ، عدم الاستقرار في الأرباح والتقلبات الاقتصادية ... الخ . ويمكن تقسيم الضمانات إلى عدة أنواع منها الضمانات الشخصية المتأتية نتيجة لثقة البنك بالعميل ، الضمانات النقدية ، الضمانات المالية كالتنازل عن عائدات العقود والمشاريع أو رهن الذمم المدينة أو رهن الأوراق المالية ، الضمانات العينية مثل المخزون ، العقارات ، المعدات وغيرها .

**3) المنافسة**

نظرا لتعدد البنوك وفروعها لتشمل عدة مناطق جغرافية تمكنها من الوصول الى كافة العملاء سواء الحاليين أو الجدد وهو ما تركز عليه معظم البنوك ، فان ذلك يشكل حاجزاً لنشاطات البنك وتوسعه نتيجة للمنافسة الشديدة ، حيث تسعى مختلف البنوك إلى تقديم أفضل الخدمات وبالسرعة الممكنة . ولكن يرى الباحث في هذا الجزء وخاصة أن ذلك قد يكون على حساب تحمل البنك مخاطر إضافية من خلال إعطائه خدمات لعملاء تنقصهم الجدارة الائتمانية نوعا ما من خلال التقليل من المعلومات والإفصاحات التي يطلبها البنك في هذا الجزء لمنح

الائتمان ، وبالتالي فان المنافسة تؤثر وبشكل مباشر على قدرة البنك على الاستمرار بالإضافة إلى رفع درجة المخاطرة المتلازمة عليه .

**ج/4 محددات خاصة بالعميل**

هنالك محددات خاصة بالعميل تتعلق بالمخاطر الخاصة به ،حجم ودرجة الـضمان المتـاح للعميل ، التركيب النسبي لعناصر المركز المالي ، و التركيب النسبي لهيكل التمويل . حيـث سوف يقوم الباحث بإلقاء الضوء على كل جزء على حده فيما يلي :

**1) المخاطر المتعلقة بالمقترض**

ولقد حددها (مجير، 2003 ) بالمخاطر التالية :

أ .أهلية المقترض و صلاحية الاقتراض : من الطبيعي أن يطمئن البنك الى أن المتعاقـد علـى القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة ، و أنه يملك سلطة الاقتـراض و التعاقـد علـى القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته . و في هذا الشأن يجب التعرف على الشكل القانوني للمنشأة المقترضة ، و حقوق و سلطات المديرين في الاقتراض . وفي حالة عدم وجود نص في عقد الشركة ينظم الاقتراض يتعين توافر موافقة الجمعية العمومية أوالشركاء جميعـاً حـسب الأحوال . و يجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المقترضة في التعاقـد وذلك بالإطلاع على التفويض الصادر له في هذا الشأن من السلطة المختصة و الشروط التـي يمكنه التعاقد على أساسها حتى يمكن للاطمئنان الى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها.

ب .السمعة الائتمانية للمقترض : أو تستشف من المعلومات ا لتي يتم تجميعها عنه ، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها .و تهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه . ويجب الاطمئنان الى حسن نواياه و أمانته . و هذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه من السوق و من البنـوك و

باسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي . و لا شك أن أمانة العميل في التعامل تعد أمراً ضرورياً حتى مع توافر الضمانات وذلك لتلافي المشاكل التي قد تنشأ عن التصرفات السيئة لبعض الملاك واستخدامهم لطرق احتيالية تضر بالبنك من أمثلتها تقديم بعض البضائع التالفة كضمان للبنك .أو تقديم كمبيالات مزورة أو كمبيالات مجاملة ، أو استخدام تسهيلات السحب على المكشوف في أغراض تخرج عن الغرض المحدد للتمويل أو عن دائرة نشاط المنشأة.

ت .السلوك الاجتماعي للمقترض : و يقصد به طريقة معيشته و علاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق . فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

ث .المركز المالي للمقترض : و يعاون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية) الميزانية وحساب التشغيل والمتاجرة و حساب الأرباح والخسائر ( و استخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة و مدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي ، و سيولة أصولها، و تطور نشاطها، و حجم أعمالها، و معدلات الأرباح المحققة و مدى تمشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

ج .المقدرة الإنتاجية للمقترض : و يتم الوقوف عليها من خلال بحث مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة ، و الأسلوب المتبع في الإنتاج ، و التنظيم الداخلي للمنشأة، وخبرة العاملين فيها، و مدى جودة إنتاجها و تقبل السوق له ، و انتظام عملائها في السداد، و خططها بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط في مستقبلاً.

**2) حجم ودرجة الضمان المتاح للعميل**

إن طبيعة الضمان الذي يمتلكه العميل هو المحدد لقبول البنك بإعطاء قرار المنح أو لا ، وذلك يرتبط بحجم الضمان من حيث القيمة المعبرة عنه ، وكذلك درجة الضمان من حيث درجة التأكد من وجود الضمان وقدراته وطاقاته المادية المتوافرة هذا بالإضافة إلى الممتلكات التي يمتلكها العميل أصلاً ويستخدمها وقيمتها الحقيقة المعبرة عنها ، أو إذا كانت الممتلكات لدى الغير وبالتالي الحرص على توافر المعلومات حول وجودها وعقود الملكية الخاصة بها ( ملحم 2003 ) .

**3) التركيب النسبي لعناصر المركز المالي ، دلالة بنود المركز المالي عن حقيقة النتائج.**

يعبر المركز المالي على ما تملكه الشركة من أصول وموجودات وما يستحق عليها من ديون أو التزامات ، والمبالغ المستثمرة من قبل أصحاب المنشأة ( دهمش وآخرون 2003 ) . ويعتبر المركز المالي ذا دلالة مهمة في تقييم البنك لمنح الائتمان وذلك من خلال التركيب النسبي للأصول ومدى مواءمتها لنشاط العميل الذي يمارسه ، هذا بالإضافة إلى التلاؤم ما بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة من جهة أخرى . أيضا الانتباه إلى السياسات الائتمانية للعميل حول عملائه ومبيعاته والخصم الذي يقدمه لهم واثر ذلك على سيولته النقدية، يضاف إلى ما سبق التكاليف والأعباء الثابتة مثل الإيجار نتيجة لتنفيذ العقود المبرمة مع الغير لما لها من أثر على مدفوعات العميل للغير ضمن دورة حياة نشاطه الإنتاجي أو الخدمي .

ومن الأجزاء الأخرى التي تراعى في هذا الجانب أيضا الذمم المدينة والتي يشكلها بند حسابات العملاء والتي تنشأ عن طريق عمليات البيع الآجل ، ويعتبر رصيدها مهما لأنه

يعكس قدرة المنشأة على تحصيل الذمم وبالتالي تعزيز الجدارة الائتمانية مع التركيــز عليهــا باستخدامها كضمانة لقروض المنشأة إن وجدت مسبقاً . كذلك المخزون الذي يعتبر عنــصراً مهما من رأس المال العامل ومؤشرا لنشاط المنشأة ، حيث يتأثر هذا البند بطــرق التــسعير والطلب عليه وعمره ومدى تعرضه للتقادم والتأمين عليه لأن هذه العوامل مجتمعة تحدد قيمة المخزون وما يترتب على ذلك من اعتماده كعنصر يضمن منح الائتمان ولعملية التسديد بحــد ذاتها . هذا بالإضافة إلى الموجودات طويلة الأجل والتي تشتمل على الأصول الملموسة وغير الملموسة والتشغيلية والمالية التي تكون بطبيعتها طويلة الأجل ، حيث تزداد أهميتها للمنــشأة باعتبارها عنصراً يدعم أنشطتها المستقبلية وبالتالي رفع قدرة المنشأة على الاقتراض والسداد وباعتبارها أيضا كجزء يستخدم كضمان للاقتراض الممنوح .

**4) التركيب النسبي لهيكل التمويل**

يشير هيكل التمويل إلى الجانب الأيسر من الميزانية فهو يعبر عن تركيب أو مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول . فالأصول يمكن تمويلها من مصادر مختلفة ومتعددة مثــل رأس المال ، الاحتياطيات ، القروض طويلة الأجل ، والقروض قصيرة الأجل مــن خــلال الائتمان المصرفي والتجاري . فهيكل التمويل إذا هو تركيب المصادر الذي تم – ويتم – من خلالها تمويل الأصول مع التركيز على مكونات هذه العناصر ودرجة الاعتماد على عنــصر دون الآخر . و يعتبر الهدف الأول من هذا المفهوم هو الوصول إلى هيكل التمويــل الأمثــل الذي يعظم الربح أو العائد إلى أقصى درجة ممكنة من خلال تحديــد التمويــل بالملكيــة أو بالقروض أو الاثنين معاً ، مع الإشارة إلى وجود عامل الخطر الناتج مــن الاعتمــاد علــى القروض والذي يؤثر على الربحية في المستقبل وبالتالي فإنه من الأهمية اختيار هيكل التمويل

بالشكل الذي يحقق التوازن بين الأرباح وبين المخاطر المرتبطة بهيكل التمويل ذاته ( الشاكر 2005 ) .

وهنا ينظر البنك إلى هذا الجزء بصورة خاصة من خلال التعرف الحالي لهيكل التمويل لدى العميل من قبل منحه للائتمان وللتعرف على مدى المواءمة في هذا التركيب والصورة التي يعكسها ، وفي خطوة لاحقة ينظر البنك إلى الائتمان الممنوح للعميل وأثره الجديد على هيكل التمويل وهل يحقق الفائدة المرجوة منه .

بالإضافة إلى ما سبق فان هنالك اعتبارات أخرى تؤثر في هيكل التمويل مثل سيولة الأصول ، حيث انه كلما زادت سيولة الأصول كلما أمكن الاعتماد على القروض . مع العلم أن سيولة الأصول ذات أهمية خاصة في تحديد استحقاقات الديون فإنها تؤثر في نسبة الديون في هيكل التمويل (دهمش وآخرون، 2003).

**د- نظرة عامة على الإفصاح المحاسبي في البنوك:**

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسة التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ( GAAP). وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية و المالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية و الواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين من هذه المعلومات.

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات و التي تضم البنكيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية.

ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط البنكي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات و الأوراق المالية وحجم تداولها الكبير و المخاطر المتعلقة بها.

ومن هذا المنطلق فقد حدد (IFC,2009 ) أنواع المخاطر المصرفية بحسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية بالتالي:

1-مخاطر الإئتمان : المخاطرة بأن أحد أطراف الأداة المالية سيتسبب في خسارة مالية للطرف الآخر نتيجة لعدم قيامه بتنفيذ إلتزام.

2-مخاطر العملة : المخاطر الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الصرف الأجنبي.

3-مخاطر سعر الفائدة : المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغييرات في سعر الفائدة في السوق.

مخاطر السيولة : المخاطرة الناجمة عن صعوبة تنفيذ الإلتزامات المرتبطة بالإلتزامات المالية والتي قد تواجه المنشاة.

4-القروض المستحقة : وهي إلتزامات مالية بإستثناء الذمم الدائنة التجارية قصيرة الأجل حسب شروط الإئتمان العادية.

5-مخاطرة السوق: المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية بسبب التغيرات في أسعار السوق ، وتشمل مخاطرة السوق ثلاثة أنواع هي : مخاطرة العملة ومخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة الأسعار الأخرى.

6-مخاطرة الأسعار اللأخرى : المخاطر الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق، سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.

ومن المجالات الأخرى للمعايير المحاسبية، فقد حدد المعيار الأول من معايير الإبلاغ المالي (IAS Plus , 2007 ) والمتعلق بالعرض والإفصاح العام فقد حدد متطلبات العرض والإفصاح العام في البيانات المحسابية للبنوك المعدة لأغراض النشر. ويتضمن ذلك اعتبارات تحدد ما إذا كان من الواجب عرض البنود أو الأجزاء أو المجموعات في شكل مستقل في البيانات الحسابية بما في ذلك إيضاحاتها أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات أخرى .

وللمرور على ما يجب أن يتم نشره في القوائم المالية للبنوك فان الباحث سوف يوجز ذلك من خلال القوائم المالية الرئيسة بالتالي :

1- قائمة المركز المالي :

يتم ترتيب الميزانية على شكل قائمة تبين الموجودات تليها المطلوبات ومن ثم حقوق المساهمين. وتدرج البنود الرئيسة التي تكون كلاً من الموجودات و المطلوبات بشكل تنازلي حسب درجة سيولتها، وتتضمن القائمة بالإضافة إلى أرقام السنة المالية الحالية أرقام السنة السابقة لأغراض المقارنة.

2- قائمة الدخل :

يعد على شكل قائمة وبنفس الوقت تدرج قائمة مقارنة لبيانات السنة المالية السابقة، يتم إعدادها بحيث تبين للقارئ الأرباح التشغيلية التي حققها البنك والإيرادات غير التشغيلية والمصاريف غير التشغيلية التي تحملها البنك للوصول إلى الأرباح الصافية ومن ثم توزيعها على البنود المختلفة.

3- قائمة التدفقات النقدية:

تعد على شكل قائمة مقارنة مع السنة المالية السابقة وتشتمل على البنود الرئيسة التالية: صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، صافي التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية ، صافي التدفقات النقدية من العمليات التمويلية. والمجموع يمثل الزيادة أو النقص في النقد ويضاف إليه النقد في بداية المدة للوصول إلى صافي التدفقات النقدية في نهاية المدة.

ولكننا نلاحظ أن ما يتم نشره في القوائم المالية للبنوك ضمن متطلبات الإفصاح الموجودة يعتبر غير كاف في ظل التطور الذي تشهده الصناعة البنكية خلال السنوات القليلة الماضية

حيث ترتب على العالمية والتحرر من القيود أن أصبح العالم بأسره وحدة واحدة، ولـــم تعــد هناك حواجز فيما بين الأسواق في مختلف بلدان العالم وقد ترتب على ذلك زيادة حدة المنافسة في سبيل البحث عن مصادر جديدة للدخل فقد وجدت البنوك نفسها مــضطرة إلـــى الــسعي الحثيث نحو تقديم خدمات ومنتجات بنكية حديثة والعمل على الانتشار في مختلــف منـــاطق العالم .

ونتيجة هذه المنافسة ظهرت أنواع جديدة من الخدمات والعمليات التي تقوم بها البنوك عالمياً وظهر مفهوم الصيرفة الشاملة (البنوك الشاملة )، وعلى الرغم من أنه قد روعي لدى تصميم المنتجات البنكية المستحدثة أن تساعد على تخفيض المخاطر المالية التي يتعرض لها البنـــك، إلا أن الممارسة العملية أثبتت أنه في كثير من الأحوال ترتب على هـــذه المنتجـــات زيـــادة المخاطر التي يتعرض لها البنك، وأصبحت أصول البنك تتعرض للأنواع التالية من المخاطر ( حماد 2001 ) :

**مخاطر الائتمان:** وهي مخاطر أن يتعثر العملاء عن السداد، أي عجزهم عن الوفـــاء بأصـــل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد عن التعثر عن السداد خسارة كليـــة أو جزئية لأي مبلغ مقرض، أو تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التعثـــر وعدم السداد.

ولتجنب ذلك تقوم البنوك بإتباع عدة إجراءات تساعد على خفض الخطر الائتماني إلى الحـــد الأدنى ومنها إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والبنوك قبل التعامل معهم وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلق بذلك . كذلك الحصول على الــضمانات الكافيـــة لتخفــيض حجـــم المخاطر التي تنشأ في حال تعثر البنوك أو العملاء. بالاضافة الى المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون

والأرصدة غير المنتظمة و توزيع محفظة القروض والسلفيات والأرصدة لدى البنوك على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز المخاطر.

**مخاطر سعر الصرف للعملات:**نظراً لتعامل البنك في عدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه، فإن هذا الأمر قد يعرضه لخطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولأغراض تخفيض تلك المخاطر فإن البنك يراعي التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

**مخاطر السيولة:**وتظهر هذه المخاطر عندما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل في عجز البنك عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية.

**مخاطر أسعار الفائدة:**وهي مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة تقلبات أسعار الفائدة، وتولد معظم عناصر قائمة المركز المالي إيرادات وتكاليف تكون مرتبطة بأسعار الفائدة، وأن مراقبة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة يعتبر من الأمور الهامة في تقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم.

وفي بيان ممارسة التدقيق الدولي رقم (1006) والمتعلق بتدقيق البيانات المالية للمصارف وفهم طبيعة المخاطر المصرفية ، فقد أشار البيان الى تصنيف المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية على النحو التالي:

1- مخاطر تتعلق بالدولة وهي مخاطر العملاء الأجانب والنظراء الذين يخفقون في تسديد إلتزاماتهم بسبب عوامل إقتصادية وسياسية وإجتماعية لبلد النظير الأم وتكون خارجية بالنسبة للعميل أو الطرف النظير.

2- مخاطر الإئتمان وهي مخاطر أن لا يقوم العميل أو النظير بتسوية الإلتزام بالقيمة الكاملة سواء عندما تستحق أو في أي وقت آخر بعد ذلك. ويمكن إعتبار مخاطر الإئتمان وبالذات من ناحية الإقراض التجاري ، من أهم عوامل المخاطر في العمليات المصرفية. وتنشأ مخاطر الإئتمان من الإقراض للأشخاص المختلفين والشركات والمصارف والحكومات. وتوجد أيضا في الأصول إلى جانب القروض، مثل الإستثمارات والأرصدة المستحقة من مصارف أخرى ومن الإلتزامات خارج الميزانية العمومية.

3- مخاطر أسعار الصرف وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن التقلبات المستقبلية في أسعار التبادل القابلة للتطبيق على أصول العملات الأجنبية، والإلتزامات.

4- مخاطر سعر الفائدة وهي المخاطر التي تؤثر بها تقلبات سعر الفائدة بشكل معاكس على قيمة الأصول والإلتزامات أو يمكن أن تئثر بها على التدفقات النقدية للفوائد.

5- مخاطر قانونية وتوثيقية وهي مخاطر يتم توثيق العقود بطريقة غير صحيحة أو بطريقة غير قابلة للتنفيذ قانونياً في مناطق السلطات القضائية ذات العلاقة والتي يجب أن يتم فيها تنفيذ العقود أو حيث يعمل النظراء. ويمكن أن يتضمن ذلك مخاطر أن تظهر الأصول أقل قيمة أو أن تظهر الإلتزامات أكبر مما هو متوقع بسبب إستشارة قانونية أو توثيق غير ملائم أو غير صحيح.

6- مخاطر السيولة وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن التغيرات في قدرة المصرف على البيع أو التخلص من أصل.

7- مخاطر التقييم بالنماذج وهي المخاطر المرتبطة بنواقص وذاتية نماذج التقييم المستخدمة في تحديد قيم الأصول والإلتزامات.

8- المخاطر التشغيلية وهي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عمليات داخلية غير ملائمة أو فاشلة، وأشخاصٍ وأنظمة أو من أحداث خارجية.

9- مخاطر تنظيمية وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن الإخفاق في الإمتثال للمتطلبات التنظيمية أو القانونية في المناطق القضائية ذات العلاقة التي يعمل فيها المصرف.

10- مخاطر الإِستبدال وهي مخاطر إخفاق العميل أو النظير عن أداء بنود العقد. ويخلق هذا الفشل الحاجة الى تبديل العمليات الفاشلة بأخرى بسعر السوق الحالي، ويمكن ان يتسبب ذلك بخسارة للمصرف تعادل الإختلاف بين سعر العقد وسعر السوق الحالي.

ويشير البيان أيضاً إلى أن المخاطر المصرفية تزداد حسب درجة كثافة مخاطرة المصرف لأي عميل، أو صناعة، أو منطقة جغرافية، أو بلد. فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون لدى محفظة القروض في المصرف تكثيف كبير على القروض أو الإلتزامات لصناعة معينة، ويمكن أن يكون لبعضها ، مثل العقارات والشحن الجوي والمصادر الطبيعية ممارسات متخصصة عالية. ويتبع ذلك تقييم المخاطر ذات العلاقة المرتبطة بقروض المنشأة في تلك الصناعات قد يتطلب معرفة بتلك الصناعات بما في ذلك أعمالها وممارسات التشغيل والإِبلاغ الخاصة بها.

**(هـ) الإفصاح الحالي عن المخاطر الائتمانية في ضوء المعايير الدولية ، بنك التسويات الدولي ، و *اتفاقية بزل 2 .***

يمثل مفهوم الإفصاح عن المخاطر الائتمانية احد أهم المرتكزات الحالية في عالم الأعمال ، لما له من أهمية واضحة في إظهار متانة وقوة الجهاز المصرفي في إدارة أصوله ورفع درجة اعتمادية مختلف الأطراف في تقييم واتخاذ القرارات المختلفة سواء أكانت قرارات استثمارية أم قرارات رقابية مثل البنوك المركزية .

وقد لاقى هذا المفهوم اهتماماً ملحوظاً ومتزايداً من خلال المعايير المحاسبية بإصدارها مجموعة من المعايير الدولية في هذا المجال وكذلك بنك التسويات الدولي ، من خلال التركيز على هذا المفهوم والإفصاح عنه ضمن مجموعة من الخصائص والصفات الواجب توافرها فيه . وأخيرا اتفاقية بازل 2 . وفيما يلي يوضح الباحث مجالات هذا الاهتمام :

**هـ/1 المعايير الدولية**

فمن جهة المعايير الدولية تم التركيز على الإفصاح عن المخاطر بمفهومه الواسع بحيث يميل إلى إيصال المعلومات التي تحسن من فهم وتقييم الوضع المالي والأداء والتدفقات النقدية وتقييم المخاطر الناشئة وآليات التعامل في إدارتها من المؤسسات المالية ، وانقسم الإفصاح في مجمله إلى جزأين رئيسين هما ( IFRS 7 ) :

أ) الإفصاح النوعي للمخاطر والمتمثل بالإفصاح عن المخاطر الخاصة بالائتمان ، السيولة ، السوق ، ..... الخ . متضمنا السياسات والإجراءات للإدارة في إدارة هذه المخاطر . ولقد جاء هذا الجزء متمما للإفصاح الكمي للمساعدة في فهم القوائم المالية من قبل القارئ لها وزيادة قدرته على التحليل واتخاذ القرار .

ويتمثل الإفصاح النوعي بجمل وصفية حول المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والسياسات والعمليات حول إدارتها بحيث تتضمن :

- تركيبة وتنظيم وظيفة إدارة المخاطر .
- السياسات والإجراءات حول التحوط أو التقليل من المخاطر متضمنة الضمانات المأخوذة .
- السياسات والإجراءات لتجنب الزيادة في التركزات للمخاطر .

ب) الإفصاح الكمي للمخاطر والمتمثل بالإفصاح عن جميع المخاطر وتركزاتها حسب خصائص معينة مثل ( المنطقة الجغرافية ، العملة ، القطاع ، السوق ، .... الخ ) مع الإفصاح عن مقدار التعرضات للمخاطر .

وبالعودة إلى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية فقد أشارت المعايير إلى ضرورة الإفصاح عن القيمة العظمى للتعرض للائتمان قبل الأخذ بعين الاعتبار الضمانات بالإضافة إلى وصف الضمانات والتحسينات الأخرى المتوافرة . والإفصاح بالمعلومات التي لها علاقة بنوعية الائتمان للأصول المالية .

**هـ/2 بنك التسويات الدولي :**

ومن جهة بنك التسويات الدولي فقد أصدر بنك التسويات الدولي ورقة عمل بعنوان أفضل الممارسات حول الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في نوفمبر 1999 ( BIS : Best practice in credit risk disclosure )حيث كان الهدف منها تعزيز كفاءة وفاعلية الشفافية لمخاطر الائتمان للبنوك من خلال تقديم إرشادات عامه للبنوك عن المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى المعلومات الواجب تقديمها للبنك المركزي في ضوء الإفصاح عن المخاطر الائتمانية .

ولقد ناقشت الورقة طبيعة وقياس المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى الممارسات المتبعـــة فـــي الإفصاح عن المخاطر الائتمانية من خلال عرض خمس مناطق لها علاقة بذلك وهي :

أ- الممارسات والسياسات المحاسبية

ب- إدارة المخاطر الائتمانية

ج- التعرضات الائتمانية

د- نوعية الائتمان

ه- العائدات

ولقد ركز بنك التسويات الدولي في عرضه للمفاهيم السابقة على ضرورة إنصاف المعلومات حول المخاطر الائتمانية بخصائص وهي الملاءمة ، التوقيت ، الاعتماديـــة ، المقارنـــة ، و الأهمية النسبية .

أ- الممارسات والسياسات المحاسبية :

حيث يجب على البنك الإفصاح عنه المعلومات التي تتعلق بالسياسات المحاسبية والممارسات والطرق المستخدمة للتسجيل أو المحاسبة عن التعرض للمخاطر الائتمانيـــة التـــي تتـــضمن بدورها أنشطة الإقراض والمتاجرة والاستثمارات وإدارة السيولة والنقد وإدارة الأصول .

ب- إدارة المخاطر الائتمانية : وذلك بالإفصاح عن المعلومات النوعية( الوصـــفية) لطبيعـــة أنشطة مخاطر الائتمان ووصف للأنشطة التي تودي إلى زيادة مخاطر الائتمان حيث يهدف هذا الجزء إلى زيادة مقدرة المستخدم للقوائم المالية على فهم كيفية وصف المخاطر الائتمانية والأنشطة والعمليات التي لها علاقة بذلك .

ج- التعرضات الائتمانية : والتي تمثل قيمة الأرصدة لأنواع الإئتمان الممنوح وهنا يجب على البنك الإفصاح عن أرصدة التعرضات الائتمانية متضمنة التعرضات الحالية و المستقبلية المحتملة حسب ما ذكر سابقا من أنشطة مثل (الاقتراض و الاستثمار و المتاجرة و البنود خارج الميزانية) مع الحرص على عرض التعرضات المستقبلية المحتملة حسب الاستحقاق وبمتوسطات الأرصدة لكل فترة.

و قد ركز بنك التسويات على الإفصاح عن التعرضات الائتمانية حسب خصائص معينة ، كالتالي :

- الإفصاح القطاعي ويشمل الإفصاح هنا ( حسب نشاط الأعمال – قطاع تجاري ، قطاع صناعي ، قطاع عقاري ، .... ، الخ ) ، ( حسب الطرف مثل الحكومات ، القطاع الخاص ) ، ( حسب التوزيع الجغرافي ) .

- التركزات ، وذلك من خلال الإفصاح عن أي تركزات ملحوظة وحساسة لمخاطر الائتمان والتي قد تشمل تركزات للأفراد المقترضين أو الأطراف الأخرى أو مجموعة من المقترضين أو حسب القطاع الاقتصادي أو الدولة أو المنطقة .

- آليات وطرق تخفيف مخاطر الائتمان ، حيث يتم الإفصاح عن هذه الطرق والتي تكون افصاحات كمية يندرج تحتها الضمانات والكفالات والتأمينات لمواجهة المخاطر الائتمانية . وكذلك الإفصاح بمعلومات نوعية وكمية عن استخدامات المشتقات والأدوات المالية لإعادة توزيع المخاطر الائتمانية .

د- نوعية الائتمان ، وذلك بإعطاء البنك لمعلومات موجزة حول عملية التصنيف الداخلي وتصنيف الائتمان الداخلي ( Internal Credit Rating ) لعمليات التعرض الائتماني ، مع

الإفصاح عن مجموع التعرضات الائتمانية مصنفة حسب الأصول بحيث تظهر قيم الانخفاض والمستحقة سابقا ، والإفصاح عن أي تغيرات في حساب المسحوبات للائتمان المنخفض .

ه- العائدات ، ولإكمال عملية تقويم الأداء المالي للبنوك وتحديد العائدات الخاصة أو ذات العلاقة بالتعرض لمخاطر الائتمان ، يجب على البنك إعطاء قائمة شاملة للأرباح وتحليلها متضمنة الدخل والمصروف للفترة حسب تفصيلات ( الوظيفة والنشاط ضمن البنك ، حسب نشاط الإقراض ، تأثيرات التحوط على الدخل والمصروف والديون المعدومة أو المعاد دفعها في قائمة الدخل ) .

**هـ/3 اتفاقية بازل 2 :**

لقد لاقى مفهوم الإفصاح اهتماماً كبيراً ضمن تشريعات بازل 2 حيث انطلق بازل من تحديد ثلاث قواعد رئيسة وهي : متطلبات رأس المال القانوني ، كفاية رأس المال ، متطلبات الإفصاح .

ولقد أشارت بازل في متطلبات الإفصاح إلى مفهوم إدارة المخاطر والإفصاح عنها من خلال التركيز على التعرضات ل ( مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر الوضع المالي ، والمخاطر التشغيلية ) .

وجاءت الجمل التعريفية بالإفصاح حول مخاطر الائتمان من خلال تعريفه أولا بأنه احتمالية الخسارة المتزايدة من عدم الدفع من قبل المقترضين لديونهم، وبالتالي فإنه على البنك إعطاء معلومات نوعيه حول سياسات إدارة المخاطر والتعريفات الأساسية والطرق الإحصائية المستخدمة في تحليل المخاطر الائتمانية ، بالإضافة إلى المعلومات الكمية المتمثلة بإجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية مع انعكاس المعالجات المحاسبية ولكن من دون عكس مخففات المخاطر عن ذلك .

كذلك يجب إظهار التفاصيل الجزئية مثل خصائص القروض وبنود خارج الميزانية والمنطقة والقطاع الصناعي ونوعية الالتزامات التعاقدية وتزامنها والقـــروض المـــستحقة والقـــروض منخفضة القيمة (Lopez 2003 ).

**(و) الإفصاح الحالي عن المخاطر الائتمانية للبنوك الأردنية**

لاقى مفهوم الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ضمن القطاع المصرفي اهتمامـــا كبيـــرا فـــي السنوات السابقة والذي انعكس بدوره على التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية والتقـــارير الأخرى التي يتطلبها البنك المركزي الأردني ، وانعكست هذه التأثيرات ضمن مجموعة مـــن المحاور الرئيسة والتي تركزت في الإفصاح عن دائرة إدارة المخـــاطر ، وإدارة المخـــاطر نفسها ، ودليل الحاكمية المؤسسية ، وضمن التقرير المالي على صـــورة إفـــصاحات كميـــة ونوعية . وفيما يلي سوف يستعرض الباحث هذه المحاور كل على حدهَ .

**و/1 الإفصاح ودائرة إدارة المخاطر :**

تفصح البنوك الأردنية في تقاريرها السنوية عن طبيعة إنشاء وعمل وحـــدة أو دائـــرة إدارة المخاطر والتي تعتبر كجزء أساسي من منهجية البنوك الأردنيـــة فـــي إدارة كافـــة عوامـــل المخاطرة التي تواجهها ومع تحديد مسؤوليات وواجبات هذه الوحدة ضمن مجموعه من النقاط التالية :

- التأكد من وجود سياسات وإجراءات للعمل من أجل إدارة فاعلة لجميـــع عوامـــل المخاطرة .
- العمل على نشر الوعي وأشكال المعرفة المختلفة والمتعلقـــة بأحـــدث الأســـاليب وأدوات إدارة هذه العوامل بين جميع المستويات الإدارية في البنك.

- العمل على تطوير المنهجيات اللازمة لتطبيق السياسات والإجـراءات الخاصـة بإدارة عوامل المخاطرة .
- العمل على تطوير الأدوات والنماذج الإحصائية والرياضية اللازمة لإدارة عوامل المخاطرة .
- قياس حجم الخسائر المتوقعة والمتأتية من عوامل المخاطرة ومقارنتها مع الحدود المعتمدة من قبل إدارة البنك ، ويندرج تحت دائرة إدارة المخاطر مجموعة من الدوائر الفرعية ، والتي تعتبر دائرة مخاطر الائتمان من إحداها حيث يرتكز عمل دائرة الائتمان على الالتزام بمقررات لجنة بازل بالإضافة إلى العمل على تطوير الأنظمة الداخلية الخاصة بالتصنيفات الائتمانية المرتبطة بجميع العمـلاء سـواء الشركات أو الأفراد مع سعي هذه الدائرة إلى تحسين المقاييس المـستخدمة فـي حساب ما يسمى باحتمالية الإخفاق وعدم السداد لعملاء التسهيلات الائتمانية .

**و/2 الإفصاح و إدارة المخاطر**

تفصح البنوك الأردنية عن منهجيتها حول إدارة مخاطر الائتمان حيث تشير التقارير السنوية للبنوك الأردنية إلى وجود إفصاحات نوعية حول ذلك ضمن بنود أساسيه تتمثل بـالتركيزات الائتمانية وأسس تحديدها والتي تخضع في مجملها إلى تعليمات البنك المركزي الأردني والذي قد حدد الإقراض القانوني بنسبة 25% من رأسمال التنظيمي ، و أسس التصنيف الائتمـاني للعملاء والتي تتبع في محتواها على جزأين الأول مخاطر المقترض ضمن القطاع المصرفي – الموقع التنافسي – الأداء التشغيلي – التدفق النقدي – الوضع المـالي والإدارة والثـاني مخاطر التسهيل ضمن الكفالات – هيكل المقترض – مدة التسهيل – الضمانات المقدمة .

كذلك الإفصاح عن أساليب تخفيض المخاطر حيث يتم التركيز في هذا الجزء على عرض هيكلة التسهيلات بما يتناسب مع الفاعلية في التسديد واجل التسديد بالإضافة إلى الاهتمام بكافة النواحي الرقابية للتأكد من استقلال التسهيلات ومصادر تسديدها واستيفاء الضمانات المناسبة تحوطا لأي مخاطر ، وأخيرا الإفصاح عن طبيعة دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته من خلال عرض الوحدات التي تندرج تحته من اجل المحافظة على سلامه العملية الائتمانية من حيث التحليل والتنفيذ والرقابة .

**و/3 الإفصاح و دليل الحاكمية المؤسسية :**

أشارت التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية في دليل الحاكمية المؤسسية وبخاصة في النقطة الخامسة من مرتكزات الدليل حول الشفافية والإفصاح وذلك من خلال الإشارة إلى أن البنوك تقوم ب : (تقرير البنك العربي ،2007)

– بالإفصاح وفقا للمعاير الدولية والتقارير المالية (IFRS ) وتعليمات البنك المركزي علاوة على دراية البنك في التغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب .

– التزام البنك بتوفير معلومات ذات دلاله ومعنى حول نشاطات لكل من البنك المركزي والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام .

– يوضح البنك في تقريره السنوي مسؤولية تجاه دقة وكفاية البيانات المالية .

– يتضمن التقرير السنوي للبنك وتقارير الربع سنوية إفصاحات من الإدارة التنفيذية للبنك تسمى **Management Discussion and Analysis (MD&A)** تسمح للمستثمرين بفهم

نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بالإضافة الى لأثر المحتمل للحوادث وحالات عدم التأكد .

- يتضمن التقرير السنوي الالتزام بالشفافية والإفصاح بالكامل على وجه الخصوص بـدليل الحاكمية المؤسسية ومعلومات عن كل عضو مجلس إدارة وملخص للهيكل التنظيمي ومخلص للمهام ومسؤوليات لجان المجلس والصلاحيات وملحق المكافآت واستجابة المجلـس وكفايـة أنظمة الرقابة الداخلية ووصف لهيكل وأنشطة دائرة إدارة المخاطر.

**و/4 الإفصاح والتقرير المالي للبنوك الأردنية ضمن متطلبات البنك المركزي الأردني :**

يقوم البنك بالإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي البيانات المالية في تقييم طبيعة ودرجـة المخاطر التي يتعرض لها البنك والناشئة عن الأدوات المالية كما بتاريخ البيانات المالية وكما يلي:-

أولاً: الافصاحات الوصفية:

يتم الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك(مثل، مخـاطر الائتمـان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر العمليات، ....الخ) بحد أدنى عن ما يلي:

1- التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها.

2- سياسات وإجراءات البنك في قبول، قياس، مراقبة، ضبط المخاطر، مثل:

أ - هيكلية وتنظيم وظيفة إدارة المخاطر في البنك، بما فيها شرح لعناصـر الاسـتقلالية والمساءلة لهذه الوظيفة

ب - نطاق وطبيعة أنظمة قياس وأنظمة تقارير المخاطر

ج – سياسات البنك للتحوط أو تخفيف المخاطر، بما في ذلك سياسات وإجراءات الحصول على الضمانات.

د – إجراءات ضبط المخاطر والرقابة على الفاعلية المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر.

3 – السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركز في المخاطر

يتم الإفصاح عن أي تغيرات في الافصاحات الوصفية أعلاه عن الفترة السابقة وأسباب ذلك. والتي قد تكون ناتجة عن تغيير حجم التعرض للمخاطر أو طرق إدارتها.

ثانياً: الافصاحات الكمية لمخاطر الائتمان

بعد إدراج الافصاحات الوصفية المتعلقة بمخاطر الائتمان يتم إدراج الافصاحات الكمية التالية):

1- التعرضات لمخاطر الائتمان حسب الجدول التالي :

| | أرقام السنة/ دينار | أرقام مقارنة/ دينار |
|---|---|---|
| بنود داخل الميزانية | | |
| أرصدة لدى بنوك مركزية | | |
| أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية | | |
| إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية | | |
| التسهيلات الائتمانية: | | |
| للأفراد | | |
| القروض العقارية | | |
| للشركات | | |
| الشركات الكبرى | | |
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) | | |
| للحكومة والقطاع العام | | |
| سندات وأسناد وأذونات: | | |
| ضمن الموجودات المالية للمتاجرة | | |
| ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع | | |
| ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق | | |
| مشتقات أدوات مالية | | |
| الموجودات المالية المرهونة(أدوات الدين) | | |

| الموجودات الأخرى | | |
|---|---|---|
| | | |
| بنود خارج الميزانية | | |
| كفالات | | |
| اعتمادات | | |
| قبولات | | |
| سقوف تسهيلات غير مستغلة | | |
| الاجمالي | | |

(يتم الإفصاح عن ووصف الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان الأخرى مقابل التعرضـــات الائتمانية الواردة في الجدول أعلاه).

2- يتم الإفصاح عن تصنيف التسهيلات حسب درجة مخاطرتها وبما يتوافق مـــع تعليمـــات البنك المركزي الأردني ومعايير المحاسبة الدولية. وذلك من خلال عرضها ضـــمن الجـــدول التالي :

| أرقام السنة/ دينار | الإفراد | القـــروض العقارية | الشركات | | الحكومـــة والقطـــاع العام | البنوك والمؤسسات المصرفية الاخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الـــشركات الكبرى | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | | | |
| متدنية المخاطر | | | | | | | |
| مقبولة المخاطر | | | | | | | |
| منها مستحقة(*): | | | | | | | |
| لغاية 30 يوم | | | | | | | |
| من 31 لغاية 60 يوم | | | | | | | |
| تحت المراقبة | | | | | | | |
| غير عاملة: | | | | | | | |
| دون المستوى | | | | | | | |
| مشكوك فيها | | | | | | | |
| هالكة | | | | | | | |
| المجموع | | | | | | | |
| يطرح: فوائد معلقة | | | | | | | |

| يطرح: مخصص التدني | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصافي | | | | | | | |

هذا بالإضافة إلى عرض توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات كما يلي:

| أرقام السنة/ دينار | الإفراد | القروض العقارية | الشركات | | الحكومة والقطاع العام | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الضمانات مقابل: | | | الشركات الكبرى | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | | |
| متدنية المخاطر | | | | | | |
| مقبولة المخاطر | | | | | | |
| تحت المراقبة | | | | | | |
| غير عاملة: | | | | | | |
| دون المستوى | | | | | | |
| مشكوك فيها | | | | | | |
| هالكة | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |
| منها: | | | | | | |
| تأمينات نقدية | | | | | | |
| كفالات بنكية مقبولة | | | | | | |
| عقارية | | | | | | |
| أسهم متداولة | | | | | | |
| سيارات وآليات | | | | | | |

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أُصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، ويتم الإفصاح عن مبالغها الإجمالية للسنة الحالية وما يقابلها في نهاية السنة السابقة.

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ... الخ، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، حيث يتم الإفصاح عن مبالغها الإجمالية للسنة الحالية وما يقابلها في نهاية السنة السابقة.

**و/5 تقييم الإفصاح الحالي عن مخاطر الائتمان في الواقع الأردني :**

من خلال الدراسات السابقة والواقع الأردني ، فإن الإفصاح الحالي قد نجح في التركيز عن مفهوم الإفصاح عن المخاطر وعرض ذلك في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية ، بصورة تعكس متانة وقوة الائتمان المصرفي والتي تعتبر بالضرورة مقياساً للتشريعات ومدى ملاءمتها للمتغيرات العالمية والاهتمام برفع درجة ثقة المستثمرين في هذا المجال . ومن هذا المنطلق ظهرت نقاط إيجابية وسلبية حول مفهوم الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البيئة الأردنية من خلال القوائم المالية ومحتواها .

وسوف يستعرض الباحث بداية مجمل النقاط الايجابية بالتالي :

أ ) أفصحت البنوك الأردنية عن إنشاء إدارة وحدة أو دائرة إدارة المخاطر وطبيعة عملها والمتمثلة بدراسة وتطوير المفاهيم الائتمانية ، وهذه إشارة من البنوك إلى رفع درجة الثقة بمستوى الإدارة المصرفية في إدارة مخاطر الائتمان .

ب ) التركيز على عرض الافصاحات الخاصة بأدلة المخاطر الائتمانية والمتمثلة بالتركزات الائتمانية وأسس تحديدها ، وأساليب تخفيض المخاطر من خلال عرض هيكلة التسهيلات

وقيمها وآجالها مع مراعاة النواحي الرقابية لضمان تسديد واستيفاء الضمانات المناسبة للتحوط لأي مخاطر .

ج ) وجود عرض واسع للافصاحات النوعية ، حيث تركـزت الافـصاحات النوعيـة عـن الإفصاح عن العرض للمخاطر وكيفية نشوئها ، وسياسات وإجراءات البنك في قبول ، قياس ، مراقبة ، ضبط المخاطر ، والسياسات المتبعة لتجنب التركز في المخاطر .

د ) أما في الافصاحات الكمية والتي يعتبرها الباحث لغة الأرقام التي تعكس درجـة التقيـيم والتأكيد من خلال وجود مفردات كمية بالأرصدة والتي من أمثلتهـا الـضمانات ومـشتقات المخاطر ، حيث تنطلق الإفصاحات الكمية من التركيز على مفردات مختلفة ضمن أبعاد ذات مدلولات معينة تشير في مجملها إلى وجود تطبيقات للتسهيلات ومخاطرها حـسب الجهـة ( أفراد ، قروض عقارية ، شركات ، قطاع حكومي ، قطاع مصرفي ) ، وكذلك حسب القيمـة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات ضمن الجهات سابقة الذكر . ويندرج تحت التطبيقـات أو المفردات السابقة وجود أبعاد تتسم بعكس المخاطر ضمن تصنيف معقـول حيـث تـصنف التسهيلات وضماناتها حسب الآتي : متدنية المخاطر ، مقبولة المخاطر ، المـستحق فيهـا ، تحت المراقبة ، غير العاملة ، دون المـستوى ، مـشكوك فيهـا ، والهالكـة مـع عـرض المخصصات المأخوذة لذلك.

ه ) ضمن تشريعات البنك المركزي الأردني والتي ذكرت سابقا في التقارير الماليـة للبنـوك الأردنية ، فقد ظهرت متطلبات وتقارير خاصة تعدها البنوك كمتطلبات للبنك المركزي حيث تشير التعليمات إلى :

– للتسهيلات الائتمانية المباشرة ، يقوم البنك بتكوين مخصص تدني إذا تبين عـدم إمكانيـة التحصيل للمبالغ المستحقة بحيث يسجل قيد هذا المخصص في بيان الدخل ويتبع ذلك تعليـق

الفوائد والعمولات على هذه التسهيلات والتي تعتبر غير كاملة ، مع التركيز على شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص .

- أيضا ضمن مفهوم المخصصات فإنه يتم الإفصاح عن إجمالي المخصصات المعدة إزاء الديون على أساس العميل الواحد وتلك المحتسبة على أساس المحفظة من خلال الجدول التالي:

| البند | أفراد | قروض عقارية | شركات | حكومة |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| رصيد المخصص | | | | |
| الفائض ( المقتطع خلال السنة من الإيرادات ) | | | | |
| المستخدم من المخصص خلال السنة ( ديون مشكوك بها ) | | | | |
| الرصيد في نهاية السنة | | | | |

- كذلك التركيز على الفوائد المعلقة التي تتم عليها الحركة خلال السنة مع المقارنة مع أرقام السنة السابقة .

- الإفصاحات حول المشتقات المالية ، حيث يعتبر الباحث أن هذا الجزء ذو درجة عالية من الأهمية للتحوط حول أي مخاطر ائتمانية محتملة ، وعلى هذا الأساس فإن البنوك في تقاريرها والبنك المركزي بمتطلباته يعرضان تفاصيل المشتقات المالية بالقيمة وحسب الآجال وبأنواعها الثلاثة وهي تحوط القيمة العادلة ، مشتقات تحوط للتدفقات النقدية ، ومشتقات تحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية .

- التركزات في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي داخل المملكة أو خارجها ( دول الشرق الأوسط ، أوروبا ، آسيا ) . وحسب القطاع الاقتصادي ( مالي ، صناعي ،

تجاري ، عقاري ، زراعي ، أسهم ، حكومي ) ، حيث يعتبر هذا الجزء مهما في عرض الإفصاح حول توزيعات وتركزات المخاطر والتي تشير إلى كفاءة المصرف بإدارة توزيع مخاطره .

- الإفصاح عن التحليل القطاعي من خلال بيان نشاط وحدات الأعمال الداخلية في البنك والتي تقسم بالعادة إلى قطاعات ( الأفراد ، الشركات ، التمويل ، الخزينة ) حيث يمثل عرض هذا الجانب إلى بيان التركز للنشاط داخل البنك ، ومن خلاله يستطيع قارئ هذه المعلومة الانتباه إذا ما كان البنك ذا نشاط فردي ( تركز عالٍ بقروض الأفراد ) وبالتالي التنبؤ بقدرة البنك على التوسع وزيادة ربحه ، حيث كما هو معروف يعتبر قطاع الأفراد مربحا ولكن ليس بالجزء الكبير والذي يعظم أرباح البنك كما هو الحال في قطاع الشركات صاحب العائد الأعلى .

- الإفصاح حول رأس المال وذلك من خلال الإفصاح عن أهداف ، سياسات ، وعمليات إدارة رأس المال وطرق احتساب نسبة كفاية رأس المال والتي تعتبر مهمة لاعتبارها الجزء القادر على امتصاص المخاطر الائتمانية ، حيث يتحكم حجم رأس المال بسقف الائتمان الكلي الممنوح للبنك ككل .

أما في ما يتعلق بنقائص الإفصاح الحالي عن المخاطر الائتمانية:

من خلال التتبع السابق لعناصر الإفصاح حول المخاطر الائتمانية في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية و متطلبات البنك المركزي الأردني و مقارنتها مع المتطلبات العالمية من معايير و بنك التسويات و متطلبات بازل(2) ، فإن الباحث يرى أن هنالك ثغرات في الإفصاحات الحالية حول المخاطر الائتمانية ، الأمر الذي يتطلب زيادة و رفع درجة هذا

النوع لضمان قوة و متانة الجهاز المصرفي و لزيادة درجة ثقة المستثمرين بالنظـــام المـــالي الموجود ، و بناءً على ذلك سوف يتطرق الباحث في هذا الجزء إلى وصف النقاط الواجـــب الالتزام بها و التي لم تتم تغطيتها في الإفصاح الحالي مبوبة حـــسب: تقـــارير الإفـــصاح ، الممارسات و السياسات المحاســـبية ، إدارة مخـــاطر الائتمـــان ، التعرضـــات الائتمانيـــة ، الافصاحات القطاعية ، معلومات التركيز ، أساليب مخصصات مخاطر الائتمان ، و نوعيـــة الائتمان.

و فيما يلي شرح لما سبق:

أ) تقارير الإفصاح: لا يوجد على مستوى الجهاز المصرفي الأردني أي تقارير إفصاح خاصة تعنى بوجود معلومات عن المخاطر الائتمانية ، و تتعدى تلك الموجودة في التقارير الماليـــة السنوية من خلال الإفصاح عن مؤشرات مخاطر الائتمان ومن عدة جهـــات مثـــل مـــستوى صافي المخصصات ، مخصصات الخسائر ، ديون معدومة....الخ. والتي تعتبـــر مؤشـــرات مهمة تساعد على رفع مستوى شفافية المصارف حول مخاطرها الائتمانية.

و في هذا الجزء لا يشترط توحيد معلومات الإفصاح ، فهذا بدورة يعتمد على المؤسسة المالية بحد ذاتها و طبيعة تعقيد عملياتها و حجم رأس مالها ،و بالتالي زيادة الإفصاح عند البنـــوك التي يكون فيها حجم العمليات و رأس المال عالياً أكثر من تلك ذات العمليات و رأس المـــال الأقل .

ب) الممارسات و السياسات المحاسبية: لم تُشر الافصاحات الحالية إلى طرق إدراك الـــدخل عن الأصول المنخفضة ، و نوع التعرضات الائتمانية التي تقييم حسب الأفراد أو المجموعات و كيفية تخصيص المسموحات (Allowances) و كذلك الجزء غير الموزع من المسموحات.

هذا بالإضافة إلى عدم وجود إفصاح حول الأساليب التصحيحية الذاتية المستخدمة في التقليل من الاختلافات ما بين الخسائر المتوقعة أو المقدرة و تلك الحقيقة إن وجدت . و أخيراً عدم وجود إفصاح حول التغير في سياسات و إجراءات التحصيل و إعادة الإقراض الموجودة.

ج) إدارة مخاطر الائتمان: حيث لم يتم التطرق إلى الإفصاح حول الطرق المستخدمة للحد أو الرقابة على التعرضات الائتمانية مثل : حدود المخاطر ، حدود التركيز.

كذلك الطرق و العمليات المستخدمة لتقييم التعرض للائتمان سواء للأفراد أو على أساس المحفظة مثل :وصف عملية التقييم و احتمالية الإخفاق المعتمدة و درجة توزيع المخاطر1. و هذا بدورة يشير إلى عدم و جود إفصاح حول نماذج التقييم (Credit Scoring) المستخدمة و متضمنة أنواع النماذج و المحافظ المغطاة و حجمها ، و أخيراً عدم الإفصاح بمعلومات كمية و نوعية عن نماذج قياس مخاطر الائتمان مثل ( نظام الباروميتر، نظام التقييم الدوري، نظام الاعتمادية، نظام الضغط ) و معلومات عنها.

د) التعرضات الائتمانية ، ه) الإفصاح القطاعي. (حيث يرى الباحث أن هذين الجزأين قد تم تغطيتهما بصورة جيدة ضمن التقارير السنوية للبنوك الأردنية).

و) معلومات التركيز: حيث يلاحظ عدم وجود إفصاحات حول الطرق و السياسات المستخدمة في تحديد التركيزات للمخاطر الائتمانية ( أي ما هي التركيزات و أهميتها) .

ز) أساليب التقليل من مخاطر الائتمان ، و يشتمل هذا الجزء على :

- الضمانات المأخوذة و التأمينات على الائتمان الممنوح ، إلا أنة لا يوجد أي إفصاح حول الأدوات و الممارسات المستخدمة لإدارة التعرضات الائتمانية ، بحيث تحتوي

على الأهداف و الاستراتيجيات، القيمة المسجلة و السوقية ، حجم أو مقدار المخاطر الائتمانية المشتراه أو المباعة و مقسمة حسب نوع الأداة و طريقة التسجيل لهذه الأداة (المعالجة المحاسبية لها).

- لا يوجد إفصاح حول العمليات التي يقوم البنك من خلالها ببيع أصول معينة و لكنها تبقى تحت مسؤوليته بالدفع في حال أن المقترض الأصلي أهمل الدفع أو أخفق في سداد التزاماته التعاقدية . بحيث يتم الإفصاح عن ملخص لهذه الالتزامات ، و مقدار الأصول المباعة و الخسائر المتوقعة إذا حدث هنالك إخلال بالدفع.

ح) نوعية الائتمان: و التي يعتبرها الباحث جزءاً مهماً يجب الإفصاح عنها بصورة كبيرة، حيث يشكل هذا الجانب غير المادي أو النوعي حول كفاءة و قدرة البنك على الإقراض المضمون بصورة عالية ، و هنا لم يجد الباحث في التقارير السنوية للبنوك الأردنية أي إفصاحات حول عملية توزيع رؤوس الأموال المستخدمة في مقاييس التصنيف الداخلي لمنح الائتمان ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود إفصاحات عن الفوائد المستحقة و المتأتية من تدهور الائتمان الممنوح و ذلك بالتركيز على نوع التعرض الائتماني لهذه الفوائد، وحجم التعرض الناتج و أثر ذلك على قائمة الدخل .

**ثانيا : الدراسات السابقة**

**أ ) الدراسات العربية :**

1- دراسة أبو نصار و ذنيبات ( 2005 ) بعنوان " أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية" ، حيث هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لسنة 1998 والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن ، وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين ، كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول كفاية التعليمات وإسهامها في عملية تحسين اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية.

وخلصت الدراسة إلى وجود إجماع كل من المدققين الخارجين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية ، كما أظهرت الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية البيانات المنشورة .

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على أهمية الإفصاح ومدى رضا المستخدمين والمدققين عن كفاية هذا المستوى من الإفصاح في ضوء تعليمات هيئة الأوراق المالية ، إلا أن الدراسة لم تحدد طبيعة ونوعية البيانات الواجب الإفصاح عنها وما هي درجة الكفاية المطلوبة لتحقيق ذلك وخاصة تلك المتعلقة بالمخاطر الائتمانية وهو ما ستقوم دراستنا الحالية على تحقيقه .

2- دراسة الطرايرة 2005 ، بعنوان التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن . حيث هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن معايير القيمة العادلة أو أي معلومات تفيد في تقدير

القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، وبالتالي بناء مؤشر للإفصاح يتعلق بالبيانات المالية للبنوك ، للتعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد ، وعلى أهمية قواعد الإفصاح من وجهة نظر المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد والمحلل المالي على حد سواء .

ومن ناحية أخرى هدف الباحث في دراسته إلى تحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة ، واقتراح نموذج للإفصاح عن معلومات أخرى قد تتعلق بالقيمة العادلة من وجهة نظر فئات الدراسة من مستخدمي الإبلاغ المالي . ولتحقيق هذه الأهداف تم إعداد مؤشر لقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية والتي تنطبق أيضا على قطاع عينة الدراسة المتمثل بالبنوك العاملة في الأردن ، ومن ثم دراسة مدى الأخذ بهذا الإفصاح في التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني .

وخلصت الدراسة في ضوء الاستنتاجات إلى التزام البنوك الأردنية بإعداد تقارير الإبلاغ المالي السنوي وفقا للنماذج المعتمدة من البنك المركزي دون الأخذ بعين الاعتبار الإفصاح عن بعض قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية ، لعدم الإشارة إليها في نماذج البنك المركزي الأردني وفيما يتعلق بالأدوات المشتقة والتحوط تقوم البنوك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة العمليات المالية ذات العلاقة . وتوصلت الدراسة أيضاً إلى عدم اهتمام الجهات المسئولة بمراجعة الإبلاغ المالي السنوي للبنوك قبل إصدارها للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره فيما يتعلق بالقيمة العادلة .

3- دراسة خليل القصاص (2002 ) " أثر الإفصاح في القـوائم الماليـة للبنـوك التجاريـة الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الـدولي رقـم (39) "دراسة مقارنة".

كان تركيز هذه الدراسة على قطاع البنوك التجارية الأردنية بشكل خاص، حيث كانت ابـرز نتائج الدراسة هي ما يلي:

1 – إن اغلب القرارات الاستثمارية تتخذ بناء على تحليل المعلومات.

2 – التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية هي من أهـم مـصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في بورصة عمان.

3 – وجود علاقة طردية بين الاعتماد على التقارير المالية السنوية الـصادرة عـن البنـوك التجارية الأردنية ونجاح القرار الاستثماري في بورصة عمان.

يرى الباحث أن هذه الدراسة أشارت إلى أهمية الإفصاح في القوائم المالية وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين من أجل اتخاذ قرارات لترشيد استثماراتهم وتحقيق أهدافهم ، إلا أنها لـم تتطرق الى المتطلبات الخاصة بالمعيار (39 ) والتي تشتمل على الأدوات المالية بأنواعها و المشتقات المالية ومحاسبة التحوط بجانب الإفصاح المطلوب لكل نوع منها .

4- دراسة مطر (2001 ) ، بعنوان " أهمية متطلبات الإفصاح عن المعلومات في البيانـات المالية المنشورة " حيث ركزت الدراسة على أهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات ودوره الهام في إعداد البيانات المحاسبية المنشورة . وقد تكرست أهمية هذا المبدأ في الأردن بحكم القرار رقم (54) بتاريخ 1989/3/13 ، الصادر عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين . الذي قضى بإلزام المهنيين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية سواء عند إعداد البيانات المحاسبية

أو عند تدقيقها . وأشار الباحث الى وجود خلاف في وجهات النظــر حــول مــسألة حــدود ومستوى الإفصاح، وحول المعيار الذي يتوجب الاسترشاد به في تقييم مدى كفاية الإفــصاح. أي أن الخلاف يتعلق بدرجة تفصيل المعلومات التي يتم عرضها في البيانات المالية المنشورة من جهة، ثم بطبيعة تلك المعلومات من جهة أخرى.

وتعرضت الدراسة إلى مفهوم الإفصاح الكامل والمتمثل بعرض البيانات المالية المنشورة بأدق التفاصيل لجميع المعلومات التي يتطلبها مستخدمو القوائم المالية ، وكذلك الإفصاح المناســب والمتمثل بالحد الأدنى من الإفصاح الواجب توافره في القوائم المالية كي لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية . وكذلك توقيت الإفصاح ، وإيصال المعلومات المحاســبية إلــى متخذ القرار في وقت مبكر ، من اجل تنشيط حركة تداول الأوراق المالية في سوق البورصة. ويرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة بشكل عام دون معرفة مدى التزام الشركات لمتطلبات الإفصاح وفقا للمعــايير المحاســبية، قانون البورصة، وتعليمات هيئة الأوراق المالية، وهو ما سوف نتناوله بجزء من دراستنا.

5- دراسة سويدان ورتاب ، ( 2000 ) بعنوان" دراسة تطبيقية لفحص العلاقة ما بين زيــادة الإفصاح في التقارير السنوية لقطاع الشركات الصناعية الأردنية والمخاطر" ، حيث تناولا في دراستهما التقارير السنوية لأربع وثلاثين شركة صناعية أردنية في سوق عمــان المــالي . وهدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين كمية المعلومات الموجودة في التقارير المالية السنوية ودرجة المخاطرة المرتبطة بأسعار أسهمها . وقد استخدما ثلاثة مقاييس لدرجة المخــاطرة : المخاطرة النظامية ، والمخاطرة غير النظامية ، و المخاطرة الكلية ، وقاما بقياس الإفــصاح

في التقارير السنوية عن طريق استخدام مؤشر للإفصاح يحتوي (61 ) بنداً من المعلومات المتوقع أن تفصح عنها الشركات الصناعية في تقاريرها السنوية .

وقد أظهرت نتائج دراستهما عن عدم وجود علاقة بين درجة الإفصاح في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية ودرجة المخاطرة ، و وجدا أن أهم العوامل في التأثير على المخاطرة هو نصيب السهم من الأرباح الموزعة وحجم الشركة .

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت وبصورة مهمة على علاقة الإفصاح مع المخاطر من حيث التوصل إلى وجود علاقة طردية ما بين زيادة الإفصاح نتيجة لزيادة المخاطر من خلال استخدام مؤشر للإفصاح ( Disclosure index ) ، ويرى الباحث أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى تعريف مخاطر الائتمان وما هي متطلبات الإفصاح في هذا الخصوص ، بل توصلت إلى ربط المخاطر بسعر السهم وحصته من الربح فقط .

**(ب) الدراسات الأجنبية :**

1- دراسة ( Gauri , 2008 ) بعنوان **"Impact of disclosure & corporate governance on the association between fair value gains and losses"**

حيث هدفت الدراسة الى التعرف على المزايا والعيوب الخاصة بإدخال مفهوم القيمة العادلة لمحاسبة الأصول والالتزامات المالية والمخاطرة المرتبطة بها على أساس القيمة العادلة أو السوقية . حيث بينت الدراسة على أنه بالرغم من إصدار المعيارين IAS32 و39 كمعيارين منفصلين إلا أنهما يطبقان عملياً وحدة واحدة لأنهما يغطيان ظاهرة محاسبية واحدة. وبالرغم من إدخال المعيار 39 فإن الهيئات الرئيسة المصدرة للمعايير المحاسبية لا تزال بصدد تدارس مزايا وعيوب إدخال محاسبة الأصول والالتزامات المالية والمخاطرة المرتبطة بها على أساس القيمة العادلة ، السوقية . وذلك لأن استخدام نموذج القيمة العادلة قد يؤدي إلى تقليل مصداقية القوائم المالية وزيادة تقلب الإيرادات وحقوق الملكية ويصدق ذلك بصفة عامة عدم وجود أسواق نشطة لبعض الأصول كما هو الحال بالنسبة للقروض ، التي غالباً تمثل حصة الأسد في أصول البنوك .

وأوضحت الدراسة أيضاً الى أن لجنة بازل حول الإشراف المصرفي ترى أن منهج القيمة العادلة مناسب في الأصول التي يكمن فيها قابلية للتطبيق وبخاصة عندما يكون هنالك احتفاظ بالأدوات المالية لغرض الاتجار ، وأبدت مخاوفها من أن بعض البنوك قد تجري تغييرات في كيفية إدارتها للمخاطرة نتيجة لتطبيق المعيار ( IAS 39) على استراتيجيات تغطية مخاطر البنك . فتخالف بذلك مبادئ المحاسبة الأفضل لإدارة المخاطر التي تؤيدها اللجنة .

وقد وجهت انتقادات لأوجه القصور في محاسبة البنوك ، خاصة بعد الأزمات المالية التي حدثت في شرق آسيا في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. إن هذا القصور كان ناجماً عن عدم كفاية واكتمال المعلومات المالية في التقارير المالية السنوية . وهذا القصور هو بطبيعة الحال نقطة ضعف في حسن حاكمية الشركات ونظام السوق .

والمشكلة الرئيسة المتعلقة في قصور الإفصاح لا تكمن دائماً في عدم وجود معايير محاسبية سليمة وكافية بقدر ما تكمن في عدم تطبيق المعايير الموجودة على الوجه الأكمل بوساطة السلطات التنظيمية والمحاسبية . ولذلك فإن إقرار متطلبات الإفصاح ليس كافياً في حد ذاته إذ لم يقترن بتطبيق فاعل ، ومن بين المشاكل التي عرفتها البنوك حديثاً ، تلك التي عانت منها البنوك الآسيوية ، حيث تفاقمت مشاكلها بفعل أزمات سعر الصرف وازدادت حدة بسبب نقص الشفافية والإفصاح في النظام المصرفي مما صعب من تقدير مدى خطورة الأوضاع واقتراح الحلول في وقتها المناسب.

ونتيجة لذلك فإن التوصية المتفق عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والخزينة الأمريكية وكل المؤسسات الدولية، والأكاديميين المعروفين تمثلت في اعتماد معايير إفصاح وشفافية أكثر في النظام المصرفي.

2- دراسة ( Alam.Jahangir 2007 ) بعنوان " **Financial disclosure in developing countries with special reference to Bangladesh** " حيث هدفت الدراسة إلى تقييم عمليات الإفصاح في التقارير السنوية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بنغلادش من أجل معرفة :

أ – مدى الإفصاح المالي وأهميته وكيفية قياسه، وللتعرف على

ب- تقييم الوضع العام للإفصاح المؤسسي في أسواق رأس المال في بنغلادش .

حيث توصلت الدراسة إلى أن الشركات المدرجة تفصح بصورة أكبر عن المعلومات مقارنة مع الشركات الأخرى بالإضافة إلى وجود قواعد كثيرة تحكم عمل ونشاط المؤسسات في بنغلادش ولكن ثقافة تنفيذ القوانين والالتزام ما تزال ضعيفة ، وعلى العموم أشارت الدراسة إلى أن مستويات الإفصاح في بنغلادش ما تزال غير مرضية .

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على معرفة درجة أو مستويات الإفصاح المطبقة في بنغلادش ولكن دون الرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية أو الممارسات العالمية مثل إصدارات بنك التسويات الدولي ، وهذا ما سوف تركز عليه دراستنا من خلال عرض عناصر الإفصاح عن المخاطر عموما والإفصاح عن مخاطر الائتمان خصوصاً للوصول الى درجة فهم مرضية بهذا الخصوص .

3- دراسة (Khaled & Teresa ,2007 ) بعنوان " **Accounting Disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange** " هدفت الدراسة إلى فحص التعارض الحاصل ما بين المعايير الدولية ( IAS ) والقيم الثقافية في تبني هذه المعايير ، وبالتالي ركزت الدراسة على مستويات الإفصاح المطبقة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم المصري مقارنة بمستوي التشريعات المطلوبة ، ولقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح للشركات المدروسة يعادل 61 % من المستوى المطلوب من متطلبات السلطة المصرية لسوق رأس المال والمعتمدة أصلا على IAS .

كما أن معظم الأمور التي لا تعتمد على تشريع يمكن شرحها بالاعتماد على أسباب لها علاقة بالقيم الثقافية ، وبالتالي كانت الشركات انتقائية في اختياراتها فيما يتعلق بما تريد أن تستجيب له أو لا تستجيب .

يرى الباحث أن هذه الدراسة تتصل وبصورة مهمة مع دراستنا وذلك بإشـــارتها إلـــى القـــيم الثقافية وتعارضها مع الإفصاح المحاسبي ، حيث يتوقع الباحث وجود تعارض سوف تخلقـــه متطلبات دراستنا من خلال تركيزها على جانب حساس من الإفصاح عن مخاطر الائتمـــان ، وهو ما ستحاول دراستنا الكشف عن بنوده ومتطلباته .

4- دراسة ( Mikhail Frolov , 2006 ) بعنوان " **Bank Credit Risk in Japan** " حيث هدفت الدراسة إلى فحص ممارسات الإفصاح للمنظمات المالية في اليابان وتحليل نوعية البيانات المفصح عنها وبخاصة للأصول البنكية والتي تمثلها القروض ، كما قامت الدراســـة أيضا بتحليل مختلف مستويات التقارير والمتطلبات التشريعية للبنك المركزي الياباني وهيئـــة الأوراق المالية ومؤسسات الإقراض .

ولقد ركزت مشكلة الدراسة على إظهار التحديات وفحص الأنشطة الخاصة بالإفـــصاح عـــن الائتمان في البنوك اليابانية وذلك من خلال التركيز على تحليل نوعية الإفصاح والتحقق مـــن نقاط الضعف والقوة التي تصاحب الممارسات الحالية المستخدمة . ومن خلال ذلـــك قامـــت الدراسة بفحص المعلومات المفصح عنها من قبل البنوك من حيث تقارير الإفصاح ، تقـــارير بورصة الأسهم ، تقارير ملخص نتائج الأعمال و التقارير السنوية . ومن هذا الجزء انتقلـــت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر معلومات أو بيانات خاصة بمخاطر الائتمـــان وشـــملت التحقق مما يلي :

أ- الإفصاح عن المنتجات الائتمانية وأنواعها ومستوى الضمان فيها ومقسمة إلى محلية وأجنبية.

ب- مصفوفة الإفصاح حسب نوع المخاطر ويندرج تحتها التوزيع حسب مجموعات المقترضين ، القطاع ، وحسب قيمة هبوط الأصول للفترة الحالية والسابقة إن وجدت.

ت- وصف التعرضات حسب عدد المقترضين ، حجم الاقتراض ضمن فئات ، وحسب نشاط أو طبيعة الإقراض – منزلي ، شخصي ، صناعي ، قطاع خاص وقطاع عام ،.....الخ .

ث- الإفصاح عن نسبة الخسارة المتوقعة ومقسمة حسب نوع الائتمان وتكاليف الاستثمار.

ج- الإفصاح عن قيمة الضمانات والقيمة الحالية لها .

ح- الإفصاح عن المدة الزمنية ( تواريخ الاستحقاق ) لمختلف أنواع الائتمان الممنوح والفترة المتبقية لاستحقاقها .

خ- الإفصاح عن التعرضات الائتمانية منخفضة القيمة وتشمل حجم هذا التعرض والخطر المتأتي من كل نوع حسب القطاع – صناعي ، تجاري ، عام ، خاص ، ... الخ .

د- الإفصاح عن أداء التحصيل المتراكم للقيم المتبقية للتحصيل ومقسمة حسب فترة الانخفاض ، وفترة التخلص منها ، وعرض لمخصصات واحتياطيات خسائر الائتمان.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن متطلبات الإفصاح المستخدمة غير كافية من قبل البنوك ، ولم تكن هذه النتيجة مفاجأة بسبب أن البنوك تستطيع تحويل مخاطر المتاجرة الى السوق والمستثمرين ، بالإضافة إلى عدم وجود إطار واضح يسمح للمودعين بالاطلاع على النتائج المالية للبنوك بشكل مباشر أي بوجود قنوات مباشرة معهم ، حيث يتم اعتماد الطرق التقليدية من خلال التقارير المالية السنوية وبورصة الأسهم ، كما خلصت الدراسة

أيضا إلى وجود عدة مستويات تشريعية تختلف عن بعضها في متطلباتها وهــذا يــضيف تكاليف إضافية على المستثمرين والبنوك بحيث تحمّل هذه التكاليف وبصورة غير مباشرة على المودعين والمقترضين .

5– دراســة (Mitsuru , 2006) بعنــوان " **A comparative study of US and Japan bank directors duty of disclosure** "

حيث هدفت الدراسة الى معرفة الدور الذي يحققه الافصاح فــي التــصدي للأزمــة الماليــة الحاصلة في كل من الولايات المتحدة واليابان والى الانعكاسات الناتجة على القطاع المصرفي في كل من الدولتين . ولقد خلصت الدراسة الى أن الإفصاح يمكنه أن يخفض احتمال حدوث أزمة مصرفية ويساعد على تجاوزها. غير أنه لم يمنع انتشار فشل البنــوك فــي الولايــات المتحدة ، لكنه مكن من التحقق من الخسائر في الوقت المناسب ومن تحويل الأصــول إلــى ملاك جدد والتعافي السريع لسوق العقارات . وعلى العكس من ذلك فإن البنوك اليابانية أجلت الإفصاح وسمحت للبنوك والحكومة بأن تبقى متحكمة في الأصول المصرفية التي يمكــن أن تعرف استخداما" أحسن بعد تحويل سريع وفعال إلى الملاك الجدد.

كما أن الإفصاح ، ساعد في غلق المؤسسات المالية التي تفتقد إلى اليسار المالي ( كفاية رأس المال) وهو ما يؤدي إلى تخفيض مشاكل الخطر الأخلاقي ويلغي القدرات الفائضة في السوق ، فالبنوك التي تتبع سياسات اكتتاب هزيلة يمكنها أن تؤثر على المحيط الاقتراضــي للبنــوك الكبيرة . إن البنوك الفاشلة في الولايات المتحدة تم إغلاقها مما سمح للبنوك الأوفــر صــحة مالية من أن تعيد رسملتها بسرعة ، أما في اليابان فعلى العكس ، إذ إن عــدم الغلــق ســمح للبنوك الفاشلة (غير المتمتعة باليسر المالي ) ، أن تبقى في الميدان ، وهو ما أجــل توطيــد النظام المالي.

وحتى عندما يكون الإفصاح محدوداً ، فإن ضغوط السوق قد أجبرت البنوك اليابانيـــة علـــى اتخاذ إجراءات غير مقبولة جماهيرياً ، وهو ما يمكن رؤيته من خلال الارتفاع الذي حدث في علاوة اليابان التي ظهرت مباشرة مع فشل أولى البنوك اليابانية سنة 1995 ، وقد تـــم رفـــع العلاوة فيما بعد مما اضطر البنوك اليابانية إلى الخروج مـــن النـــشاط المتميـــز بانخفـــاض الهوامش . وتخفيضها لخطر تعرضها في هونغ كونغ وسنغافورة والانسحاب مـــن الأســـواق الأوروبية والأمريكية . فقد زادت تلك العلاوة من الضغوط التي خلقها تناقص اليسر المالي ، وبما أن البنوك اليابانية واجهت صعوبات في الحصول على التمويل الدولي فإن العديد منهـــا أجبرت على الانسحاب من النشاطات الدولية والتركيز على النشاط المحلي ، وبالتـــالي فـــإن الضغوط التي خلقتها علاوة خطر اليابان ، دفعت البنوك اليابانية إلـــى تخفـــيض تعرضـــها بالدولار وتجنب مزيد من التوسع في آسيا ، وأجبرتها على تبني استراتيجيات البحـــث عـــن فرص تحقيق عوائد أعلى وتخفيض الأصول وعدد الفروع ، والفروع المستقلة ، كما مارست ضغوطا على الحكومة لإعداد خطط لإنقاذ البنوك بسرعة أكبر والسعي إلى توطيد أكثر لأسس الصناعة المصرفية .

6- دراسة (Wenying Jiangli , Haluk Unal & Chiwon Yom, 2006) بعنوان " **Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during the Asian Financial Crisis**" .

هدفت الدراسة إلى اختبار العوامل المؤثرة على علاقة الاقتراض والإفصاح المحاسبي على وفرة الائتمان ما بين الدول خلال فترات الأزمات المالية ، وتوصلت الدراسة إلى انه خـــلال الأزمة المالية الآسيوية كانت العلاقة الاقتراضية والإفصاح مرتفعة في كوريا وتايلاند ، ولكن لم يكن لها أثر في اندونيسيا والهند ، وكان السبب الرئيس في ذلك يعود إلـــى أن متطلبـــات

التدقيق هي التي حدث من أثر الاقتراض في اندونيسيا والهند وعلـــى العكــس مـــن كوريـــا وتايلاند.

يرى الباحث أن هذه الدراسة اهتمت وبصورة كبيرة بدراسة علاقة الاقتراض مع الإفــصاح المحاسبي في ظل وجود تشريعات تحكم عملية الإفصاح ، وهذا يعتبر عنــصراً هامـــاً فـــي دراستنا وذلك من خلال دراسة الإفصاح بمفهومه الائتماني وبخاصة المخاطر الناشـــئة عـــن الائتمان والإفصاح عنها في ضوء التشريعات المختلفة سواء أكانت محلية أم عالمية .

7-دراســـة ( Hanifa & Rashid 2005 ) بعنـــوان " **The Determinants Of Voluntary Disclosures in Malaysia** " حيث هدفت الدراســـة إلـــى التحقـــق مـــن الاختلافات في إعداد التقارير المالية على الإنترنـــت ( Internet Financial reporting ) والسياسات المتبعة من قبل الشركات ، ونظرا لعدم وجود شرط إلزامي للكشف حـــول IFR اعتمدت الدراسة في متغيراتها على الكشف الطوعي للشركات في تفـــسير الممارســـات مـــن جانب الشركات الماليزية المدرجة في بورصة كوالالمبور وبواقع 100 شركة ، حيـــث تـــم تحليل الانحدار للعناصر ( الحجم ، الرفع المالي ، النمو ، تركز الملكية ) ودرجة تبنيهـــا ل ( IFR ) ، حيث خلصت الدراسة إلى أن الشركات صاحبة الحجم الكبير والرفع المالي المرتفع والنمو الكبير وارتفاع تركز الملكية تميل إلى تبني IFR .

8- دراسة (Baumann & Nier , 2004 ) بعنوان " **Disclosure, Volatility, and Transparency : An Empirical Investigation in to the Value of Bank Disclosure "**

حيث هدفت الدراسة الى التأكد من مدى فائدة الإفصاح للسوق المالي ولكل من المستثمرين والبنوك ، ولتحقيق ذلك تم إختبار الإفتراض الأساسي والذي ينص على أن إفصاح البنوك بالعديد من المعلومات قد يؤدي الى إنخفاض تذبذب أسعار الأسهم مقارنة بالبنوك التي تفصح بصورة أقل .

ولقد اعتمدت الدراسة على أخذ عينة شملت 600 بنك في 31 دولة ضمن الفترة 1993-2000 ، وتمت دراسة المعلومات المفصح عنها في التقارير السنوية لهذه البنوك من خلال وضع عدة مؤشرات للإفصاح وعلاقتها بالعائد على حقوق الملكية ، وتتضمن هذه المؤشرات ما يلي:

1- القروض حسب فترة الاستحقاق.

2- القروض حسب النوع.

3- الودائع حسب فترة الاستحقاق.

4- الودائع حسب النوع .

5- التمويل طويل الأجل.

6- الإحتياطيات.

7- رأس المال.

8- البنود خارج الميزانية والمخصصات.

ولقد خلصت الدراسة الى أن المعلومات المفصح عنها يعتبر مفيــدا لكــل مــن المــستثمرين والبنوك وتم التأكد من أن البنوك صاحبة أقل تقلبات في أسعار أسهمها قد تزامن مع وجــود إفصاح متزايد خلال الفترة التي تمت تغطيتها ، هذا بالإضافة الى أن إنخفاض تقلبات أســعار الأسهم يؤدي الى تخفيض تكلفة رأس المال ، وثبات العائد على حقوق الملكية والتي بــدورها تقلل من إحتمالية الشكوك في تقدير أداء ومخاطر البنك من قبل الجهات الرقابية والمستثمرين والأطراف ذات العلاقة.

9- دراســـة ( Doron,2003 ) بعنـــوان " **Reliability of Bank Fair Value Disclosure for Loans** "

حيث هدفت الدراسة الى التحقق فيما إذا كانت البنوك تدير عملية الإفصاح عن القيمة العادلــة للأصول الرئيسة لديها ، وذلك من خلال أخذ عينة من البنوك الأمريكيــة للفتــرة مــا بــين (1994-1995 ) بناءً على خصائص شملت مجموع الموجودات والأسهم المدرجة . وتم بناء التحليل من خلال أخذ عدة متغيرات مثل أسعار الفائدة ، ومتغيرات نوعية الإئتمــان مــشتملة على مخصصات الخسائر المقبولة ، وقيمة القروض غير العاملة ، والقروض المشكوك فــي تحصيلها ، والديون المعدومة . هذا بالإضافة الى متغيرات أخرى مثل أسعار الأسهم حــسب القيمة السوقية ، والقيمة الدفترية للقروض ، والمخاطر بأنواعها .

ولقد توصلت الدراسة الى أن بعض البنوك تقوم على رفع القيمة العادلة للقروض في تقاريرها السنوية في محاولة منها لعكس صورة جيدة وبالتالي أداء أفضل ومخاطر أقل. وكــان ذلــك ملحوظاً في البنوك التي تكون فيها محفظة القروض صــغيرة نــسبياُ ورأس مــال تنظيمــي منخفض . وفي هذا إشارة الى أن الإفصاح الحالي حول هذه التقديرات يعتبر غيــر معقــول

وبدرجة تجعله غير معتمد ، مما يعني وجود تعارض مع ما تتطلبه ال FASB مـــن وجـــود درجة معقولة من الإعتمادية عند عملية الإختيار من بين البدائل المحاسبية.

وأوصت الدراسة الى ضرورة إعتماد مجلس معايير المحاسبة لمتطلبات إضافية تحكم عمليـــة الإفصاح عن القيمة العادلة للقروض وذلك من خلال الإفصاح عـــن الطـــرق والفرضـــيات المستخدمة في عملية تقدير القيمة العادلة مثل سعر الخصم المستخدم وعلاوة المخاطر وفائدة إعادة الدفع . وبصورة تسمح للمستخدمين بتقييم درجة مصداقية القيمـــة العادلـــة والمقـــدّرة للقروض .

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على وبصورة مهمـــة علـــى وجـــود إفـــصاح خـــاص بالإفتراضات والتقديرات المستخدمة في قياس القيمة العادلة والتي تدعم أهمية الإفصاح العام عن المخاطر الإئتمانية ،إلا أنها لم تقم بطرح كافة المتطلبات المختلفة لأكثر من جهـــة مثـــل متطلبات البورصة ،هيئة الأوراق المالية ، بنك التـــسويات ، والممارســـات العالميـــة حـــول الخصائص الإضافية والتي تعنى بالمخاطر الإئتمانية ، وهو ما ستقوم دراستنا بتوضيحه مـــن أجل الوصول إلى إفصاح فعال يساعد مستخدمي القوائم والمحللين على اتخاذ قرارات رشيدة.

10- دراســـة ( Ole-Kristin , 2002 ) بعنـــوان " **Disclosure practices , enforcement of accounting standards and analysts forecast accuracy : an international "study** ، استهدفت الدراسة من خلال استخدام عينة من 22 بلداً إلى تفحص العلاقات بين دقة تنبؤات محللي الأرباح ومستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية ، وكذلك ما بين دقة التنبؤ ودرجة تأثير المعايير المحاسبية ، حيث توصلت الدراسة إلـــى أن الإفصاحات على مستوى الشركة ترتبط ايجابياً مع دقة التنبؤ وأن مثل هذه الإفصاحات تقـــوم

بتزويد معلومات قيمة للمحللين . كما انه ببناء مقياس شامل لتأثير المعايير المحاسـبية فقـد وجدت الدراسة انه كلما كان تأثير المعايير قوياً كانت دقة التنبؤ أعلى .

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على دراسة أثر المعايير على قوة الإفـصاح وبالتـالي الوصول الى دقة عالية في التنبؤ والتحليل ، إلا أنها لم تقم بطرح المتطلبات المختلفة لأكثـر من جهة مثل متطلبات البورصة ،هيئة الأوراق المالية ، بنك التسويات ، والممارسات العالمية . وهو ما ستقوم دراستنا بتوضيحه من أجل الوصول إلى إفصاح فعـال يـساعد مـستخدمي القوائم والمحللين على اتخاذ قرارات رشيدة .

11- دراسة ( Mary & Greg ,2001 ) بعنوان " **Market Effects of Recognition and Disclosure**" حيث هدفت الدراسة إلى التحقق من العوامل المؤثرة على أسواق رأس المال والمتعلقة بالاعتراف بالقيم المحاسبية في القوائم المالية للشركات مقارنة مع الإفـصاح عنها بشكل منفصل . حيث توصلت الدراسة إلى أن نموذج الإفصاح والاعتراف يكـشف أن ( accounting acquisitions ) بالإضافة إلى ثلاث قوى معرفية أخرى وهـي : جـودة الكمية المعترف بها ، جودة المعلومات المفصح عنها ،وجودة المعلومات المبنية عن طريـق السعر ، كلها تتضمن مؤشرات متوازنة ومتعادلة على أداء السوق ، كمـا تكـشف أن ذلـك الاعتراف بالكمية المحاسبية وبشكل كبير يعادل القوى الثلاث إضافة إلى الاقتنـاء المـذكور وبالتالي يؤثر على أداء السوق ، كما وجدت الدراسة أن الاعتراف بقوة بكميات محاسبية غير صادقة عوضا عن الإفصاح بها ببـساطة ، مـن الممكـن أن ينـتج عنـه great price informativeness ، أما إن كان الاعتراف بكميات محاسبية صادقة فينـتج عنـه lower price informativeness .

ركزت هذه الدراسة على أهمية الربط ما بين الاعتراف بالقيم المحاسبية في القـوائم الماليـة ودرجة الإفصاح عنها ، لكنها لم تشر إلى التصنيف والخصائص التي ترتبط بكل نـوع مـن أنواع الأصول ومتطلبات الإفصاح عنها . وهذا ما ستقوم دراستنا بالتركيز عليه من خـلال دراسة عناصر الائتمان من جهة والإفصاح المطلوب لكل بند ، لاعتباره عنصرا هاما يمثـل ويعكس درجة الخطورة التي يواجهها البنك في إدارة استثماراته .

12- دراسة ( Richardson & Welker , 2001 ) بعنـوان " **Social Disclosure , Financial Disclosure and the Cost of Capital** " حيث ركزت الدراسة علـى اختبار العلاقة بين الإفصاح المالي وتكلفة رأس المال من جهة أخرى لعينة مـن الـشركات الكندية للسنوات 1990,1991,1992 . وقامت هذه الدراسة بتحليل التقارير السنوية ل (700 ) شركة كندية موزعة على ثمانية قطاعات هي :

1. صناعات المعدات الصناعية .
2. الصناعات الاستهلاكية .
3. صناعات النفط والغاز والكيماويات .
4. التكنولوجيا والاتصالات .
5. المؤسسات المالية .
6. المؤسسات التجارية ( التجزئة والجملة ) .
7. المؤسسات الإدارية ( الخدمات ) .
8. مؤسسات المنافع والخدمات الأخرى .

حيث استعان الباحثان بعدة نماذج لقياس تكلفة رأس المال لباحثين سابقين مثل ( Edwards and Bell 1961 , Ohlson 1995 ) ، حيث تقوم هذه النماذج على تحديد العلاقة بين قيمة

حقوق الملكية للأسهم والقيمة الجارية والأرباح المستقبلية ، وقد استخدم الباحثان في نموذجهما المتغيرات التالية :

1. نقاط الإفصاح المالي للشركة ( الوزن النسبي ) .
2. نقاط الإفصاح الاجتماعي للشركة ( الوزن النسبي )
3. سعر السهم السوقي في بداية العام .
4. عدد المحللين الماليين للعائد على الأسهم لكل شركة .
5. العائد على حقوق الملكية ( ROE ) .
6. المتغير الوهمي ( Dummy Variable ) .
7. نسبة الديون إلى حقوق الملكية .
8. تكلفة رأس المال المقدرة .

وقد توصل الباحثان إلى النتائج التالية :

أ- إن هنالك علاقة عكسية ( قوية ) بين مستوى الإفصاح المالي وتكلفة رأس المال .

ب- انه كلما زاد مستوى الإفصاح المالي ، فإن هذا يخفض تكلفة رأس المال في حالة انخفاض عدد المحللين الماليين للتقارير المالية ( أي كلما كان اعتماد مستخدمي البيانات المالية على تلك البيانات بشكل مباشر ) .

يرى الباحث أن هذه الدراسة أشارت وبصورة مهمة إلى أن زيادة الافصاحات تؤدي إلى تخفيض رأس المال وبالتالي التقليل من المخاطر وحالة عدم التأكد مما يدعو إلى ضرورة الالتزام بمعايير الإفصاح من أجل تقديم وعرض معلومات تتسم بالشفافية مما يزيد من ثقة المستثمرين والمقرضين في البيانات المنشورة ، وهو ما يعزز الدور الذي تركز عليه دراستنا من خلال زيادة فعالية الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بشكل خاص لرفع درجة الثقة بالقوائم المالية سواء المنشورة أو غير المنشورة .

13- وفـــي دراســـة ( Abu-Nassar & Rutherford, 2000 ) بعنـــوان " **External Reporting in Less Developed Countries With Moderately Sophisticated Capital Market** " .

هدفت الدراسة إلى تحديد احتياجات مستخدمي البيانات المالية مـــن الإفـــصاح الـــلازم فـــي التقارير السنوية في الأردن ، وقد شملت الدراسة كل من المساهمين الأفـــراد ، والمـــساهمين الشركات ، والمسؤولين عن الإقراض في البنوك ، والأكاديميين والوسطاء المـــاليين ، كمـــا تناولت الدراسة مدى الأهمية النسبية لبنود الإفصاح من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية ومعدي التقارير السنوية .

وخلصت الدراسة إلى تشابه حاجات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات المنـــشورة. إلا انه في المقابل كان هنالك اختلافات جوهرية في العديد من البنود بين تقدير مستخدمي البيانات المالية لأهمية هذه البنود وتقدير معدي البيانات المالية ، كما أظهرت الدراسة انخفاض مستوى الإفصاح في التقارير السنوية ، وتباين مستوى الإفصاح بين الشركات المختلفة . كما وجد أن هنالك علاقة بين مستوى الإفصاح الفعلي في التقارير السنوية وبين مستوى الأهميـــة لبنـــود الإفصاح من وجهة نظر معدي القوائم المالية ، إلا أن العلاقة كانت ضـــعيفة بـــين مـــستوى الإفصاح والأهمية النسبية لبنود الإفصاح من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية .

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على احتياجات مستخدمي البيانات المالية من الإفـــصاح الذي يجب أن تحتويه التقارير المالية ، ولكنها لم تتطرق إلى مدى الالتزام بمعايير الإفـــصاح الدولية ومتطلبات هيئة الأوراق المالية أو الممارسات العالمية وهو ما ســـوف تركـــز عليـــه دراستنا ، ولكن ما توصلت إليه هذه الدراسة له علاقة هامة بدراستنا حيث إِنها أبرزت أهمية الإفصاح لمستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم ، الأمر الذي سوف تشير إليه دراســـتنا مـــن

خلال عرض العلاقة مابين احتياجات البنوك من الافصاحات للمقترضين ، وكـذلك حاجـات المستثمرين من إفصاحات البنوك لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتقدير حجم المخاطر .

14- دراسـة ( Deep & Omer , 2000 ) بعنـوان " **Disclosing Disaggregated Information** " حيث هدفت الدراسة إلـى معرفـة الإفـصاح عـن قطاعـات المنـشأة والمعلومات المرتبطة بها ، وتطرقت أيضا إلى العديد من المحاور بالمعيـار رقـم ( 131 ) الصادر عن (FASB ) سواء من حيث كيفية مواجهة الشركات والمدققين الخارجين لمتطلبات هذا المعيار الخاص بالإفصاح عن قطاعات المنشأة ، وما هي أسس الأسلوب الجديد للإفصاح القطاعي ، والمواضيع التي تطبقها الإدارة ، واعتبارات المدقق الخارجي وتحديد القرار السليم ، بالإضافة إلى اعتبارات هيئة البورصة الأمريكية حول الإفصاح القطاعي .

وتوصل الباحثان إلى وجود صعوبة في تطبيق متطلبات المعيار 131 وبخاصـة مـن قبـل موظفي هيئة البورصة ، بالإضافة إلى اعتبار أن مفهوم الإعلام القطاعي لا يزال في مرحلة التطوير ، وهذا يتطلب من الإدارات والمدققين الخارجيين بذل المزيد مـن الجهـد والوقـت لتطوير هذا المجال من الإعلام المالي .

يرى الباحث أن هذه الدراسة توصلت إلى شيء واحد أكيد وهو أن الإعلام القطاعي لا يـزال في مرحلة التطوير ، الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهد والوقت لتطوير هذا المجال ، وهو ما سوف تركز عليه دراستنا ، حيث يعتبر الإفصاح القطاعي جزءا لا يتجـزأ مـن عمليـة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وتركزها .

15- دراسة (Londy 2002 ) بعنــوان: **Fair value accounting and disclosure in accordance to the international accounting standards in commercial banks in Jordan: an empirical study .**

لقد افترضت هذه الدراسة الأمور التالية :

1- إن المحاسبة عن القيمة العادلة تؤدي دوراً جوهرياً في الارتقــاء بــالمحتوى الإعلامــي للإبلاغ المالي وتوفير المعلومات المناسبة لترشيد القرارات .

2- يتطلب الإبلاغ المالي التقدير الدقيق للقيمة العادلة ضرورة توافر شروط السوق الكامل .

3- عدم وجود سعر سوقي لبعض الأدوات المالية .

4- كفاية متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة في الوقت الحالي .

5- التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن القيمــة العادلة .

وطبقت هذه الدراسة على الإبلاغ المالي لعام 2001 لعينة من أربعة بنوك وتوصــلت إلــى النتائج التالية :

أ- يتم الإفصاح عن القيمة السوقية لبعض الأدوات المالية مع عدم الإفــصاح عــن الأربــاح والخسائر غير المتحققة ولا عن كيفية معالجتها .

ب- تحويل بعض الاستثمارات من محفظــة الأوراق الماليــة للاســتثمارات الــى محفظــة استثمارات للمتاجرة وبالعكس ، بدون الإفصاح عن مبررات هذا الإجراء .

ت- عدم الإفصاح عن آلية احتساب أثر تطبيق المعيار الدولي 39 على الاستثمارات الماليــة وعن العناصر المكونة لهذا الأثر.

ث- الإفصاح عن القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات من دون الإفصاح عن مكونات هذه الضمانات بشكل تفصيلي وعن كيفية احتساب القيمة العادلة لها .

ج- وجود تعارض بين الفقرة 25 من المعيار 30 والفقرة 69 من المعيار 39 ، من حيث اشتراط الأولى الإفصاح عن القيمة العادلة للقروض والذمم المدينة الناشئة عن أعمال المشروع والاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ، واستثناء هذين البندين من الإفصاح في الفقرة الأخيرة .

16- دراسة (Weels ,2001 ) ، بعنوان **Uncovering Fraudulent Disclosure** .

حيث حددت الدراسة المواقع التي يمكن أن تحدث فيها عمليات التضليل في الإفصاح ودور المدقق في كيفية اكتشافها ، في حين ان المعايير المحاسبية المقبولة بخصوص الإفصاح تتطلب أن القوائم المالية يجب أن تتضمن كافة المعلومات الملائمة المهمة في القوائم والايضاحات بالإضافة إلى عدم وجود تضليل في المعلومات .

وقد حددت الدراسة معظم حالات الخداع في الإفصاح تحت خمسة عناصر أساسية هي :

أ- الالتزامات : فشل الإدارة في الإفصاح عن قرض أو التزام طارئ .

ب- الأحداث المهمة : عدم الإفصاح عن البضاعة التالفة وظهور تكنولوجيا منافسة .

ت- عمليات خداع الإدارة : عن طريق الرشاوى وغيرها وقد وصفتها الدراسة بأنها مهمة وخطيرة .

ث- التغيير في المبادئ والسياسات المحاسبية .

ج- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة : وتتضمن المديرين التنفيذيين الذين يمتلكون مصلحة مالية مفصح عنها في القوائم المالية في شركة أخرى .

**(ج) إفادة الباحث من الدراسات السابقة:**

| الدراسة | الباحث | التاريخ | استفادة الباحث من الدراسة |
|---|---|---|---|
| أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية . | محمد ابو نصار ، وعلي ذنيبات | 2005 | تطرقت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ، ودرجة كفاية التعليمات وإسهامها في عملية تحسين اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية . |
| التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن . | جمال الطرايرة | 2005 | وضحت الدراسة أهم قواعد الإفصاح عن معايير القيمة العادلة أو أي معلومات تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال بناء مؤشر للإفصاح يتعلق بالبيانات المالية للبنوك ، للتعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد ، بالاضافة الى تحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة . |
| أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "دراسة مقارنة . | خليل القصاص | 2002 | أشار الباحث الى ان اغلب القرارات الاستثمارية تتخذ بناء على تحليل المعلومات ، وان التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية هي من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في بورصة عمان. كما اشار الباحث الى وجود علاقة طردية بين الاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية ونجاح القرار الاستثماري في بورصة عمان. |
| أهمية متطلبات الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة . | محمد مطر | 2001 | تطرقت الدراسة الى أهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات ودوره الهام في إعداد البيانات المحاسبية المنشورة ، ومع وجود خلاف في وجهات النظر حول مسألة حدود ومستوى الإفصاح ، وحول المعيار الذي يتوجب الاسترشاد به في تقييم مدى كفاية الإفصاح . |

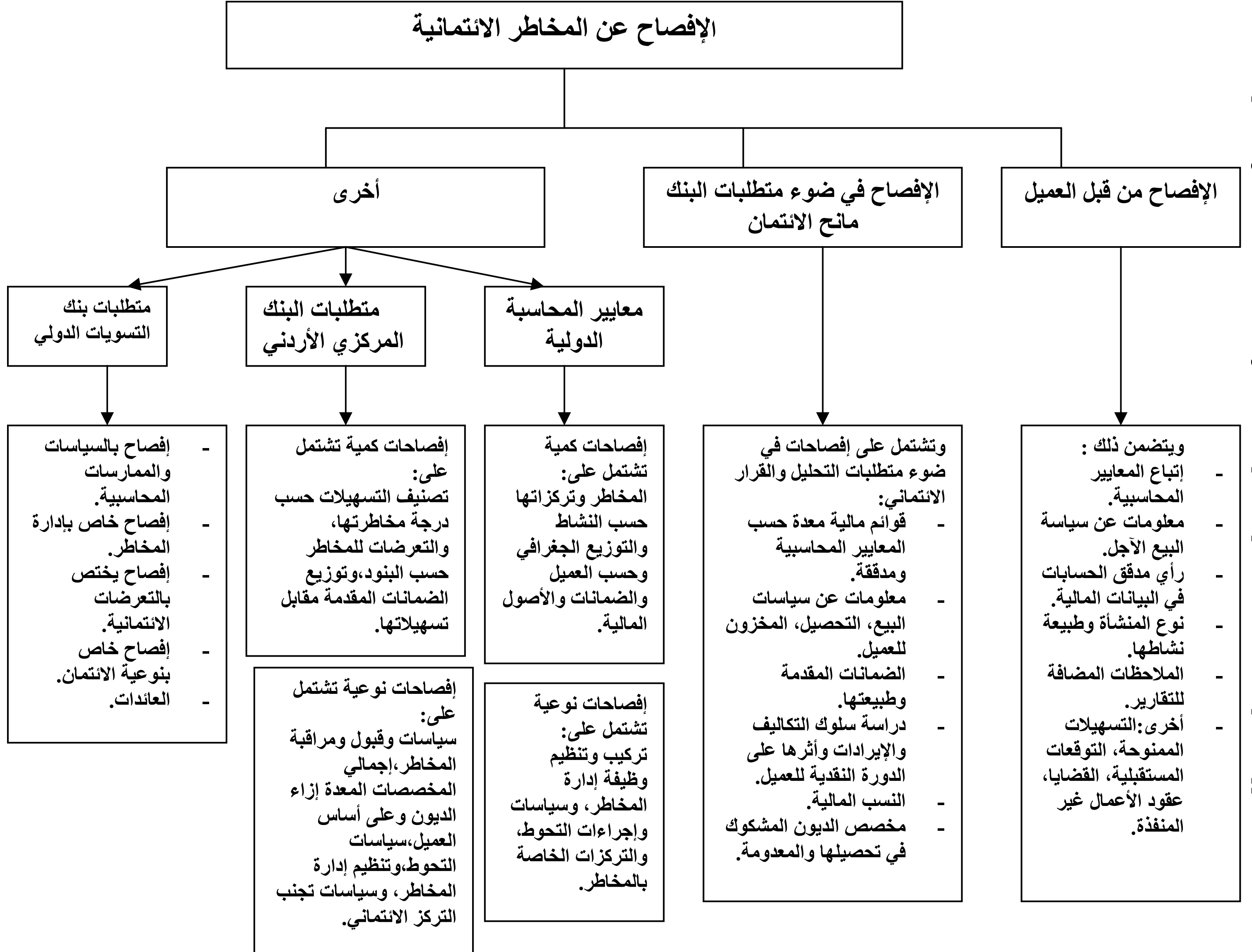
| | | | |
|---|---|---|---|
| دراسة تطبيقية لفحص العلاقة ما بين زيادة الإفصاح في التقارير السنوية لقطاع الشركات الصناعية الأردنية والمخاطر . | ميشيل سويدان ، ورتاب خوري | 2000 | وضحت الدراسة عدم وجود علاقة بين درجة الإفصاح في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية ودرجة المخاطرة ، و وجدا أن أهم العوامل في التأثير على المخاطرة هو نصيب السهم من الأرباح الموزعة وحجم الشركة . |
| تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية . | حسين خشارمة | 1999 | تطرقت الدراسة الى تحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات . وتحديد العوامل التي تؤثر في مستوى الإفصاح في تقارير الشركات ومنها نوع الصناعة والمديونية ونسبة السيولة في الشركة . |
| Financial disclosure in developing countries with special reference to Bangladesh | Alam.Jahangir | 2007 | ان الشركات المدرجة تفصح بصورة اكبر عن المعلومات مقارنة مع الشركات الأخرى بالإضافة إلى وجود قواعد كثيرة تحكم عمل ونشاط المؤسسات في بنغلادش ولكن ثقافة تنفيذ القوانين والالتزام ما تزال ضعيفة . |
| Accounting Disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange | Khaled dahawy & Teresa conover | 2007 | وضحت الدراسة على أن مستوى الإفصاح للشركات المدروسة يعادل 61 % من المستوى المطلوب من متطلبات السلطة المصرية لسوق رأس المال والمعتمدة أصلا على IAS . كما أن معظم الأمور التي لا تعتمد على تشريع يمكن شرحها بالاعتماد على أسباب لها علاقة بالقيم الثقافية ، وبالتالي كانت الشركات انتقائية في اختياراتها فيما يتعلق بما تريد أن تستجيب له أو لا تستجيب . |
| Bank Credit Risk in Japan | Mikhail Frolov | 2006 | ضعف ممارسات الإفصاح للمنظمات المالية في اليابان بعد تحليل نوعية البيانات المفصح عنها وخصوصاً للأصول البنكية والتي تمثلها القروض ، أيضا اختلاف مستويات التقارير والمتطلبات التشريعية للبنك المركزي الياباني وهيئة الأوراق المالية ومؤسسات الإقراض الموجودة . |
| Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during the Asian Financial Crisis | Wenying Jiangli , Haluk Unal & Chiwon Yom | 2006 | هنالك علاقة وبصورة كبيرة ما بين عمليات الاقتراض ودرجة توفر الإفصاح المحاسبي وخصوصاً في ظل وجود تشريعات تحكم عملية الإفصاح . |

| | | | |
|---|---|---|---|
| تطرقت الدراسة الى التحقق من الاختلافات في إعداد التقارير المالية على الانترنت والسياسات المتبعة من قبل الشركات ، حيث وجد ان الشركات صاحبة الحجم الكبير والرفع المالي المرتفع والنمو الكبير وارتفاع تركز الملكية تميل إلى تبني الافصاح بصورة IFR . | 2005 | Mohammed Hanifa & Hafiz Rashid | The Determinants Of Voluntary Disclosures in Malaysia |
| إن البنوك صاحبة أقل تقلبات في أسعار أسهمها قد تزامن مع وجود إفصاح متزايد خلال الفترة التي تم تغطيتها في الدراسة ، هذا بالإضافة الى أن إنخفاض تقلبات أسعار الأسهم يؤدي الى تخفيض تكلفة رأس المال ، وثبات العائد على حقوق الملكية والتي بدورها تقلل من إحتمالية الشكوك في تقدير أداء ومخاطر البنك من قبل الجهات الرقابية والمستثمرين والأطراف ذات العلاقة. | 2004 | Baumann & Nier | Disclosure, Volatility, and Transparency : An Empirical Investigation in to the Value of Bank Disclosure |
| أوضحت الدراسة الى أن بعض البنوك تقوم على رفع القيمة العادلة للقروض في تقاريرها السنوية في محاولة منها لعكس صورة جيدة وبالتالي أداء أفضل ومخاطر أقل. وكان ذلك ملحوظاً في البنوك التي تكون فيها محفظة القروض صغيرة نسبياً ورأس مال تنظيمي منخفض . وفي هذا إشارة الى أن الإفصاح الحالي حول هذه التقديرات يعتبر غير معقول وبدرجة تجعله غير معتمد ، مما يعني وجود تعارض مع ما تتطلبه ال FASB من وجود درجة معقولة من الإعتمادية عند عملية الإختيار من بين البدائل المحاسبية. | 2003 | Doron | Reliability of Bank Fair Value Disclosure for Loans |
| إن الإفصاحات على مستوى الشركة ترتبط ايجابياً مع دقة التنبؤ وأن مثل هذه الإفصاحات تقوم بتزويد معلومات قيمة للمحللين . كما انه ببناء مقياس شامل لتأثير المعايير المحاسبية فقد وجدت الدراسة انه كلما كان تأثير المعايير قويا كانت دقة التنبؤ أعلى . | 2002 | Ole-Kristin | Disclosure practices , enforcement of accounting standards and analysts forecast accuracy : an international study |
| ان نموذج الإفصاح والاعتراف يكشف أن ( accounting acquisitions ) بالإضافة إلى ثلاث قوى معرفية أخرى وهي (جودة الكمية المعترف بها ، جودة المعلومات المفصح | 2001 | Mary Barth & Greg Clinch | Market Effects of Recognition and Disclosure |

| | | | |
|---|---|---|---|
| عنها ،وجودة المعلومات المبنية عن طريق السعر ) ، كلهـا تتضمن مؤشرات متوازنة ومتعادلة على أداء السوق . | | | |
| هنالك علاقة عكسية ( قوية ) بين مستوى الإفصاح المـالي وتكلفة رأس المال ، وبما أن زيادة الافصاحات تؤدي إلـى تخفيض رأس المال وبالتالي التقليل من المخاطر وحالة عدم التأكد مما يدعو إلى ضرورة الالتزام بمعايير الإفصاح مـن اجل تقديم وعرض معلومات تتسم بالشفافية . | 2001 | Richardson & Welker | Social Disclosure , Financial Disclosure and the Cost of Capital |
| هنالك علاقة قوية بين مستوى الإفصاح الفعلي في التقـارير السنوية وبين مستوى الأهمية لبنود الإفصاح من وجهة نظر معدي القوائم المالية ، إلا أن العلاقة ضعيفة بـين مـستوى الإفصاح والأهمية النسبية لبنود الإفصاح من وجهـة نظـر مستخدمي البيانات المالية . | 2000 | Abu-Nassar & Rutherford | External Reporting in Less Developed Countries With Moderately Sophisticated Capital Market |
| صعوبة في تطبيق متطلبات المعيار 131 الخاص بالإفصاح عن قطاعات المنشأة ، حيث يعتبر مفهوم الإعلام القطـاعي مرتكزا في مرحلة التطوير لحد ما . | 2000 | Larry Deep & Craig Omer | Disclosing Disaggregated Information |
| يتم الإفصاح عن القيمة السوقية لبعض الأدوات المالية مـع عدم الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير المتحققة ولا عـن كيفية معالجتها ، عدم الإفصاح عن آلية احتساب اثر تطبيق المعيار الدولي 39 على الاستثمارات المالية وعن العناصـر المكونة لهذا الأثر . لا يوجد افصاح عن مكونات الضمانات بشكل تفصيلي وعن كيفية احتساب القيمة العادلة لها . | 2002 | Londy | Fair value accounting and disclosure in accordance to the international accounting standards in commercial banks in Jordan : an empirical study |
| هناك حالات خداع في الإفصاح تندرج عادة تحـت خمـسة عناصر أساسية هي الالتزامات ، الأحداث المهمة ، عمليات خداع الإدارة ، التغيير في المبادئ والسياسات المحاسـبية ، المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة . | 2001 | Joseph Wells | Uncovering Fraudulent Disclosure |

**(د) نموذج الدراسة**

يقترح الباحث النموذج التالي تحقيقاً لأهداف الدراسة و وصولا" إلى درجة من الاطمئنان لدى البنك إلى أن ما قدم إليه من معلومات تم الإفصاح عنها بوساطة عميله وبمستوى يقلل من مخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها البنك في حال تقديمه لائتمان غير مدروس ، علاوة على ما قد تتضمنه تقارير البنك من إفصاح عن درجة المخاطر التي يتعرض لها . ويعتمد النموذج المقترح على ما يلي : – معايير المحاسبة الدولية و تعليمات البنك المركزي الأردني و تعليمات بنك التسويات الدولي ، ويتضح ذلك من الشكل التالي :



وفيما يلي بعض التفصيلات الخاصة بالنموذج والذي تم تطبيقه على البنوك التجارية الأردنية:

1- **فيما يخص الإفصاح المقدم من العميل حيث يتضمن هذا الجانب :**

أ- **إتباع العميل للمعايير المحاسبية الدولية عند إعداده لبياناته المالية** ، والتي تشتمل على القوائم المالية الرئيسة بالإضافة إلى الملاحظات المضافة إلى التقارير .

ب- **وجود معلومات عن طبيعة المنشأة ونشاطها** ، وبصورة تعبر عن سياساته الخاصة بالبيع والتحصيل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة له،

ج- **بالإضافة إلى معلومات أخرى** تتعلق بالتوقعات المستقبلية، القضايا، عقود الأعمال غير المنفذة من قبله ، ويتمثل هذا الجزء بتوفير معلومات عن التنبؤات المالية الخاصة بالعميل مثل الموازنات والقوائم المالية المتوقعة وبالتالي تحديد معقولية الحاجة الى القروض التي بنيت عليها هذه التوقعات ، ومع الحاجة أيضاً إلى التعرف على أي التزامات متوقعة قد توثر في المركز المالي للعميل .

2- **فيما يخص الإفصاح في ضوء المتطلبات التي يحتاجها البنك لمنح الائتمان حيث يتضمن هذا الجانب :**

يرتكز هذا الجانب على طلب معلومات خاصة ومحددة من العميل للقيام بالتحليل الائتماني والذي يترتب عليه القرار بالقبول أو الرفض في منح الائتمان ، وتتعلق هذه المعلومات ب :

أ- توافر قوائم مالية حسب المعايير المحاسبية ومدققة : وهذا بدوره يقلل جهود البنك في عمليات الفحص ويزيد من درجة التأكد على أن البيانات تعكس الواقع ، ومن جهة أخرى فان ذلك يقلل من جهود العميل نفسه في التخفيف من متطلبات البنك .

ب- **معلومات عن السياسات الخاصة بالبيع، التحصيل ، المخزون .**

**ج- الضمانات المقدمة وطبيعتها،** وهنا يقوم البنك بالتعرف على الضمانات التي يقدمها العميل ودراستها من كافة النواحي مثل استقرار قيمتها، سهولة بيعها عند الحاجة، وسهولة تقديرها وتوثيقها.

د- **دراسة سلوك التكاليف والإيرادات وأثرها على الدورة النقدية للعميل،** ويمثل هذا الجانب التعرف على مصادر التسديد الموجودة وتلك الأخرى إن وجدت من اجل معرفة ملائمة مواعيد وحجم التدفقات النقدية مع مواعيد تسديد التسهيلات .

هـ- **النسب المالية وبخاصة تلك التي ترتبط بالنسب المعيارية** ، حيث يرتبط ذلك بدراسة التركيب النسبي لهيكل تمويل العميل وما يتبع ذلك من تحديد العبء الذي يضاف عليه عند منحه الائتمان.

و- **مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك الديون المعدومة.**

**3- <u>أخرى ، حيث يتضمن هذا الجانب المتطلبات التي تحددها مختلف الجهات لضمان مستوى الإفصاح المطلوب من البنوك ويشتمل ذلك على :</u>**

**أ- متطلبات المعايير الدولية**

**وتشتمل على الإفصاح النوعي والذي يتمثل** بجمل وصفية حول المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والسياسات والعمليات حول إدارتها بحيث تتضمن :

- تركيبة وتنظيم وظيفة إدارة المخاطر .
- السياسات والإجراءات حول التحوط أو التقليل من المخاطر متضمنة الضمانات المأخوذة.
- السياسات والإجراءات لتجنب الزيادة في التركزات للمخاطر .

وتشتمل أيضاً على **الإفصاح الكمي للمخاطر** والمتمثل بالإفصاح عن جميع المخاطر وتركزاتها حسب خصائص معينة مثل ( المنطقة الجغرافية ، العملة ، القطاع ، السوق ، .... الخ ) مع الإفصاح عن مقدار التعرضات للمخاطر .

كذلك ضرورة الإفصاح عن القيمة العظمى للتعرض للائتمان قبل الأخذ بعين الاعتبار الضمانات بالإضافة إلى وصف الضمانات والتحسينات الأخرى المتوافرة . والإفصاح بالمعلومات التي لها علاقة بنوعية الائتمان للأصول المالية .

**ب-متطلبات البنك المركزي الأردني**

**الافصاحات الوصفية:**

يتم الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك(مثل، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر العمليات، ....الخ) بحد أدنى عن ما يلي:

1- التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها.

2- سياسات وإجراءات البنك في قبول، قياس، مراقبة، ضبط المخاطر، مثل:هيكلية وتنظيم وظيفة إدارة المخاطر في البنك، بما فيها شرح لعناصر الاستقلالية والمساءلة لهذه الوظيفة ، نطاق وطبيعة أنظمة قياس وأنظمة تقارير المخاطر ، سياسات البنك للتحوط أو تخفيف المخاطر، بما في ذلك سياسات وإجراءات الحصول على الضمانات ، إجراءات ضبط المخاطر والرقابة على الفاعلية المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر ، و السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركز في المخاطر .

**<u>الافصاحات الكمية لمخاطر الائتمان</u>**

1- التعرضات لمخاطر الائتمان ( بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى) .

2- يتم الإفصاح عن الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان الأخرى مقابل التعرضات.

3- يتم الإفصاح عن تصنيف التسهيلات حسب درجة المخاطرة.

4- عرض توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات.

**ت- متطلبات بنك التسويات الدولي من خلال :**

- **الممارسات والسياسات المحاسبية:**حيث يجب على البنك الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالسياسات المحاسبية والممارسات والطرق المستخدمة للتسجيل أو المحاسبة عن التعرض للمخاطر الائتمانية التي تتضمن بدورها أنشطة الإقراض والمتاجرة والاستثمارات وإدارة السيولة والنقد وإدارة الأصول.

- **إدارة المخاطر الائتمانية :** وذلك بالإفصاح عن المعلومات النوعية( الوصفية) لطبيعة أنشطة مخاطر الائتمان ووصف للأنشطة التي تودي إلى زيادة مخاطر الائتمان حيث يهدف هذا الجزء إلى زيادة مقدرة المستخدم للقوائم المالية لفهم كيفية وصف المخاطر الائتمانية والأنشطة والعمليات التي لها علاقة بذلك .

- **التعرضات الائتمانية :** وهنا يجب على البنك الإفصاح عن أرصدة التعرضات الائتمانية متضمنة التعرضات الحالية و المستقبلية المحتملة لكل من (الاقتراض و الاستثمار و المتاجرة و البنود خارج الميزانية) مع الحرص على عرض التعرضات المستقبلية المحتملة حسب الاستحقاق وبمتوسطات الأرصدة لكل فترة.

بحيث يكون الإفصاح عن التعرضات الائتمانية حسب خصائص معينة ، منها الإفصاح القطاعي ، التركزات ، آليات وطرق تخفيف مخاطر الائتمان .

– **نوعية الائتمان** ، وذلك بإعطاء البنك لمعلومات موجزة حول عملية التصنيف الداخلي وتصنيف الائتمان الداخلي ( Internal Credit Rating ) لعمليات التعرض الائتماني ، مع الإفصاح عن مجموع التعرضات الائتمانية مصنفة حسب الأصول بحيث تظهر قيم الانخفاض والمستحقة سابقاً ، والإفصاح عن أي تغيرات في حساب المسحوبات للائتمان المنخفض .

– **العائدات** ، ولإكمال عملية تقويم الأداء المالي للبنوك وتحديد العائدات الخاصة أو ذات العلاقة بالتعرض لمخاطر الائتمان ، يجب على البنك إعطاء قائمة شاملة للأرباح وتحليلها متضمنة الدخل والمصروف للفترة حسب تفصيلات ( الوظيفة والنشاط ضمن البنك ، حسب نشاط الإقراض ، تأثيرات التحوط على الدخل والمصروف والديون المعدومة أو المعاد دفعها في قائمة الدخل ) .

# الفصل الثالث

# الطريقة والإجراءات

### 1- المقدمة

يتناول هذا الفصل من الدراسة، التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة الموزعة على جميع مفردات العينة المختارة، والمعلومات التي حصل عليها الباحث أثناء المقابلات التي أجراها مع بعض المستقصى آراؤهم في الاستبانة وبعض المسؤولين الآخرين، من أجل إظهار نتائج الدراسة الميدانية، بهدف الإفادة منها في تطوير الأنموذج المقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الأردني ، وتقديم توصيات ملائمة على ضوء النتائج والاستنتاجات المستخلصة من هذه الدراسة.

إن ما أجراه الباحث من مقابلات شخصية مع عدد من المراقبين الماليين في البنوك، وبعض مدراء الائتمان والمحللين الائتمانيين أيضا ، ابتغى من خلالها استطلاع وفهم بعض القضايا حول موضوع الدراسة، واستكشاف مدى انسجام المعلومات التي حصل عليها الباحث وتناسقها مع البيانات الواردة في استبانة الدراسة، كما أن هذه المعلومات أسهمت في زيادة تأكيد صحة البيانات التي تم جمعها من واقع الاستبانة. وقد لاحظ الباحث أثناء المقابلات التي تم إجراؤها، تطابق الآراء التي حصل عليها عن طريق هذه المقابلات، وانسجامها مع الإجابات الواردة في الاستبيانات الموزعة على فئات العينة التي تم استرداد القسم الأكبر منها، مما زاد من درجة اطمئنان الباحث بصدق وسلامة البيانات التي تم جمعها، وما لذلك من تأثير ايجابي في صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

وسوف يتم تناول اختبارات صدق وثبات أدوات القياس المستخدمة في هذه الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة وخصائص عينتها واختبار فرضياتها، وتحليل نتائج الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية الملائمة ومن ثم عرض النتائج.

**2- أهمية القطاع المصرفي الأردني كمحور للدراسة :**

لما كان مجتمع الدراسة الحالية يشكل القطاع المصرفي الأردني ، غدا إلزاماً على الباحث أن يقدم نبذة عنها تعكس للمعنيين سبب اختيار الباحث لهذا المجتمع. حيث تأتي أهمية القطاع المصرفي في الأردن باعتباره أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني والقطاع الخدمي في المملكة. وقد خطا هذا القطاع خطوات واسعة خلال العقد الماضي وبالأخص التطورات الأخيرة التي طالت رؤوس أموال البنوك العاملة في القطاع والزيادات التي طرأت عليها وما كان لها من وقع إيجابي في تطوير القطاع.

وتتخطى أهمية القطاع المصرفي والمالي موقعه كمسهم رئيس في الناتج المحلي الإجمالي ومُشَغِل في القطاع الخاص وأكبر قطاع – من حيث القيمة السوقية – في سوق عمان المالي ليمتد ويلعب دوراً مهماً في دفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال حشد المدخرات الوطنية واستخدامها في تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة.

وبحسب تقرير البنك المركزي الأردني حول استقرار القطاع المالي في الأردن لسنة 2008 والذي أشار الى أنه في الأعوام الستة الماضية والنصف الأول من عام 2008 وتحديدا الفترة منذ بداية عام 2004 قد شهد تطورا غير مسبوق في أعمال البنوك من حيث الكم والنوع، وقد جاء هذا التطور بفعل معدلات النمو الحقيقية القوية التي حققها الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة، فقد سجل رقم أعمال البنوك معدلات نمو قوية للفترة (2002 – 2008/6) بلغت في المتوسط (12.2%) ليصل في نهاية النصف الأول من عام 2008 إلى (28.5) مليار دينار

مشكلا ما نسبته (217.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، وقد سُجل أعلى نمو خـــلال عـــام 2005 بمعدل (18.9%)، ثم خلال عام 2006 بمعدل (15.7%) . (النشرة الإحصائية للبنك المركزي الردني،2008 )

**3- مجتمع وعينة الدراسة**

يشمل مجتمع الدراسة جميع البنوك الأردنية لغاية العام(2008) البـــالغ عـــددها (14 ) بنكـــا أردنيا. أما عينة الدراسة فتشمل جميع هذه البنوك والبالغ عددها(14) بنكا أردنيا تمثل وحدات المعاينة الأولية وبعدها تم تحديد عدد المستجيبين فيها والذين يمثلون وحـــدة التحليـــل وهـــم المراقبون الماليون وعددهم ( 30 ) ، ومديرو الائتمان والمحللين الائتمانيين – تـــم اختيـــار منهم عينة عشوائية حجمها (82) مستجيباً. وبعد توزيع استبانات الدراسة عليهم تم الحـــصول على ( 60 ) استبانه والتي مثلت عينة الدراسة للوصول إلى أهداف هـــذه الدراســـة. هـــذا بالإضافة إلى اختيار عينة عشوائية من العملاء والمتمثلين بالشركات حيث تـــم توزيـــع 35 استبانه عليهم وتم الرد على 30 استبانه فقط .

**4- مصادر وطرق جمع المعلومات**

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي، الذي ينطلق من دراسة البنوك المبحوثـــة، وتعتمـــد ايضاً هذه الدراسة على أسلوب الدراسة الميدانية، حيث اعتمدت الدراسة على مصدرين لجمع البيانات والمعلومات وهما:

**4-1 المصادر الثانوية:**

وتشمل مراجعة الأدبيات والدوريات ذات العلاقة بمفهوم الافصاح والمخاطر الائتمانية ، وذلك من أجل التعرف على المفاهيم والمصطلحات وأبعادها المختلفة لبناء الاطار النظري. وكذلك التعرف على أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

**4-2 المصادر الأولية**

من أجل التوصل الى حل لمشكلة الدراسة واختبار فرضياتها للوصول الى نمـوذج مقتـرح لزيادة فعالية الإفصاح عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الأردني ، تـم تطـوير أداة القياس المناسبة لهذا الغرض( الاستبانة) لجمع البيانات الاولية اللازمة.وقد تم بنـاء الفقـرات بشكلها النهائي وفق الاجراءات التالية:

أ. مراجعة العديد من الدراسات السابقة: فقد تم الرجوع إلى الأدب النظري المتعلـق بمفهـوم الافصاح والمخاطر الائتمانية. بالاضافة الى الاطلاع على العديد مـن الدراسـات العربيـة والاجنبية.

ب.اجراء العديد من المقابلات وجمع الملاحظات: قام الباحث باستخدام المقابلة كأداة اخـرى للحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الإفصاح عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الأردني.

**5- استبانة الدراسة**

تم الاعتماد على استبانة الدراسة كمصدر أولي رئيس لجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية، وتم تعزيزها بالمقابلات الشخصية لبعض مسؤولي البنوك الأردنية، بالاضافة الـى مـا تـم الحصول عليه من وثائق ومستندات تتمثل بالتقارير السنوية للبنـوك الأردنيـة والتـشريعات الخاصة بالبنك المركزي الأردني والتي تم استخدامها والاعتماد عليها كمصدر بيانات إضافية لهذه الدراسة.

وتم تصميم أربع استبانات موزعة على النحو التالي:

أولاً: الاستبانة الخاصة بالعملاء والتي تحوي الأسئلة لقياس مدى تقديم العميل للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحه الائتمان والملحق رقم (1) يبين الأسئلة الخاصة بذلك .

ثانياً: الاستبانة الخاصة بالمحللين الماليين والتي تحوي الأسئلة لقياس مدى وجود علاقة بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الإفصاح لدى العميل والملحق رقم (1) يبين الأسئلة الخاصة بذلك .

ثالثاً: الاستبانة الخاصة بالمدراء الائتمان والتي تحوي الأسئلة لقياس تقيس مدى وجود علاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني والملحق رقم (1) يبين الأسئلة الخاصة بذلك .

رابعاً: الاستبانة الخاصة بالمراقبين الماليين والتي تحوي الأسئلة لقياس مدى وجود علاقة بين متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية (مانحة الائتمان) وتلك التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية وتشريعات البنك المركزي الأردني وبنك التسويات الدولي من حيث:

مستوى الإفصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان ، مستوى الإفصاح عن درجة كفاءة وجود إدارة المخاطر الائتمانية في البنك، ومستوى الإفصاح الذي يشير إلى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية ، والملحق رقم (1) يبين الأسئلة الخاصة بذلك .

وقد تم اعتماد مقياس (Likert Scale) الخماسي ، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات ليكرت لتحديد درجة موافقة مفردات العينة على كل فقرة من فقرات الاستبانة،

وتحويلها إلى بيانات كمية حتى يمكن قياسها إحصائيا ، وفيما يلي بيان بالاستبيانات الموزعة والمستردة ونسبة الاسترداد كما هو موضح فيما يلي:

| استبانات الدراسة | العملاء | المحللين الائتمانيين | مدراء الائتمان | المراقبين الماليين | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| الموزع | 35 | 40 | 42 | 35 | 152 |
| المستردة | 30 | 30 | 30 | 30 | 120 |
| نسبة الاستجابة | %85 | %75 | %72 | %85 | %78.9 |

وقد كانت نسبة الاسترداد من المراقبين الماليين والعملاء ذات أعلى نسبة استرداد مقارنة مع باقي أفراد العينة . وتناسبت نسب استرداد الاستبانات مع إمكانية اتصال الباحث بالمستجيبين من أفراد فئات العينة التي كان أكثر سهولة بالنسبة للمراقبين الماليين ونظرا لتركيز الباحث عليهم كجزء مهم في صياغة متطلبات الافصاح والمتابعة عليها . كما بلغت النسبة الكلية لاسترداد الاستبانات الصالحة (78.9%) من مجموع الاستبانات التي تم توزيعها. وتعد هذه النسبة ملائمة لإجراء الدراسة.

**6- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة**

قام الباحث باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ( SPSS ) وهي اختصار لعبارة (Statistical package For Social Sciences ) في تحليل البيانات التي تم اختيار الاساليب الاحصائية الملائمة بحيث تفي بأهداف الدراسة واختبار فرضياتها، حيث استخرجت التكرارات من أجل تعرف خصائص عينة الدراسة، كما تم استخدام الوسط الحسابي باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية المستخدمة لوصف إجابات عينة الدراسة وترتيب أهمية البنود ودرجات الموافقة أو الرفض للبنود الواردة في الاستبانة.

أما الانحراف المعياري فقد تم استخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي من أجل تأكيد ودقة التحليل. ومن المعلوم لدى الإحصائيين أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري هما أكثر الإحصاءات الوصفية شيوعاً في الاستخدام، ومنهما تم استخراج معامل الاختلاف ( C.V ) كاحد مقاييس التشتت الذي من خلاله تم التعرف على مدى تجانس أو اختلاف الآراء .

كما قام الباحث باستخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (one sample T.test) لاختبار فرضيات الدراسة الأربع ، ويعود السبب في استخدام هذا الاختبار الى أنه يمكننا من اختبار الفرضيات في ظل عدم معرفتنا بالمتوسط وبقيمة الانحراف المعياري للمجتمع .

**7- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة**

من أجل قياس صدق وثبات فقرات الاستبانة، فقد تم استخدام الاتي:

أ- صدق المقياس: اعتمد الباحث للتأكد من فقرات الاستبانة وجدواها على نتائج التحكيم (صدق المحكمين)ويشمل الصدق الظاهري وصدق المحتوى، من خلال عرضها على مجموعة من خبراء ومحكمين من ذوي الاختصاص المحاسبي والأكاديمي. كما عزز هذا الصدق، استخدام الصدق المنطقي في تحديد المفاهيم والمتغيرات ذات العلاقة وصياغة الفقرات الدالة عليها بدقة، بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت من المحكمين، من حيث التصحيح لبعض الفقرات وإلغاء لبعضها ودمج فقرات أخرى.

ب- صدق وثبات المقياس: فقد تم حساب معامل الصدق للاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا لتحديد صدق الفقرات من حيث إنها تقيس الجوانب التي صممت لقاسها. أما الجزء المتعلق بمعامل ثبات فقرات الاستبانة، فقد تم استخدام طريقة التجزئة النصفية وهي إحدى طرق هذا القياس.

# الفصل الرابع

# عرض النتائج

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي استهدفت زيادة فاعلية الافصاح عــن المخاطر الائتمانية في البنوك الأردنية، وذلك من خلال اختبارات الفروض الخاصة بالدراسة ، وذلك على النحو التالي :

**الفرضية الاولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديم العميل للمعلومات المطلوبــة وبين المخاطر الناتجة عن منحه الائتمان.**

- **اولاُ: التحليل الاحصائي للمتغيرت الشخصية**

**جدول (1)**

**التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية**

| المتغير | المتغيرات الشخصية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| المؤهل العلمي | بكالوريوس | 18 | %60 |
| | درجة جامعية أعلى | 12 | %40 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |
| التخصص العلمي | محاسبة أو علوم مالية ومصرفية | 26 | %86 |
| | درجة جامعية أخرى | 4 | %14 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |
| المسمى الوظيفي | مدير مالي أو مسئول مالي | 30 | %100 |
| | مدير أو مسئول الائتمان | – | – |
| | محلل مالي | – | – |
| | أخرى | 0 | %0 |
| **المجموع** | | 20 | %100 |
| الخبرة العلمية | اقل من 5 سنوات | 5 | %16.7 |
| | من 5 سنوات واقل من 10 سنوات | 17 | %56.7 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | 10 سنوات فأكثر | 8 | %26.7 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |

يظهر من الجدول رقم (1) أن أغلب أفراد عينة الدراسة حاصلون علـــى المؤهـــل العلمـــي المتخصص (بكالوريوس) بنسبة مئوية (60.0%)، بينما حصلت المؤهلات العلمية الأخـــرى (درجة جامعية أعلى) على أدنى نسبة مئوية بلغت (40.0%).

وفيما يتعلق بمتغير التخصص العلمي حصل التخصص (محاســـبة أو علـــوم ماليـــة ومصرفية) على أعلى نسبة مئوية بلغت (86.0%)، بينما حصل التخصص (درجة جامعيـــة أخرى) على أدنى نسبة مئوية (14.0%).

وبالنسبة للمسمى الوظيفي حصل (مدير مالي او مسئول مالي) على أعلى نسبة مئوية بلغت (100%) ، وأخيراً فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة بلغت أعلى نسبة مئوية (56.0%) حصلت عليها كل من سنوات الخبرة (من 5 سنوات إلى اقل من 10 ســـنوات)، ثـــم جـــاءت سنوات الخبرة من (10 سنوات فأكثر) بنسبة بلغت (26.0%)، واخيرا حصلت سنوات الخبرة (اقل من 5 سنوات) على أدنى نسبة مئوية بلغت (16.0%).

ويعتبر ارتفاع نسة المؤهل العلمي المتخصص في المحاسبة والعلوم المالية مؤشرا على قدرة افراد العينة على فهم الأسئلة الواردة مما يضيف درجة أعلى من المصداقية للإجابات ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الإجابة من قبل المدير المالي في الـــشركات بنـــسبة (100%) وهذا بدورة يدعم القدرة على الإجابة نظرا لارتباط مسؤولياته بالتمويل والمعاملات مع البنوك .

**ثانياً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس العلاقة بين تقديم العميل للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحة الائتمان.**

بغرض التحقق من صحة الفرضية الأولى للدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس مدى تقديم العميل للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحة الائتمان، جدول (2) وضح ذلك.

**جدول (2)**

**قياس العلاقة بين تقديم العميل للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحة الائتمان.**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | يتم إتباع المعايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية | 4.50 | 0.68 |
| 2 | من الضروري أن تكون التقارير المالية معتمده من المدقق الخارجي عن التقدم للحصول على ائتمان مصرفي. | 3.43 | 1.13 |
| 3 | تعد الملاحظات المضافة للتقارير المالية مهمة كأهمية التقارير نفسها. | 3.76 | 1.22 |
| 4 | هنالك حاجة للقروض بشكل دوري. | 3.06 | 1.25 |
| 5 | يقوم البنك بطلب معلومات تاريخية حول البيانات المالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل عند تقديم طلب للحصول على قرض. | 3.30 | 1.20 |
| 6 | يقوم البنك بطلب مصادقات إضافية علاوة على تلك المقدمة من العميل، مثل المصادقات من الجهات الحكومية وغيرها. | 3.33 | 1.12 |
| 7 | يقوم البنك بطلب معلومات عن السياسة الائتمانية للعميل (سياسات البيع الآجل ) التي يقدمها للغير . | 3.06 | 0.94 |
| 8 | يقوم البنك بطلب معلومات عن مبالغ التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل أو لم يستغل سقفها مع بيان أية قيود على استخدامها إن وجدت. | 3.30 | 1.34 |
| 9 | هنالك إفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة نشاطها عند التقدم بطلب الحصول على ائتمان مصرفي. | 4.43 | 0.77 |
| **الاداة ككل** | | **3.58** | 0.65 |

يبين الجدول (2) ان اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية بشكل عام على جميع فقرات الفرضية الأولى، حيث بينت المتوسطات الحسابية لأجوبة فقرات الفرضية كانت أعلى من (3) وهي قيمة الوسط الحسابي لأداة القياس االتي تمثل العلامة الوسطى من مقياس ليكرت

الخماسي، وحصلت الفقرة رقم (1) والتي تنص على أنه يتم إتباع المعايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية على متوسط حسابي بلغ (4.50) وبانحراف معياري (0.68)، والفقرة رقم (9) والتي تنص على أن هناك إفصاحاً عن نوع المنشأة وطبيعة نشاطها عند التقدم بطلب الحصول على ائتمان مصرفي بمتوسط حسابي بلغ (4.43) وبانحراف معياري (0.77)، ثم تلتها الفقرة رقم (3) والتي تنص على انه تعد الملاحظات المضافة للتقارير المالية مهمة كأهمية التقارير نفسها بمتوسط حسابي بلغ (3.70) وبانحراف معياري (1.22)، ثم تلتها الفقرة رقم (5) والتي تنص على أنه يقوم البنك بطلب معلومات تاريخية حول البيانات المالية لمدة ثـلاث سـنوات على الأقل عند تقديم طلب للحصول على قرض بمتوسط حـسابي بلـغ (3.33) وبـانحراف معياري (1.12). وحازت الفقرة رقم (7) والتي تنص على انه يقوم البنك بطلب معلومات عن السياسة الائتمانية للعميل (سياسات البيع الآجل ) التي يقدمها للغير على أقل متوسط حـسابي بلغ (3.06) وبانحراف معياري (0.94) .

كما تشير نسبة الانحراف المعياري على تجانس آراء أفراد عينة الدراسة لمدى تقديم العميل للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحة الائتمان.

كما بلغ مجموع المتوسطات المعبرة عن وجود علاقـة بـين مـدى تقـديم العميـل للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحة الائتمان (3.58) وهو متوسط حـسابي مرتفع، وللكشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تم تطبيق اختبار (t-test) جـدول (3) يوضح ذلك.

**جدول (3)**

**نتائج اختبار (One Sample t-test) للكشف عن العلاقة بين تقديم العميل للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحة الائتمان.**

| المجال | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية (N-1) | قيمة (t) |
|---|---|---|---|---|---|
| مدى تقديم العميل للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحة الائتمان | 30 | 3.58 | 0.65 | 29 | 4.839 |

يظهر من الجدول رقم (3) أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (3.58) وهي أعلى من من قيمة المتوسط الحسابي (3) في اداة القياس وأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (4.839) وهي أعلى من القيمة الجدولية البالغة (2.756 ) عند مستوى الدلالة ($\alpha$ = 0.05)، مما يدل على وجود علاقة إيجابية لمدى تقديم العميل للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحة الائتمان.

- **ثالثاً: التكرارات والنسب المئوية للأسئلة المفتوحة.**
- **السؤال: هل سبق أن تقدمت للبنوك الأخرى للحصول على ائتمان وتم رفض الطلب (نعم، لا )، إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو سبب الرفض برأيكم؟**

**جدول رقم (4)**

**التكرارات والنسب المئوية للسؤال "هل سبق أن تقدمت للبنوك الأخرى للحصول على ائتمان وتم رفض الطلب ( نعم، لا )، إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو سبب الرفض برأيكم"؟**

| السؤال | الاجابة | الاقتراح | التكرار | النسبة المئوية | التكرار (الكلي) | النسبة المئوية (الكلي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| هل سبق أن تقدمت للبنوك | لا | – | – | – | 22 | 73.0 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأخرى للحصول على ائتمان وتم رفض الطلب ( نعم، لا )، إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو سبب الرفض برأيكم | نعم | تضارب المصالح ما بين أصحاب القرار في الشركة وأصحاب القرار في البنك. | 3 | %37.5 | 8 | 27.0 |
| | | الأزمة المالية العالمية الحالية. | 3 | %37.5 | | |
| | | عدم وجود قوائم مالية مدققة | 2 | %25.0 | | |

يشير الجدول رقم (4) أن أعلى نسبة مئوية حصلت عليها الإجابة (لا) بنسبة بلغت (73.0%) بينما حصلت الإجابة (نعم) على أدنى نسبة مئوية بلغت (27.0%) ويعزو أفراد عينة الدراسة هذه الإجابة لتضارب أصحاب القرار في الشركة (طالبة الائتمان) وأصحاب القرار في البنك(مانح الائتمان) بنسبة بلغت (37.5%)، وللازمة المالية العالمية بنسبة بلغت (37.5%) ، ولعدم وجود قوائم مالية مدققة بنسبة مئوية بلغت (25%) .

- **السؤال: هل تعتقد أن الإفصاح المحاسبي يختلف حسب نوع الائتمان المطلوب؟ (نعم، لا )، إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع الائتمان الذي يحتاج إلى مستوى إفصاح عال حسب رأيكم ؟**

**جدول رقم (5)**

**التكرارات والنسب المئوية للسؤال " هل تعتقد أن الإفصاح المحاسبي يختلف حسب نوع الائتمان المطلوب؟ (نعم، لا )، إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع الائتمان الذي يحتاج إلى مستوى إفصاح عال حسب رأيكم "؟**

| السؤال | الاجابة | الاقتراح | التكرار | النسبة المئوية | التكرار (الكلي) | النسبة المئوية (الكلي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| هل تعتقد أن الإفصاح المحاسبي يختلف حسب نوع الائتمان المطلوب؟ ( نعم ، لا )، إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع الائتمان الذي يحتاج لمستوى إفصاح عالي حسب رأيكم ؟ | لا | – | – | – | 18 | %60.0 |
| | نعم | حسب نوع القرض وحجمه | 4 | 33.0 | 12 | %40.0 |
| | | حسب نسب المخاطرة التي تصاحب الائتمان المطلوب | 6 | 50.0 | | |
| | | حسب أجال استحقاق القرض | 2 | 17.0 | | |

يشير الجدول رقم (5) ان أعلى نسبة مئوية حصلت عليها الإجابة (لا) بنسبة بلغت (60.0%) بينما حصلت الاجابة (نعم) على ادنى نسبة مئوية بلغت (40.0%) ويعزو أفراد عينة الدراسة هذه الإجابة الى (نوع القرض وحجمة، ونسب المخاطرة التي تصاحب الائتمان المطلوب، واجال استحقاق القرض) بالنسب التالية على التوالي ( 33%، 50%، 17% ).

- **السؤال: ما هي المعلومات التي تتوقع أن يطلبها البنك منك من خلال القوائم المالية الخاصة بك؟**

**جدول رقم (6)**

**التكرارات والنسب المئوية للسؤال " ما هي المعلومات التي تتوقع أن يطلبها البنك منك من خلال القوائم المالية الخاصة بك"؟**

| السؤال | الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ما هي المعلومات التي تتوقع أن يطلبها البنك منك من خلال القوائم المالية الخاصة بك | حجم الإيرادات | 7 | 23% |
| | التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك الأخرى | 2 | 7% |
| | التدفقات النقدية | 3 | 10% |
| | القضايا والمشاكل مع لأطراف الخارجية | 2 | 7% |
| | أرصدة البنوك الأخرى | 1 | 3% |
| | عقود الأعمال الغير منفذة | 1 | 3% |
| | سياسات البيع | 5 | 17% |
| | النسب المالية | 4 | 13% |
| | معلومات عن مالكي الشركة ونسبة ملكية كل منهم | 1 | 3% |
| | التوقعات أو الخطط المستقبلية للشركة | 3 | 10% |
| | المجموع | 29 | 97% |
| | لا اجابة | 1 | 3% |
| | المجموع الكلي | 20 | 100% |

يظهر من الجدول رقم (6) ان المعلومات التي يتوقع أن يطلبها البنك من أفراد عينة الدراسة من خلال القوائم المالية الخاصة كانت كما يلي:

- حجم الإيرادات، بنسبة مئوية بلغت (23%) وهي اكثر الاجابات تأييداً من قبل أفراد عينة الدراسة.
- التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك الأخرى، بنسبة مئوية بلغت (7.0%).
- التدفقات النقدية، بنسبة مئوية بلغت (10%).
- القضايا والمشاكل مع الأطراف الخارجية، بنسبة مئوية بلغت (7.0%).
- أرصدة البنوك الأخرى، بنسبة مئوية بلغت (3.0%).
- عقود الأعمال الغير منفذة، بنسبة مئوية بلغت (3.0%).
- سياسات البيع، بنسبة مئوية بلغت (17%).
- النسب المالية، بنسبة مئوية بلغت (13.0%).
- معلومات عن مالكي الشركة ونسبة ملكية كل منهم، بنسبة مئوية بلغت (3.0%).
- التوقعات أو الخطط المستقبلية للشركة، بنسبة مئوية بلغت (10%).
- **السؤال: ما هي العوامل التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي من وجهة نظرك لتسهيل منحك الائتمان والموافقة عليه؟**

**جدول رقم (7)**

**التكرارات والنسب المئوية للسؤال "ما هي العوامل التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي من وجهة نظرك لتسهيل منحك الائتمان والموافقة عليه"؟**

| السؤال | الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ما هي العوامل | حجم الائتمان المطلوب، الرهونات والضمانات المقدمة، الوضع القانوني لرأس المال ومدى ملائمته لأحكام قانون الشركات الأردني | 12 | 40% |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 13% | 4 | وجود قائم مالية مستقبلية ، يتم من خلالها عرض التوقعات المستقبلية للشركة | التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي من وجهة نظرك لتسهيل منحك الائتمان |
| 10% | 3 | وجود بيانات مالية مدققة من مدقق خارجي، والإفصاح عن الشركات الزميلة والتابعة. | |
| 10% | 3 | سياسات الإدارة والخطط التي تتبعها | |
| 27% | 8 | ثقة مانح القرض بالسداد | |

يشير الجدول رقم (7) الى ان أهم العوامل التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي من وجهة نظرك لتسهيل منحك الائتمان هي:"(حجم الائتمان المطلوب، الرهونات والضمانات المقدمة، الوضع القانوني لرأس المال ومدى ملاءمته لأحكام قانون الشركات الأردني) بنسبة مئوية (40%)، ثم جاءت الإجابة (ثقة مانح القرض بالسداد) بنسبة مئوية (27%)، وجاءت كل من (وجود قائم مالية مستقبلية ، يتم من خلالها عرض التوقعات المستقبلية للشركة، ووجود بيانات مالية مدققة من مدقق خارجي، والإفصاح عن الشركات الزميلة والتابعة) بنفس النسبة المئوية حيث بلغت (13%)، بينما حصل العامل (سياسات الإدارة والخطط التي تتبعها) على ادنى نسبة مئوية بلغت (10%).

- **السؤال: هل تفضل الاقتراض من البنوك، أم بالتمويل الداخلي من خلال إصدار الأسهم أو تحويل الاحتياطيات مثلا ؟ وما هو السبب في ذلك برأيكم ؟**

**جدول رقم (8)**

**التكرارات والنسب المئوية للسؤال " ما هل تفضل الاقتراض من البنوك، أم بالتمويل الداخلي من خلال إصدار الأسهم أو تحويل الاحتياطيات مثلا ؟ وما هو السبب في ذلك برأيكم "؟**

| السؤال | الاجابة | الاقتراح | التكرار | النسبة المئوية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| هل تفضل الاقتراض من البنوك، أم بالتمويل الداخلي من خلال إصدار الأسهم أو تحويل الاحتياطيات مثلا ؟ وما هو السبب في ذلك برأيكم | التمويل الداخلي | لأنه يؤدي إلى تخفض تكلفة التمويل | 9 | %45 | %100 |
| | | ارتفاع أسعار الفائدة في السوق | 4 | %20 | |
| | | يرفع قدرة الشركة وذلك من خلال زيادة رأس المال | 1 | %5 | |
| | | تجنب دفع الفوائد | 6 | %30 | |
| | الاقراض الخارجي | السرعة في الحصول على التمويل | 3 | %30 | %100 |
| | | تعقيد إجراءات زيادة رأس المال، خصوصا الإجراءات القانونية | 7 | %70 | |

يظهر من الجدول رقم (8) أن إجابات أغلب أفراد عينة الدراسة كانوا يفضلون التمويل الداخلي وذلك لأسباب تمثلت بالاتي:

- لأنه يؤدي إلى تخفض تكلفة التمويل، بنسبة مئوية بلغت (45%).
- ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، بنسبة مئوية بلغت (20%).
- يرفع قدرة الشركة وذلك من خلال زيادة رأس المال، بنسبة مئوية بلغت (5%).
- تجنب دفع الفوائد، بنسبة مئوية بلغت (30%).

بينما تمثلت إجابات أفراد عينة الدراسة نحو التمويل الخارجي بالاتي:

- السرعة في الحصول على التمويل.
- تعقيد إجراءات زيادة رأس المال، وبخاصة الإجراءات القانونية.

**الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التحليل المالي التي يقـوم بها البنك وبين مستويات الإفصاح لدى العميل.**

- **اولاُ: التحليل الإحصائي للمتغيرت الشخصية**

**جدول (10)**

**التحليل الاحصائي للمتغيرت الشخصية**

| المتغير | المتغيرات الشخصية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| **المؤهل العلمي** | بكالوريوس | 25 | %83.0 |
| | درجة جامعية أعلى | 5 | %17.0 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |
| **التخصص العلمي** | محاسبة أو علوم مالية ومصرفية | 23 | %76.0 |
| | درجة جامعية أخرى | 7 | %24.0 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |
| **المسمى الوظيفي** | محلل مالي | 30 | %100 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |
| **الخبرة العملية** | اقل من 5 سنوات | 17 | %56.7 |
| | من 5 سنوات واقل من 10 سنوات | 11 | %36.7 |
| | 10 سنوات فأكثر | 2 | %6.7 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |

يظهر من الجدول رقم (10) أن أغلب أفراد عينة الدراسة حاصلون علـى المؤهـل العلمي (بكالوريوس) بنسبة مئوية (76.0%)، بينما حصل المؤهل العلمي (درجـة جامعيـة أعلى) على أدنى نسبة مئوية بلغت (24.0%).

وفيما يتعلق بمتغير التخصص العلمي حصل التخصص (محاسبة أو علوم مالية ومصرفية) على أعلى نسبة مئوية بلغت (86.0%)، بينما حصل التخصص (درجة جامعية أخرى) على أدنى نسبة مئوية (14.0%).

وبالنسبة للمسمى الوظيفي حصل(المحلل المالي) على أعلى نسبة مئوية بلغت (100%) ، وأخيراً فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة بلغت أعلى نسبة مئوية (56.7%) حصلت عليها سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات)، ثم جاءت سنوات الخبرة من (من 5 سنوات وأقل من10 سنوات) بنسبة بلغت (36.7%)، واخيرا حصلت سنوات الخبرة (10 سنوات فأكثر) على أدنى نسبة مئوية بلغت (6.7%).

ويعتبر ارتفاع نسبة المؤهل العلمي المتخصص في المحاسبة والعلوم المالية مؤشرا على قدرة المحللين الماليين على فهم الأسئلة الواردة والمتعلقة بمتطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الافصاح لدى العميل مما يضيف درجة أعلى من المصداقية للإجابات

- **ثانياً: التحليل الإحصائي لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الافصاح لدى العميل.**

بغرض التحقق من صحة الفرضية الثانية للدراسة تم استخراج الموسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات للفقرات التي تقيس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الإفصاح لدى العميل، جدول (11) وضح ذلك.

**جدول (11)**

**قياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الإفصاح لدى العميل.**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | تعتبر البيانات المالية الأساسية والمتمثلة بالقوائم المالية للعميل كافية لعملية التحليل الائتماني. | 2.63 | 0.96 |
| 2 | تعد دراسة وتقييم السياسة الائتمانية للعميل من أهم الأعمال التي يوليها المحلل المالي اهتمامه عند تقييم نشاط العميل . | 4.06 | 0.98 |
| 3 | يساعد وجود بيانات تاريخية للعميل بتوفير مستوى أدق في عملية التحليل. | 4.5 | 0.50 |
| 4 | تعتبر الملاحظات الإضافية المرفقة بالتقارير المالية ذات أهمية كأهمية التقارير نفسها. | 4.13 | 0.89 |
| 5 | من الضروري المعرفة بطبيعة المنشاة ونشاطها وفهم المخاطر التي تصاحب هذا النشاط والظروف الاقتصادية السائدة عند دراسة وتحليل طلب منح الائتمان. | 4.83 | 0.37 |
| 6 | يعتبر الضمان المالي أفضل من الضمان النقدي عند منح الائتمان. | 2.70 | 0.98 |
| 7 | يقوم البنك بطلب معلومات إضافية من العميل من خلال قيام العميل بتعبئة النماذج البنكية الخاصة والمعدة لذلك. | 2.43 | 1.00 |
| 8 | يقوم البنك بطلب معلومات إضافية من العميل من خلال قيام العميل بتعبئة نماذج يعدها بنفسه لذلك. | 3.00 | 1.14 |
| 9 | تعتير السياسات والإجراءات في تقييم الائتمان المطلوب كافية لتحديد المخاطر الخاصة بالعميل. | 3.76 | 1.16 |
| 10 | من المناسب دراسة سلوك التكلفة وسلوك الإيرادات خلال العام المالي لمعرفة قدرة العميل على سداد الأقساط وفوائدها. | 4.23 | 0.62 |
| 11 | من واجب المحلل المالي أن يقوم باستقصاءات كافية ودراسة تفصيلية لنسب السيولة لتحديد المقدرة على الدفع من جانب العميل. | 4.66 | 0.47 |
| 12 | من المناسب أن تكون النسبة المعيارية لحقوق الملكية إلى مجموع مصادر الأموال. | 3.36 | 1.12 |
| 13 | من المناسب أن تكون النسبة المعيارية للمصادر الخارجية إلى إجمالي مصادر الأموال. | 3.53 | 1.10 |
| 14 | من المناسب أن تكون النسبة القياسية أو المعيارية بين المصادر الداخلية للتمويل والخارجية بما فيها القروض | 3.43 | 1.07 |
| 15 | من الضروري أن يكون المحلل المالي على قدر مناسب من المعرفة بعلم التدقيق ، لما يقوم به من دراسة انتقادية للمركز المالي للعميل. | 3.70 | 0.91 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 0.92 | 3.90 | يرتبط التحليل المالي بأهمية تحليل ودراسة الموقف الضريبي للعميل وبيان مدى انتظام العميل في سداد الضرائب المستحقة عليه. | 16 |
| 0.35 | **3.65** | **الاداة ككل** | |

يبين الجدول (11) أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية بشكل عام على جميع فقرات الفرضية الثانية لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الإفصاح لدى العميل، حيث بينت المتوسطات الحسابية لاجوبة فقرات الفرضية كانت أعلى من (3) وهي قيمة الوسط الحسابي لأداة القياس االتي تمثل العلامة الوسطى من مقياس ليكرت الخماسي، وحصلت الفقرة رقم (5) والتي تنص على أنه من الضروري المعرفة بطبيعة المنشاة ونشاطها وفهم المخاطر التي تصاحب هذا النشاط والظروف الاقتصادية السائدة عند دراسة وتحليل طلب منح الائتمان على متوسط حسابي بلغ (4.83) وبانحراف معياري (0.37)، ثم تلتها الفقرة رقم (11) والتي تنص على أنه من واجب المحلل المالي أن يقوم باستقصاءات كافية ودراسة تفصيلية لنسب السيولة لتحديد المقدرة على الدفع من جانب العميل بمتوسط حساب بلغ (4.66) وبانحراف معياري ( 0.47) ، ثم تلتها الفقرة رقم ( 3) والتي تنص على أنه يساعد وجود بيانات تاريخية للعميل بتوفير مستوى أدق في عملية التحليل بمتوسط حسابي بلغ (4.50) وبانحراف معياري ( 0.50) .

ويشير انخفاض نسبة الانحراف المعياري على تجانس آراء أفراد عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الإفصاح لدى العميل.

كما بلغ مجموع المتوسطات المعبرة عن مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الإفصاح لدى العميل (3.64) وهو متوسط حسابي متوسط، وللكشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تم تطبيق اختبار (t-test) جدول (12) يوضح ذلك.

**جدول (12)**

**نتائج اختبار (One Sample t-test) للكشف عن العلاقة لمدى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الافصاح لدى العميل**

| المجال | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة (t) |
|---|---|---|---|---|---|
| مدى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الافصاح لدى العميل | 30 | 3.65 | 0.35 | 29 | 10.20 |

يظهر من الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (3.64) وهي أعلى من من قيمة المتوسط الحسابي (3) في أداة القياس، وأن قيمة (t) بلغت (10.2) وهي أعلى من القيمة الجدولية البالغة (2.756) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الإفصاح لدى العميل.

**الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الافصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مدير الائتمان.**

- **اولاُ: التحليل الاحصائي للمتغيرت الشخصية**

**جدول (13)**

**التحليل الاحصائي للمتغيرت الشخصية**

| المتغير | المتغيرات الشخصية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| **المؤهل العلمي** | بكالوريوس | 20 | %66.7 |
| | درجة جامعية أعلى | 10 | %33.3 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |
| **التخصص العلمي** | محاسبة أو علوم مالية ومصرفية | 19 | %63.3 |
| | درجة جامعية أخرى | 11 | %36.7 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |
| **المسمى الوظيفي** | مدير مالي أو مسئول مالي | – | – |
| | مدير أو مسئول الائتمان | 30 | %100 |
| | محلل مالي | – | – |
| | أخرى | – | – |
| **المجموع** | | 30 | %100 |
| **الخبرة العلمية** | اقل من 5 سنوات | 10 | %33.3 |
| | من 5 سنوات واقل من 10 سنوات | 4 | %13.3 |
| | 10 سنوات فأكثر | 16 | %53.3 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |

يظهر من الجدول رقم (13) أن أغلب أفراد عينة الدراسة يحصلون على المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة مئوية (66.7%)، بينما حصل المؤهل العلمي (درجة جامعية أعلى) على أدنى نسبة مئوية بلغت (33.3%).

وفيما يتعلق بمتغير التخصص العلمي حصل التخصص (محاسبة أو علوم مالية ومصرفية) على أعلى نسبة مئوية بلغت (63.3%)، بينما حصل التخصص (درجة جامعية أخرى) على أدنى نسبة مئوية (36.7%).

وبالنسبة للمسمى الوظيفي كان جميع أفراد عينة الدراسة يحملون المسمى الوظيفي (مدير او مسؤول الائتمان) بنسبة مئوية (100%).

وأخيراً فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة بلغت أعلى نسبة مئوية (53.3%) حصلت عليها سنوات الخبرة (10 سنوات فأكثر) ثم تلتها ( أقل من 5 سنوات ) بنسبة بلغت (33.3%) ، واخيرا حصلت سنوات الخبرة (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) على أدنى نسبة مئوية بلغت (13.3%).

ومن خلال البيانات السابقة فقد تبين أن مديري الائتمان المشمولين في الإجابة عن أسئلة الدراسة كانوا من أصحاب التخصص العلمي الذي يخدم موضوعنا هذا بالاضافة الى الخبرة والكفاءة التي يتمتعون بها ، وهذا يعطي ثقة أكبر للدراسة ونتائجها وذلك بسبب قدرتهم على الاجابة عن اسئلة الدراسة بشكل دقيق .

- **ثانياً: التحليل الإحصائي لنتائج قياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مدير الائتمان.**

بغرض التحقق من صحة الفرضية الثانية للدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مدير الائتمان، جدول (14) وضح ذلك.

**جدول (14)**

**قياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مدير الائتمان.**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | تعد سلطة اتخاذ القرار لمنح الائتمان مركزية نوعا ما | 4.40 | 0.72 |
| 2 | تعتبر التقارير والقوائم المالية المقدمة من العميل كافية لمنح الائتمان | 2.90 | 1.24 |
| 3 | قيام العميل بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها يقلل من مجهود البنك في فحص المركز المالي للعميل. | 3.70 | 0.79 |
| 4 | يعتبر موقف مدقق الحسابات ونوع التقرير الذي يصدره مهما في نظر البنك لمنح الائتمان | 4.20 | 0.61 |
| 5 | يتم طلب معلومات تاريخية حول البيانات المالية للعميل لمدة ثلاث سنوات سابقة. | 3.76 | 1.04 |
| 6 | من الضروري الاهتمام بإفصاح العميل عن سياسته الائتمانية ( سياسات البيع الآجل ) التي يقدمها لعملائه . | 4.10 | 1.06 |
| 7 | من الضروري الاهتمام بإفصاح العميل عن مبالغ التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها أو لم يستغل سقفها مع بيان أية قيود على استخدامها إن وجدت . | 4.23 | 0.72 |
| 8 | يقوم البنك بطلب مصادقات إضافية علاوة على تلك المقدمة من العميل، مثل المصادقات من الجهات الحكومية وغيرها لأغراض منح الائتمان. | 3.00 | 1.11 |
| 9 | من الضروري توافر إفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة نشاطها عند دراسة طلب الائتمان. | 4.63 | 0.49 |
| 10 | يقوم البنك بالطلب من العميل بالإفصاح عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك حجم الديون المعدومة للسنوات الثلاث السنوات إن توفر ذلك. | 3.06 | 1.31 |
| 11 | تعتبر دراسة سياسات الائتمان الخاصة بالعميل ضرورية وهامة لمنح الائتمان . | 4.23 | 0.77 |
| 12 | تعتبر دراسة سياسات التحصيل الخاصة بالعميل ضرورية وهامة لمنح الائتمان | 4.16 | 0.91 |
| 13 | من الضروري دراسة سياسات التخزين الخاصة بالعميل عند دراسة الائتمان. | 3.66 | 1.02 |
| 14 | تعد دراسة معدلات دوران الأصول المتداولة سريعة التمويل للنقدية الخاصة بالعميل ذات أهمية عند دراسة الائتمان. | 4.43 | 0.50 |
| **الاداة ككل** | | **3.88** | **0.50** |

يبين الجدول (14) أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية بشكل عـام علـى جميع فقرات الفرضية الثالثة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مـدير الائتمـان، حيـث بينـت المتوسطات الحسابية لأجوبة فقرات الفرضية كانت أعلى من (3) وهي قيمة الوسط الحسابي لأداة القياس االتي تمثل العلامة الوسطى من مقياس ليكرت الخماسي، وحصلت الفقرة رقم (9) والتي تنص على أنه من الضروري توافر إفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة نـشاطها عنـد دراسة طلب الائتمان على متوسط حسابي بلغ (4.63) وبانحراف معياري (0.49)، ثم تلتهـا الفقرة رقم (14) والتي تنص على أنه تعد دراسة معدلات دوران الأصول المتداولة سـريعة التمويل للنقدية الخاصة بالعميل ذات أهمية عند دراسة الائتمان وبمتوسط حسابي بلغ (4.43) وبانحراف معياري (0.50) ، ثم تلتها الفقرة رقم (7) والتي تنص على أنه مـن الـضروري الاهتمام بإفصاح العميل عن مبالغ التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها أو لم يستغل سـقفها مع بيان أية قيود على استخدامها إن وجدت وبمتوسط حسابي بلغ (4.23) وبانحراف معياري (0.72) .

أما بالنسبة للفقرات المنخفضة والتي اعتبرت أقل من (3) وهي قيمة الوسط الحسابي لاداة القياس االتي تمثل العلامة الوسطى من مقياس ليكرت الخماسي، فقد حصلت الفقرة رقـم (2) والي تنص على انه تعتبر التقارير والقوائم المالية المقدمة من العميل كافية لمنح الائتمان على اقل متوسط حسابي بلغ (2.90) وبانحراف معياري (1.24) .

كما يشيرتفاوت نسب الانحراف المعياري على تشتت آراء عينة الدراسة تارة وتجانسهم تارة أخرى لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مدير الائتمان.

كما بلغ المجموع الكلي للفقرات التي تقيس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مدير الائتمان (3.97) وهو متوسط حسابي متوسط عالٍ ، وللكشف عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية تم تطبيق اختبار (t-test) جدول (15) يوضح ذلك.

**جدول (15)**

**نتائج اختبار (One Sample t-test) للكشف عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مدير الائتمان**

| المجال | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة (t) |
|---|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين الافصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مدير الائتمان | 30 | 3.88 | 0.50 | 29 | 9.620 |

يظهر من الجدول رقم (15) أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (3.88) وهي أعلى من من قيمة المتوسط الحسابي (3) في أداة القياس ، وأن قيمة (t) بلغت (9.62) وهي أعلى من القيمة الجدولية البالغة (2,756) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وبين عملية اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر مدير الائتمان.

**الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات الافصاح في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية (مانحة الائتمان) وتلك التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية وتشريعات البنك المركزي الاردني وبنك التسويات الدولي من حيث:**

- **مستوى الإفصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان.**
- **مستوى الإفصاح عن درجة كفاءة وجودة إدارة المخاطر الائتمانية في البنك.**
- **مستوى الإفصاح الذي يشير الى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية.**

بغرض التحقق من صحة الفرضية الرابعة للدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية، كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الرابعة، وستتم الإجابة عن هذه الفرضية لكل مستوى من مستويات الفرضية على حدة.

- **اولاُ: التحليل الإحصائي للمتغيرات الشخصية**

**جدول (16)**

**التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية**

| المتغير | المتغيرات الشخصية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| **المؤهل العلمي** | بكالوريوس | 17 | %56.7 |
| | درجة جامعية أعلى | 13 | %43.3 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |
| **التخصص العلمي** | محاسبة أو علوم مالية ومصرفية | 25 | %83.3 |
| | درجة جامعية أخرى | 5 | %16.7 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |
| **المسمى الوظيفي** | المراقب المالي ( ضابط الارتباط ) | 30 | %100 |
| **المجموع** | | 30 | %100 |
| **الخبرة العلمية** | اقل من 5 سنوات | 3 | %10 |
| | من 5 سنوات واقل من 10 سنوات | 6 | %20 |

| | 10 سنوات فأكثر | 21 | %70 |
|---|---|---|---|
| **المجموع** | | 30 | %100 |

يظهر من الجدول رقم (16) أن أغلب أفراد عينة الدراسة يحصلون على المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة مئوية (56.7%)، بينما حصل المؤهل العلمي (درجة جامعية أعلى) على أدنى نسبة مئوية بلغت (43.3%).

وفيما يتعلق بمتغير التخصص العلمي حصل التخصص (محاسبة أو علوم مالية ومصرفية) على أعلى نسبة مئوية بلغت (83.3%)، بينما حصل التخصص (درجة جامعية أخرى) على أدنى نسبة مئوية (16.7%).

وبالنسبة للمسمى الوظيفي كان جميع أفراد عينة الدراسة يحملون المسمى الوظيفي (مدير او مسؤول الائتمان) بنسبة مئوية (100%).

وأخيراً فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة بلغت أعلى نسبة مئوية (70.0%) حصلت عليها سنوات الخبرة (10 سنوات فأكثر) ، ثم جاءت سنوات الخبرة (من 5 سنوات وأقل من10 سنوات) بنسبة بلغت (20.0%)، وأخيراً حصلت سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) على أدنى نسبة مئوية بلغت (10.0%).

ويعتبر ارتفاع نسبة المؤهل العلمي المتخصص في المحاسبة والعلوم المالية مؤشرا على قدرة المراقبين الماليين على فهم الأسئلة الواردة والمتعلقة بمتطلبات متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية (مانحة الائتمان) وتلك التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية وتشريعات البنك المركزي الأردني وبنك التسويات الدولي وبخاصة في ظل

ارتفاع نسبة الخبرة مما يعني إلمام الأفراد المستهدفين بالإجابة وتمتعهم بالخبرة والكفاءة مما يضيف درجة أعلى من المصداقية للإجابات .

- **ثانيا : التحليل الإحصائي لقياس مستوى الإفصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان.**

**جدول (17)**

**قياس مستوى الإفصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان.**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | تقوم البنوك باصدار تقارير افصاح خاصة تعنى بوجود معلومات عن المخاطر الائتمانية بحيث تتعدى تلك الموجودة في التقارير المالية السنوية . | 1.46 | 0.62 |
| 2 | تقوم البنوك بالافصاح عن السياسات المحاسبية والممارسات والاساليب المستخدمة في تحديد المخصصات ( البدلات ) الخاصة والعامة ، والافتراضات الرئيسية المستخدمة لتكوينها . | 2.10 | 0.60 |
| 3 | تقوم البنوك بالإفصاح عن طرق إدراك الدخل للأصول المنخفضة في الممارسات والسياسات المحاسبية للبنك. | 1.90 | 0.66 |
| 4 | تقوم البنوك بالإفصاح عن الأساليب التصحيحية الذاتية المستخدمة في التقليل من الاختلافات ما بين الخسائر المتوقعة أو المقدرة وتلك الحقيقية إن وجدت . | 2.03 | 080 |
| 5 | تقوم البنوك بالإفصاح عن التغيرات الحاصلة في سياسات وإجراءات التحصيل . | 2.00 | 0.78 |
| 6 | تقوم البنوك بالإفصاح عن التغيرات الحاصلة في سياسات وإجراءات إعادة الإقراض الموجودة . | 1.80 | 1.06 |
| 7 | تقوم البنوك بالإفصاح عن الأرباح التي يمكن تحقيقها مستقبلا ضمن قائمة الإيضاحات . | 2.63 | 1.03 |
| 8 | تقوم البنوك بالإفصاح عن الخسائر الطارئة التي لا تندرج ضمن بيان الدخل ويتم الإفصاح عنها من خلال الإيضاحات. | 1.60 | 0.72 |
| 9 | تقوم البنوك بالإفصاح عن المبالغ التي اعتبرت معدومة في فترة سابقة وتم تحصيلها واستردادها. | 2.60 | 0.81 |
| 10 | تقوم البنوك بالإفصاح عن الأساس المستخدم لتحديد القيمة الدفترية للقروض والدفعات المقدمة والتي لم يتحقق عنها أي فائدة. | 1.93 | 0.58 |
| 11 | تقوم البنوك بالافصاح عن تقنيات واساليب ادارة الأصول التي استحقت ولم تسدد ، وكذلك الاصول التي انخفضت قيمتها . | 2.06 | 0.36 |
| **الاداة ككل** | | 1.77 | 0.27 |

يبين الجدول (17) ان اتجاهات افراد عينة الدراسة كانت سلبية بشكل عام للفقـرات التي تقيس مستوى الإفصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان، حيث بينت المتوسطات الحسابية لإجوبة فقرات الفرضية كانت أقل من (3) وهـي قيمـة الوسـط الحسابي لأداة القياس االتي تمثل العلامة الوسطى من مقياس ليكرت الخماسي، وحصلت الفقرة رقم (7) والتي تنص على أنه تقوم البنوك بالإفصاح عن الأرباح التي يمكن تحقيقها مـستقبلا ضمن قائمة الإيضاحات" على متوسط حسابي بلغ (2.63) وبانحراف معياري (1.03)، كمـا تشير نسب الانحراف المعياري على تشتت آراء عينة الدراسة لمستوى الإفصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان ، ثم تلتها الفقرة رقم (9) والتي تنص على أنـه تقوم البنوك بالإفصاح عن المبالغ التي اعتبرت معدومة في فتـرة سـابقة وتـم تحـصيلها واستردادها بمتوسط حسابي بلغ (2.60) وبانحراف معياري (0.81) ، ثم تلتها الفقرة رقم (5) والتي تنص على انه تقوم البنوك بالإفصاح عن التغيرات الحاصلة في سياسـات وإجـراءات التحصيل بمتوسط حسابي بلغ (2.00) وبانحراف معياري (0.78) . ولقد حازت الفقرات رقم ( 1، 8 ،4 ) على أضعف المتوسطات .

كما بلغ المجموع الكلي للفقرات التي تقـيس مـستوى الإفـصاح فـي الـسياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان (1.77) وهو متوسط حسابي ضعيف، وللكـشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تم تطبيق اختبار (t-test) جدول (18) يوضح ذلك.

**جدول (18)**

**نتائج اختبار (One Sample t-test) للكشف عن مستوى الافصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان**

| المجال | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة (t) |
|---|---|---|---|---|---|
| تقيس مستوى الافصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان | 30 | 1.77 | 0.27 | 29 | −24.75 |

يظهر من الجدول رقم (18) أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (1.77) وهي أقل من من قيمة المتوسط الحسابي (3) في أداة القياس ، وان قيمة (t) بلغت (−24.75) وهي أقل من القيمة الجدولية (2.75) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على عدم كفاية مستوى الإفصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان من قبل البنوك الأردنية.

- **ثالثا : مستوى الإفصاح عن درجة كفاءة وجود إدارة المخاطر الائتمانية في البنك.**

**جدول (19)**

**قياس مستوى الإفصاح عن درجة كفاءة وجودة إدارة المخاطر الائتمانية في البنك.**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | تقوم البنوك بالافصاح عن البيانات الخاصة بالادارة والهيكلة والتنظيم المتعلقة بوحدة اعمال ادارة مخاطر الائتمان . | 1.80 | 1.03 |
| 2 | تقوم البنوك بالافصاح عن استخدامها لنماذج تقدير الائتمان وكذلك نماذج قياس مخاطر المحفظة الائتمانية . | 2.76 | 1.33 |
| 3 | تقوم البنوك بالافصاح عن الطرق المستخدمة للحد من والرقابة على التعرض للائتمان مثل حدود المخاطر وحدود التركز المسموحة . | 2.73 | 1.31 |
| 4 | تقوم البنوك بالإفصاح عن التركز الائتماني للعملاء الأفراد والمجموعات كل على حده ، مع وجود إفصاح عن كيفية تخصيص المسموحات( Allowances ) والجزء الغير موزع منها . | 1.63 | 0.99 |
| 5 | تقوم البنوك بالإفصاح عن الطرق والعمليات المستخدمة لتقييم مخاطر التركز الائتماني من حيث وصف عملية التقييم واحتمالية الإخفاق المعتمدة ودرجة توزيع المخاطر | 1.70 | 0.95 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 6 | تقوم البنوك بالإفصاح عن نماذج التقييم المستخدمة ( Credit scoring ) من حيث النوع والحجم . | 2.76 | 1.33 |
| 7 | تقوم البنوك بالإفصاح عن نماذج قياس مخاطر الائتمان مثل نظام الباروميتر ، نظام التقييم الدوري ، نظام الاعتمادية ، ونظام الضغط ومعلومات تصف هذه النماذج . | 2.73 | 1.31 |
| 8 | تقوم البنوك بالإفصاح عن البيانات الكمية والنوعية الخاصة باستخدامها للمشتقات الائتمانية وغيرها من الادوات المتعلقة باعادة توزيع مخاطر الائتمان . | 1.56 | 0.89 |
| 9 | يقوم البنك بالافصاح عن اجمالي التعرضات الائتمانية على مستوى البنود الرئيسية للأصول بحيث تظهر مبالغ الأصول التي استحقت ولم تسدد وكذلك الأصول التي انخفضت قيمتها لكل بند من هذه البنود . | 2.00 | 0.94 |
| 10 | يقوم البنك بالافصاح عن تسويات التغير في المخصصات المتعلقة بانخفاض القيم الائتمانية . | 1.73 | 1.11 |
| 11 | يقوم البنك بالافصاح عن التعرضات الائتمانية والتي تكون فيها استحقاقات الفوائد أو غيرها من التدفقات النقدية المتعاقد عليها قد توقفت بسبب تدهور نوعية الائتمان. | 2.26 | 0.94 |
| 12 | يقوم البنك بالافصاح وبصورة موجزة عن التعرضات الائتمانية التي أعيدت هيكلتها خلال العام. | 1.93 | 1.28 |
| 13 | يقوم البنك بالافصاح عن مبالغ المخصصات العامة والخاصة ما أمكن بحيث يكون الافصاح على مستوى بنود الأصول الرئيسية. | 1.63 | 0.88 |
| **الاداة ككل** | | **2.09** | **0.45** |

يبين الجدول (19) أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت سلبية بشكل عام للفقرات التي تقيس مستوى الإفصاح عن درجة كفاءة وجود إدارة المخاطر الائتمانية في البنك ، حيث بينت المتوسطات الحسابية لأجوبة فقرات الفرضية كانت أقل من (3) وهي قيمة الوسط الحسابي لأداة القياس االتي تمثل العلامة الوسطى من مقياس ليكرت الخماسي، وحصلت كل من الفقرات رقم (2،3،6،7) على أعلى هذه المتوسطات، كما تشير نسب الانحراف المعياري

على تشتت اراء عينة الدراسة لمستوى الافصاح عن درجة كفـــاءة وجـــودة إدارة المخـــاطر الائتمانية في البنك.

كما بلغ المجموع الكلي للفقرات التي تقيس مستوى الافصاح عن درجة كفاءة وجودة إدارة المخاطر الائتمانية في البنك (2.09) وهو متوسط حسابي متوسط، وللكشف عن وجـــود علاقة ذات دلالة احصائية تم تطبيق اختبار (t-test) جدول (20) يوضح ذلك.

**جدول (20)**

**نتائج اختبار (One Sample t-test) للكشف عن مستوى الافصاح عن درجة كفاءة وجود إدارة المخاطر الائتمانية في البنك**

| المجال | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة (t) |
|---|---|---|---|---|---|
| مستوى الافصاح عن درجة كفـــاءة وجـــود إدارة المخاطر الائتمانية في البنك | 30 | 2.09 | 0.45 | 29 | −10.97 |

يظهر من الجدول رقم (20) أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.09) وهي أقل مـــن من قيمة المتوسط الحسابي (3) في أداة القياس ، وان قيمة (t) بلغت (−10.97) وهي أقل من القيمة الجدولية (2.75) عند مستوى الدلالة ($\alpha$ = 0.05)، مما يدل وبدلالة إحصائية على عدم كفاية مستوى الإفصاح عن درجة كفاءة وجودة إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك.

- **رابعا : مستوى الإفصاح الذي يشير الى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية.**

**جدول (21)**

**قياس مستوى الإفصاح الذي يشير الى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية.**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | تقوم البنوك بالافصاح عن الضمانات والتأمينات المأخوذة مقابل الائتمان الممنوح . | 2.63 | 1.12 |
| 2 | تقوم البنوك بالإفصاح عن الطرق والعمليات المستخدمة لتقييم مخاطر التركز الائتماني من حيث وصف عملية التقييم واحتمالية الإخفاق المعتمدة ودرجة توزيع المخاطر | 2.10 | 1.09 |
| 3 | تقوم البنوك بالإفصاح عن الادوات والممارسات المستخدمة لادارة الانكشافات الائتمانية من حيث الاهداف والاستراتيجيات والقيمة المسجلة والسوقية . | 2.86 | 1.10 |
| 4 | تقوم البنوك بالإفصاح عن حجم المخاطر الائتمانية المشتراه أو المباعة ومقسمة حسب نوع الاداة وطريقة التسجيل ( التحوط المحاسبي ) . | 1.70 | 0.83 |
| 5 | تقوم البنوك بالإفصاح عن عمليات بيع اصول معينة تكون تحت مسؤولية البنك بالدفع في حال ان المقترض الأصلي قد اهمل أو اخفق بالدفع ( الاصول والرهونات العقارية ) . | 3.13 | 0.93 |
| 6 | تقوم البنوك بالإفصاح عن ملخص الالتزامات التعاقدية من جانب العميل ومقدار هذه الالتزامات والخسائر المتوقعة منها اذا حدث هنالك اخلال من العميل بالدفع . | 2.06 | 0.90 |
| 7 | تقوم البنوك بالإفصاح عن عملية تخصيص او توزيع رأس المال على أنواع الائتمان المختلفة ، وبصورة تقابل مقاييس التصنيف الداخلي لمنح الائتمان . | 2.46 | 0.86 |
| 8 | تقوم البنوك بالإفصاح عن الفوائد المستحقة غير المدفوعة والمتأتية من تدهور الائتمان الممنوح . | 1.86 | 0.97 |
| **الاداة ككل** | | **2.35** | **0.44** |

يبين الجدول (21) أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت سلبية بشكل عام للفقرات التي تقيس مستوى الإفصاح عن درجة كفاءة وجود إدارة المخاطر الائتمانية في البنك، حيث بينت المتوسطات الحسابية لأجوبة فقرات الفرضية كانت أقل من (3) وهي قيمة الوسط الحسابي لأداة القياس التي تمثل العلامة الوسطى من مقياس ليكرت الخماسي، وحصلت كل

من الفقرات رقم (3) والتي تنص على أنه تقوم البنوك بالإفصاح عن الادوات والممارسات المستخدمة لإدارة الانكشافات الائتمانية من حيث الأهداف والاستراتيجيات والقيمة المسجلة والسوقية بمتوسط حسابي بلغ (2.86) وبانحراف معياري (1.10)، وحصلت الفقرة رقم (8) والتي تنص على أنه تقوم البنوك بالإفصاح عن الفوائد المستحقة غير المدفوعة والمتأتية من تدهور الائتمان الممنوح على أقل متوسط حسابي بلغ (1.86) وانحراف معياري (0.97) . كما تشير نسب الانحراف المعياري على تشتت اراء عينة الدراسة لمستوى الإفصاح عن درجة كفاءة وجود إدارة المخاطر الائتمانية في البنك.

كما بلغ المجموع الكلي للفقرات التي تقيس مستوى مستوى الإفصاح الذي يشير الى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية (2.35) وهو متوسط حسابي متوسط، وللكشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تم تطبيق اختبار (t-test) جدول (22) يوضح ذلك.

**جدول (22)**

**نتائج اختبار (One Sample t-test) للكشف عن مستوى الإفصاح الذي يشير الى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية**

| المجال | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة (t) |
|---|---|---|---|---|---|
| مستوى الافصاح الذي يشير الى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية | 30 | 2.35 | 0.44 | 29 | −7.98 |

يظهر من الجدول رقم (22) أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.35) وهي أقل من من قيمة المتوسط الحسابي (3) في اداة القياس ، وأن قيمة (t) بلغت (−7.98) وهي أقل من القيمة الجدولية (2.75) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل وبدلالة إحصائية على عدم كفاية مستوى الإفصاح الذي يشير الى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية.

# الفصل الخامس

# نتائج الدراسة الميدانية

**نتائج اختبار الفرضية الأولى " عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديم العميل للمعلومات المطلوبة وبين المخاطر الناتجة عن منحه الائتمان"**

تم نفي هذه الفرضية بناءً على إجابات أفراد العينة عن أسئلة الاستبانة كما يظهر في الجدول رقم (2) والذي يظهر الاتجاهات الايجابية لأفراد العينة بشكل عام وبمتوسط بلغ (3.58) وانحراف معياري (0.65) ، حيث أكد أفراد فئة العينة على إتباع معايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير المالية ويستنتج الباحث ان ذلك يكفل تقليل نسبة المخاطرة عند منح العميل الائتمان المطلوب، مع التركيز على وجود تقارير مالية مدققة من قبل المدقق الخارجي والتي تساعد بدورها على ضمان صحة البيانات المالية المقدمة من العملاء للحصول على الائتمان . إن اتساع مستويات الإفصاح والتركيز على أهمية الملاحظات المضافة إلى التقارير المالية تعتبر عاملا مساعدا في زيادة قدرة البنك في تحديد أي التزامات محتملة أو أي بنود خارج الميزانية لها تأثير بصورة أو أخرى على المركز المالي للعميل، الأمر الذي بدوره يساعد البنك على تقييم مخاطر عملائه المقترضين بصورة أدق.

وبالنسبة للاختلاف في طبيعة المعلومات الواردة في القوائم المالية كانت إجابات أفراد العينة تحمل في معناها انهم اعتبروا أن حجم الإيرادات والتوقعات النقدية وسياسات البيع من أهم المعلومات التي يطلبها البنك مانح الائتمان، وهذا بدوره يعتبر مؤشرا على ارتباط هذه العناصر بدرجة تقييم البنك للمخاطر التي قد يواجهها عند منحه الائتمان. وبما أن طبيعة

المعلومات المؤثرة في الإفصاح تتأثر بعوامل كمية من حيث حجم الائتمان ، الضمان المقدم، وحجم رأس المال بالإضافة إلى عوامل نوعية ترتبط بثقة مانح القرض بالسداد مما يجعل الإفصاح المحاسبي عاملا مهما وذا علاقة بقدرة البنك على تقييم المخاطر الناجمة عن منحه العميل الائتمان المطلوب.

**نتائج اختبار الفرضية الثانية " لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التحليل المالي التي يقوم بها البنك وبين مستويات الإفصاح لدى العميل "**

تم نفي هذه الفرضية بناءً على إجابات أفراد العينة عن أسئلة الاستبانة كما يظهر في الجدول رقم (11) والذي يظهر الاتجاهات الإيجابية لأفراد العينة بشكل عام وبمتوسط (3.65) وانحراف معياري (0.35) ، حيث أكد أفراد العينة والمتمثلون بالمحللين الماليين على أهمية إفصاح العميل عن طبيعة نشاطه والمخاطر التي تصاحب هذا النشاط والظروف الاقتصادية السائدة ويستنتج الباحث ان ذلك يساعد البنك في عملية تحليل مخاطر العميل وما يتبع ذلك من تحديد لحجم الائتمان الممنوح له. هذا بالإضافة إلى اتساع مستويات الإفصاح والمتمثلة بالبيانات المالية الأساسية والمتمثلة بالقوائم المالية للعميل والملاحظات المضافة إلى التقارير المالية حيث تعتبر من وجهة نظر الباحث ذات أهمية في عملية التحليل وبصورة تساعد على رفع مستوى الثقة عند البنك في عملية التقييم للوضع الائتماني والمالي للعميل طالب الائتمان.

كما أشار أفراد العينة إلى أنه من المناسب دراسة النسب المعيارية لكل من حقوق الملكية إلى مجموع مصادر الأموال، والمصادر الخارجية إلى إجمالي مصادر الأموال وأخيرا المصادر الداخلية للتمويل إلى مجموع المصادر الخارجية التي من ضمنها القروض ، حيث يرتبط ذلك

بدراسة التركيب النسبي لهيكل تمويل العميل وما يتبع ذلك من تحديد العبء الذي يضاف عليه عند منحه الائتمان. وبناءً على ما سبق يتضح أن متطلبات التحليل المالي تتأثر وبصورة قوية بمقدار المعلومات التي يفصح عنها العميل طالب الائتمان.

**نتائج اختبار الفرضية الثالثة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخــاطر الائتمان وبين اتخاذ القرار الائتماني "**

فلقد تم نفي هذه الفرضية من خلال تحليل إجابات أفراد العينة والمتمثلين بمديري الائتمــان عن الأسئلة والتي أظهرت الاتجاهات الايجابية لأفراد العينة بشكل عام وبمتوسط بلغ (3.88) وبانحراف معياري (0.50) ، حيث أكد أفراد العينة على أن القرار بمــنح الائتمــان يتــأثر بتوافر بيانات عن المنشاة طالبة الائتمان من حيث النوع وطبيعة النشاط الذي تقوم به ويستنتج الباحث أن في ذلك إشارة إلى معرفة طبيعة المخاطر التي قد يتحملها البنك من خلال موافقته بمنح الائتمان ، بالإضافة إلى التركيز على وجود معلومات تاريخية تساعد في عملية التحليل من جهة والتنبؤ بقدرة المنشاة على الاستمرارية من خلال النظر إلى بياناتها المالية التاريخية وبخاصة أن البنوك قد تتحفظ بمنح الائتمان للمنشآت حديثة العهد.

كما تشير إجابات مديري الائتمان على ضرورة توافر إفصاحات من العميل حول سياســته الائتمانية – سياسة البيع الآجل – التي يقدمها لعملائه مع توافر إفــصاحات خاصــة بمبــالغ التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل ، ويرى الباحث أن في ذلك إشارة إلى حاجــة البنك إلى معرفة الدورة النقدية الخاصة بالعميل من حيث تحديد المتحصلات النقدية وسياســة

تحصيلها وبين الالتزامات النقدية المستحقة عليه وبالتالي معرفة قدرة العميـل علـى الوفـاء بالتزاماته بما فيها منحه لائتمان جديد.

كما تشير آراء مديري الائتمان إلى أن القرار الائتماني يرتبط بمعدل إفـصاح العميـل عـن سياساته الخاصة بالتخزين وإدارة أصوله المتداولة (معدلات الدوران) ، ويرى الباحث في ذلك اتساع مستوى الإفصاح المطلوب لقرار منح الائتمان، ويوضح ذلك عدم الاكتفـاء بالتقـارير المالية المقدمة من العميل من وجهة نظر مديري الائتمان أنفـسهم، حيـث يتطلـب القـرار الائتماني إلى أمور تتعدى تلك الموجودة في التقارير والمتعلقة بإفصاحات إضـافية تـساعد بدورها على التقليل من المخاطر الائتمانية التي قد يواجهها البنك وبالتالي ترشيد قرار مـنح الائتمان.

**نتائج اختبار الفرضية الرابعة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الإفصاح في التقارير المحلية السنوية للبنوك الأردنية وتلك التي تتطلبهـا معـايير المحاسـبة الدوليـة وتشريعات البنك المركزي الأردني وبنك التسويات الدولي "**

فقد تم قبول هذه الفرضية ضمن مستوياتها الفرعية الثلاثة من حيث مستوى الإفـصاح فـي السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان، ومستوى الإفصاح عن درجة كفـاءة وجود إدارة المخاطر وأخيرا مستوى الإفصاح الذي يشير إلى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية ، وذلك من خلال إجابة أفراد العينة والمتمثلين بـالمراقبين المـاليين فـي البنـوك الأردنية عن الأسئلة الخاصة بالأجزاء السابقة ، وهنا سوف يقوم الباحث بمناقشة كل جـزء على حدة.

**أ- فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات والممارسات المحاسبية عن المخاطر الائتمانية .**

وكما يظهر من الجدول رقم (17) فقد بلغ المجموع الكلي للفقرات (1.77) وهو متوسط حسابي متوسط وبانحراف معياري (0.27) وفي هذا إشارة من أفراد العينة إلى ضعف هذا المستوى من خلال تحليل إجاباتهم عن الأسئلة ، حيث أكدوا عدم شمول الإفصاح عن الأرباح التي يمكن أن يحققها البنك مستقبلا ضمن قائمة الافصاحات ، ويرى الباحث أن هذا بدوره يتعارض مع مفهوم الشفافية ، إذ يعتبر وجود هذا النوع من الإفصاح مؤشرا على معرفة الخطط والتوقعات المستقبلية للبنك ومساعدا للمستثمرين نحو تقدير حجم مخاطر البنك المستقبلية والياته في تجنبها أو التقليل منها.

هذا بالإضافة إلى عدم وجود إفصاح عن الأساليب التصحيحية الذاتية والمستخدمة في التقليل من الاختلافات ما بين الخسائر المتوقعة أو المقدرة وتلك الحقيقة إن وجدت ، ويرى الباحث ان هذا الإفصاح يرتبط بمعرفة سياسة البنك الائتمانية ودرجتها في تحمل المخاطر وقبولها. حيث يشير التقارب ما بين الخسائر المقدرة والفعلية إلى الدرجة المتحققة في حالة عدم التأكد حول المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك بصورة أو أخرى.

وبالنسبة لوجود إفصاح يختص بالسياسات والممارسات المحاسبية والأساليب المستخدمة في تحديد المخصصات الخاصة والعامة ، كانت إجابات أفراد العينة تشير الى عدم وجود إفصاح حول ذلك ، ويرى الباحث أن عدم توافره يعتبر عاملا غير مساعد لمعرفة قدرة البنك على تحديد المخصصات المتأتية من تقدير المخاطر وبالتالي تناسب المخصص وافتراضاته مع درجة المخاطرة نفسها. بالإضافة إلى أن طبيعة أصول البنك تتشكل في معظمها من القروض والتي من الممكن أن تنخفض قيمتها من وقت لأخر وعلى هذا يترتب وجود إفصاح عن طرق

إدراك البنك لهذا الانخفاض لكن أفراد العينة أشاروا إلى عدم وجود أي إفصاح في الممارسات المحاسبية في هذا الخصوص.

كذلك أشار أفراد العينة إلى ضعف مستوى الإفصاح الخاص بتقنيات وأساليب إدارة الأصول المستحقة وغير المستردة. ويرى الباحث من وجهة نظر أولية إلى أن المعايير المحاسبية لم تغطِ جميع الجوانب الخاصة بالإفصاح عن الممارسات المحاسبية عن المخاطر الائتمانية للبنوك، ومن وجهة نظر ثانية لم تستطع تشريعات البنك المركزي المنبثقة عن المعايير المحاسبية وتشريعات بنك التسويات الدولي تضمين هذه المتطلبات لتندرج ضمن القوائم المالية الخاصة بالبنوك الأردنية.

**ب-الجزء الخاص بالإفصاح عن درجة كفاءة وجودة إدارة المخاطر الائتمانية .**

حيث اتضح من إجابات أفراد العينة إلى ضعف هذا المستوى وبمتوسط حسابي بلغ ( 2.09) وبانحراف معياري (0.45) كما يظهر من الجدول رقم (19) ، وبخاصة وبعد أن قام الباحث بمطابقة هذه الإجابات مع التشريعات الخاصة بالبنك المركزي والتقارير المالية للبنوك الأردنية حيث اتضح عدم وجود إفصاح كمي ونوعي عن استخدام المشتقات الائتمانية وغيرها من الأدوات المتعلقة بإعادة توزيع مخاطر الائتمان ، ويرى الباحث أن السبب في ذلك قد يعود في الأصل إلى عدم استخدام هذه البنوك لهذه الأدوات. مع العلم أن وجود إفصاح خاص حول الطرق والعمليات المستخدمة لتقيم مخاطر التركيز الائتماني من حيث وصف عملية التقييم واحتمالية الإخفاق المعتمدة ودرجة توزيع المخاطر قد يساعد على فهم ومعرفة توجهات البنك نحو المخاطر وقبولها وإدارتها لهذه المخاطر ولكن هذا الجزء أيضا لم يتم تضمينه بناء على رأي أفراد العينة.

كما أشار أفراد العينة إلى عدم وجود إفصاح نوعي حول نماذج التقييم المستخدمة في تحليل الائتمان ونماذج قياس المخاطر ، ويرى الباحث أن الإفصاح عن هذه الأدوات يعتبر مهما ومؤشرا نستطيع الحكم من خلاله على درجة التحكم في كفاءة وجودة الائتمان الممنوح وذلك لارتباط هذه المؤشرات بتحديد الوزن النسبي للمخاطر الائتمانية التي قد يواجهها البنك من عملائه على اختلاف طبيعة أنشطتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الإفصاح الخاص بما يسمى التعرض الائتماني –وهو القيمة المتبقية والغير مستردة من قبل العملاء– والمسجلة في قائمة المركز المالي للبنك والتي أشارت إليها عدة فقرات منها الإفصاح عن التعرضات الائتمانية على مستوى البنود الرئيسة للأصول بحيث يظهر الجزء المستحق وغير المسدد والمنخفض القيمة لكل بند على حدة كذلك الإفصاح للتعرضات المعاد هيكلتها، فقد أشارت إجابات أفراد العينة إلى ضعف هذا المستوى ، ويرى الباحث ان ذلك سوف لن يمكن الجهة الرقابية او المستثمرين على تحديد حجم المخاطر التي من الممكن أن تتحملها البنوك للفترة اللاحقة لإعدادها لقوائمها المالية.

**ج–الجزء الخاص بمستوى الإفصاح الذي يشير إلى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية.**

حيث اتضح من إجابات أفراد العينة ضعف هذا المستوى وبمتوسط حسابي بلغ ( 2.35) وبانحراف معياري (0.44) كما يظهر من الجدول رقم (21) ، حيث اتضح من إجابات أفراد العينة ضعف هذا المستوى وذلك من خلال إجابات أفراد العينة عن الأسئلة المتعلقة بذلك ، حيث أكد أفراد العينة على عدم الإفصاح من قبل البنك عن الفوائد المستحقة غير المدفوعة والمتأتية من تدهور الائتمان الممنوح .

ومع أن البنوك تشير إلى أساليب التحوط المحاسبي والمفصح عنها فعليا سواء في الـــسياسات المحاسبية أو من خلال قيمها و المقسمة إلى أدوات التحوط حسب التمويل أو حسب الاستثمار أو حسب صافي القيمة في التقارير المالية للبنوك الأردنية لم تشمل حجم المخاطر الائتمانية المشتراة أو المباعة ومقسمة حسب نوع الأداة وطريقة التسجيل لها ويعتبر هذا الجزء غيــر المفصح عنه مهما برأي الباحث وذلك لمعرفة أو لتقدير متانة السياسة التي يتبعها البنك فـــي التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية المرافقة لإجمالي التعرضات الائتمانية ونسبة ما تـــتم تغطيته بأدوات التحوط المختلفة .

# الفصل السادس

# النتائج والتوصيات

## اولا : النتائج

بعد العرض المتقدم توصل الباحث الى النتائج التالية :

1. يتم إتباع المعايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية من قبل الشركات الأردنية التي تتقدم بطلب منح تسهيل إئتماني.
2. هنالك إفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة نشاطها عند التقدم بطلب الحصول على ائتمان مصرفي.
3. إن من أهم الأسباب التي تؤدي الى رفض طلب حصول العميل على الإئتمان تعود إلى تضارب المصالح ما بين أصحاب القرار في الشركة وأصحاب القرار في البنك ، و الأزمة المالية العالمية الحالية ، و عدم وجود قوائم مالية مدققة .
4. يختلف الإفصاح المحاسبي حسب نوع الائتمان المطلوب ويتحدد ذلك حسب نوع القرض وحجمه ، وحسب نسب المخاطرة التي تصاحب الائتمان المطلوب ، وحسب آجال استحقاق القرض.
5. يعتبر حجم الإيرادات ، وسياسات البيع ، والنسب المالية ، والتدفقات النقدية ، والتوقعات أو الخطط المستقبلية للشركة من أهم العناصر التي يطلبها البنك من العميل طالب الإئتمان .
6. يعتبر حجم الائتمان المطلوب، الرهونات والضمانات المقدمة، الوضع القانوني لرأس المال ومدى ملاءمته لأحكام قانون الشركات الأردني من أهم العوامل التي تسهل منح العميل الإئتمان المطلوب.

7. تعد دراسة وتقييم السياسة الائتمانية للعميل من أهم الأعمال التي يوليها المحلل المالي اهتمامه عند تقييم نشاط العميل.

8. يرتبط التحليل المالي بأهمية تحليل ودراسة الموقف الضريبي للعميل وبيـــان مـــدى انتظام العميل في سداد الضرائب المستحقة عليه.

9. قيام العميل بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها يقلل من مجهود البنـــك في فحص المركز المالي للعميل وهذا بدوره يقلل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

10. يعتبر موقف مدقق الحسابات ونوع التقرير الذي يصدره مهما في نظر البنك لمنح الائتمان.

11. يقوم البنك بالطلب من العميل بالإفصاح عن مخصص الديون المشكوك فـــي تحصيلها وكذلك حجم الديون المعدومة للسنوات الثلاث السنوات إن توفر ذلك.

12. يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هـــذه المعلومات و التي تضم البنكيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبـــل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثار سلبية.

13. إن التوسع الكبير وغير الحذر في منح الائتمان يتسبب في ظهور تعثر بعض المقترضين في سداد ديونهم وهذا بدوره أدى إلى ظهور حالة عدم ثقة تتجسد في تردد مسئولي الائتمان في البنوك بالموافقة لمنح الائتمان .

14. هناك نوعيات خاصة بمخاطر الائتمان يلتزم البنك بالانتباه لها عند قيامه بعملية التمويل ، وذلك بناء على اعتبارات خاصة بالبنك تضبط وتؤثر على عمله وهي حجم الائتمان ونوعه ، الضمان المقدم ، ودرجة المنافسة الموجودة .

15. إن الممارسات الضعيفة في إدارة مخاطر الائتمان وكذلك استمرار ضعف جودة الائتمان كانت السبب الأهم في فشل البنوك وحدوث الأزمات البنكية في العالم .

16. هناك ارتباط وعلاقة عضوية بين متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية للبنوك الاردنية وتلك التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية وتشريعات البنك المركزي الاردني وبنك التسويات الدولي من حيث مستوى الإفصاح في السياسات والممارسات المحاسبية عن مخاطر الائتمان ، وكذلك مستوى الافصاح عن درجة كفاءة وجودة إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك ، وأخيراً مستوى الإفصاح الذي يشير الى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية.

17. إن أهم الأهداف الحالية لمعظم الأدوار التي تقوم بها لجنة معايير المحاسبة الدولية وبنك التسويات الدولي يتمثل بالوصول الى مفهوم الشفافية في عرض المعلومات وبخاصة في القطاع المصرفي وبالتالي تمكين جميع الأطراف من الوصول الى الدرجة الأمثل في عملية التقييم .

18. يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات و التي تضم البنكيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق

قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثار سلبية.

**ثانيا: التوصيات**

بناء على النتائج السابقة وبالإضافة إلى الواقع الراهن للقطاع المصرفي الذي يعيش حالة من الترقب نظراً للأوضاع المالية غير المستقرة ومع علمنا بالدور الحيوي الذي يلعبـــه القطـــاع المصرفي بصفته مؤثرا رئيساً في النشاط الاقتصادي والمستثمرين أيضا ، يقتـــرح الباحـــث التوصيات التالية :

1- ضرورة إفصاح البنوك الأردنية عن الطرق والعمليات المستخدمة لتقييم مخاطر التركـــز الائتماني من حيث وصف عملية التقييم واحتمالية الإخفاق المعتمدة ودرجة توزيع المخاطر.

2- ضرورة قيام البنوك بالإفصاح عن حجم المخاطر الائتمانية المشتراه أو المباعة ومقسمة حسب نوع الأداة وطريقة التسجيل ( التحوط المحاسبي ) .

3- يجب على البنوك الأردنية القيام بالإفصاح وبصورة موجزة عن التعرضات الائتمانية التي أعيدت هيكلتها خلال العام.

4- ضرورة قيام البنوك بالإفصاح عن البيانات الكمية والنوعية الخاصة باستخدامها للمشتقات الائتمانية وغيرها من الأدوات المتعلقة بإعادة توزيع مخاطر الائتمان.

5- يجب على البنوك الأردنية أن تفصح عن التركز الائتماني للعملاء الأفراد والمجموعات كل على حده ، مع وجود إفصاح عن كيفية تخصيص المسموحات( Allowances ) والجزء غير الموزع منها.

6- ضرورة الإفصاح عن التغيرات الحاصلة في سياسات وإجراءات إعادة الإقراض الموجودة .

7- ضرورة الإفصاح عن الأساس المستخدم لتحديد القيمة الدفترية للقروض والدفعات المقدمة والتي لم يتحقق عنها أي فائدة.

8- يجب على البنوك الأردنية القيام باصدار تقارير افصاح خاصة تعنى بوجود معلومات عن المخاطر الائتمانية بحيث تتعدى تلك الموجودة في التقارير المالية السنوية.

9- ضرورة إفصاح البنوك الأردنية عن الأساليب التصحيحية الذاتية المستخدمة في التقليل من الاختلافات ما بين الخسائر المتوقعة أو المقدرة وتلك الحقيقية إن وجدت .

10- ضرورة إفصاح البنوك الأردنية عن الطرق والعمليات المستخدمة لتقييم مخاطر التركز الائتماني من حيث وصف عملية التقييم واحتمالية الإخفاق المعتمدة ودرجة توزيع المخاطر.

11- ضرورة مواكبة البنك المركزي الأردني للمتطلبات العالمية والتي تتزايد يوما بعد يوم ، وبخاصة تلك المتعلقة باتساع مستوى الإفصاح المطلوب من البنوك من أجل ضـمان ثباتهـا وقدرتها على المنافسة ودون الإخلال بالعملية الإقتصادية .

12- ضرورة تطوير أدوات التحليل المالي للبنوك الأردنية بالصورة التي تتماشى مع مقـدار المعلومات التي يفصح عنها العميل ، بالإضافة الى ضرورة إلمام المحللين الائتمـانيين فـي البنوك الأردنية بعلم التدقيق لما يستدعيه من وجهة نظر إنتقادية للبيانات الواردة من العميل .

13- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول أفضل الممارسـات التـي تتبعهـا البنـوك للافصاح عن المخاطر الائتمانية ، وكذلك إجراء المزيد من الدراسات الإنتقادية والتي تبـرز نقص تركيز المعايير المحاسبية حول متطلبات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية للبنوك .

## • قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية

أبو نصار،محمد حسين ، و ذنيبات ، علي عبد القادر: **أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية** ، دراسات ، العلوم الإدارية ، المجلد 32 ، العدد 1 ، 2005 ) .

أحمد ، أمين السيد ، 2005 ، **نظرية المحاسبة** "**منظور التدقيق الدولي**" ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، صفحة 490 .

البنك المركزي الاردني ، **متطلبات المعيار المحاسبي رقم 7** " ، بموجب التعميم رقم 9025/1/10 بتاريخ 2007/9/5 .

البنك المركزي الاردني ، **النشرة الإحصائية السنوية – تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن لسنة 2008**– ، www .Cbj .jo

حماد ، طارق عبد العال ، 2000 ، **التقارير المالية واسس الاعداد والعرض والتحليل** ، جامعة عين شمس ، مصر .

خشارمة ، حسين ،1999 ، **تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية : دراسة ميدانية** ، مركز الدراسات الأردنية ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .

الخلايلة ، محمود ،2002 ، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية** ، الطبعة الثالثة ، الجامعة الأردنية ، عمان .

سعادة ، علي ، 2008 ، **الافصاح عن التقارير المالية للشركات الاردنية** ، مجلة المدقق – جمعية المحاسبين الاردنيين – ، العدد 21 ، ص 75-76 .

سويدان ، ميشيل ورتاب خوري ،2000 ، **دراسة تطبيقية لفحص العلاقة ما بين زيادة الإفصاح في التقارير السنوية لقطاع الشركات الصناعية الأردنية والمخاطر** ، دراسات ، العلوم الإدارية ، المجلد 27 ، العدد 2 ، 2000 .

شاكر ، منير محمد ، اسماعيل اسماعيل ، عبد الناصر نور ، 2005 ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن .

الشاهد ، محمد سمير ،2000 ، **قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير الدولية** ، اتحاد البنوك العربية ، ص 429 .

الشواربي ، عبد الحميد ( 2007 ) . **ادارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ص 844 – 862 .

الطرايرة ، جمال (2005 ) ، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك الأردنية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان للدراسات العليا ، عمان ، الأردن .

غرايبة، فوزي والنبر،رندا(1987). **مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن،** دراسات، مجلد14، عدد8، ص ص 9-33.

غنيم ، احمد ، 1999 ، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنوك** ، مطابع المستقبل ، بور سعيد ، مصر .

القصاص، خليل محمد أحمد(2002). **أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم**

"39" **دراسة مقارنة،** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليـــا: عمان.الأردن .

مجير ، اسماعيل ، 2003 ، **التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني** ، مجلة البنوك في الاردن ، العدد الرابع ، المجلد الثاني والعشرون ، ص 17–90 .

مصباح ، شريف ابو كرش ، 2005 ، **ادارة مخاطر الائتمـــان** ، المــؤتمر العلمـــي الاول للاستثمار والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، فلسطين .

مطر، محمد ، **أهمية متطلبات الإفصاح عن المعلومات في البيانات الماليـــة المنـــشورة** ، الأردن : عمان ، مجلة المدقق ، العدد 47 ، حزيران 2001 .

............ **تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركة المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاســبة الدوليــة.** دراسات، العدد 20 ، نيسان 1993، ص 116–170.

ملحم ، محمد ، 2003 ، **اساليب التحليل المصرفي،** مجلة البنوك في الاردن ، العدد الرابع ، المجلد الثاني والعشرون ، ص 90 .

References
::::::::::::::::::::::

- Alan J. Richardson and Michael Welker . 2001 , "**Social Disclosure , Financial Disclosure and the Cost of Capital**". Accounting, Organizations and Society (NO:26) , pp597 – 616 .

Bauman.N, and E.Nier. 2003, " **Market Discipline , Disclosure, and Moral Hazard" , Conference on Bank Structure and Competition**" , Chicago: Federal Reserve Bank of Chicago. Available At: http//www.chicagofed.org/news-and-conferances/files/2003/bank-structure-market-discipline- disclosure.pdf.

- BCBS , 1999, "**credit risk disclosure"** , basel committee on banking supervision , www.bis.org/publ/bcbs53.htm .

- BCBS, 2000 , "**Credit risk management and disclosures"** , BIS banking supervision , www.bis.org/press/p000914.htm .

- BIS , The bank for international settlement ,1999. " **Enhancing Corporate Governance for Banking Organization** " , bank for international sattelment .

- Bucshman , R.M, Smith ,A.J , 2003 , "**Transparancy , financial accounting information and corporate governance"** . FRBNY economic policy review , Vol 9 , p.p 65-87 .

- Cukierman,A. , 2001 , " **Accountability , Credibility , Transparency , and Stabilization in the eurosystem** " , EMU journal , Oxford university press .

- Dimitris, Chorafas, 2006, "**IFRS Fair Value and Corporate Governance**", CIMA Publishing, Business and Economics, p.p 68- 76. Available at: www//books.google.jo/ IFRS -Fair Value- and Corporate Governance.html

- Doron,Nissim, 2003, " **Reliability of Bank Fair Value Disclosure for Loans** " , Review of Quantitative Finance and Accounting . Vol 20 , p.p 355-384 . Kluwer Academic Publishers, Netherlands.

- Evangelos kalapodas , Mary E. Thomson , 2006 , "C**redit risk assessment : a challenge for financial institiuations"** , IMA journal of management mathematics , Vol 17 , p.p 25- 46 .

- IFC, IIASP "2009", **Handbook of International Auditing , Assurance and Ethics Pronouncement**.2009 ed, International Federation of Accountants , New York , USA.

- Institute of International Finance, 2003 "IIF Response to the Third Consultative Paper of the Basel Committee on banking supervision July".

- Internet : // risk.IFCI.ch/139940.htm/ **accounting and disclosure last update** .

- IASB , IASCF, 2006 , "**International financial reporting standards 7: Financial instrument: Disclosure** ", IFRS2006, international

Accounting standard committee Foundation , London , online : http//iasb:org

- Gauri Bhat,2008 , "**Impact of Disclosure and Corporate Governance on the Association Between Fair Value Gains and Losses and Stock Returns in the Commercial Banking Industry"**, World Bank Policy Research Working Paper No. 3042 , Washington University, Working Paper Series . www.ssrn.com .

- Hand, D.J and Henley ,W.E , 1997 , "S**tatistical classification methods in consumer credit scoring** ", J.R.review , Vol 160 , p.p 523-541 .

- Jahangir alam, 2007, "**Financial disclosure in developing countries with special reference to Bangladesh"** , Belgium ,Ghent university . www.ssrn.com .

- Jakob ,dehaan , 2004 , "**The transparency & credibility of central bank"** , JCMS , volume 42, number 4 , p.p 775 .

- Joseph T.Wells ,2001, "**Uncovering Fraudulent Disclosure"** , Journal of accountancy , July 2001 , http://www.findarticles.com

- khaled dahawy ,Teresa Conover , 2007, "**Accounting Disclosure in companies listed on the Egyption stock exchange"** , middle eastern finance and economics ,issue 1.

- Larry deep and Craig Omer ,2000, " **Disclosing Disaggregated Information** " . Journal Of Accountancy , Vol 190 , issue 3 , p.47 .

- Lastra ,R.M. 2001 , "**How Much Accountability for Central Banks and Supervisors"** , central banking,Vol.12,pp.69-75 .

- Lewis, R and Pendrill, D. , 2000, " **Advanced Financial Accounting** " , financial times , prentice hall .

- Mary E. Barth , Greg Clinch , Toshi Shibano , 2001, " **Market Effects of Recognition and Disclosure"** , Columbia University , www.ssrn.com.

−Mitsuru Misawa , 2006, "**A comparative study of US and Japan bank directors duty of disclosure"** , Banking Law Journal, Vol. 123, No. 1, pp. 39-79

- Mohamed Hisham Hanifa , Hafiz-Majdi Ab. Rashid, 2005, "**The Determinants Of Voluntary Disclosures in Malaysia : The Case Of Internet Financial Reporting"** , International Islamic University Malaysia, Malaysia , Unitra E-Journal Vol. 2, No. 1 .

- Mikhail frolov ,2006, "**Bank credit risk disclosure in Japan"** . Journal of banking regulation, Vol.7, 314 , pp.222-242 .

- Mohammad Abu Nassar and Brain A. Rutherford . 2000, " **External Reporting in Less Developed Countries with Moderately Capital market : A study of Users Needs and Information Provision in**

**Jordan”** . Research in Accounting in Emerging Economics , Vol4 , pp227-246 .

- Ole-kristian hope ,2002, “**Disclosure practices , enforcement of accounting standards and analysts forecast accuracy : an international study”** , journal of accounting research conference 2002 . www.ssrn.com .

- Roberts C, Wectmman ,P, and Gordon, P , 2002 , “**International financial accounting : acomparative approach”** , prentichall , London .

- Waring,A. and Glendon,I.A. , 2002 ," **Managing Risk"** , International Thomson Press, Vol 42 ,pp.76 .

- Ursel, Baumann, Erlend, Nier, 2004, " **Disclosure, Volatility, and Transparency : An Empirical Investigation in to the Value of Bank Disclosure** ", FRBNY Economic Policy Review . September , p.p 31 – 45 .

- Wenying Jiangli , Haluk Unal , Chiwon Yom 2006, “**Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during the Asian Financial Crisis”** . FDIC Center for Financial Research Working paper , www.ssrn.com .

- Winkler,B. 2000, "**Which Kind of Trasparancy ? On the need for clarity in monetary policy making"** , ECB working paper No.26 .

قائمة الملاحق :

أ – ملحق الاستبانه

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**جامعة عمان العربية للدراسات العليا**

**كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا**

**قسم المحاسبة والتمويل**

**السادة / ...................... المحترم**

**تحية طيبة وبعد ...**

**انطلاقا من تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع وعملة التنمية ، أقوم بكتابة أطروحتي لنيل درجة الدكتوراه في موضوع يكتسب أهمية خاصة نظرا للظروف والتطورات التي تحدث حاليا ، وخاصة في ضوء الاقتصاد الجديد في عصر العولمة، وقد اخترت موضوعا للدراسة تحي عنوان:**

**نموذج مقترح لزيادة فاعلية الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك الأردنية**

**لذا آمل منكم بتعبئة الاستبيان المرفق، وإعطائه أهمية خاصة لما؛ له من تأثير في نتيجة البحث العلمي ، وخدمة اقتصادنا الوطني الأردني ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إجاباتكم ستعالج بسرية تامة ولخدمة أغراض البحث العلمي.**

**شاكر لكم حسن تعاونكم**

**وتفضلوا بقبول الاحترام**

**الباحث**

**محمد فوزي أبو الهيجاء**

**برنامج الدكتوراه في المحاسبة**

**القسم الأول: البيانات التعريفية**

**المؤهل العلمي**
- ☐ بكالوريوس
- ☐ درجة جامعية أعلى

**التخصص العلمي**
- ☐ محاسبة أو علوم مالية ومصرفية
- ☐ درجة جامعية أخرى

**المسمى الوظيفي**
- ☐ مدير مالي أو مسؤل مالي
- ☐ مدير أو مسؤل الائتمان
- ☐ محلل مالي
- ☐ أخرى، يرجى الذكر .............

**الخبرة العملية** ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5سنوات واقل من10 ☐ 10 سنوات فأكثر

**القسم الثاني : الموجه للعملاء**

| | أوافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. **يتم إتباع المعايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية** | | | | | |
| 2. **يتم قبول التقارير المالية من العميل بعد اعتماد وتوقيع المدقق الخارجي عليها.** | | | | | |
| 3. **تعد الملاحظات المضافة للتقارير المالية مهمة كأهمية التقارير نفسها .** | | | | | |
| 4. **هنالك حاجة للقروض بشكل دوري** | | | | | |
| 5. **5. يقوم البنك بطلب معلومات تاريخية حول البيانات المالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل عند تقديم طلب للحصول على قرض.** | | | | | |
| 6. **يقوم البنك بطلب مصادقات إضافية علاوة على تلك المقدمة من العميل، مثل المصادقات من الجهات الحكومية وغيرها .** | | | | | |
| 7. **يقوم البنك بطلب معلومات عن السياسة الائتمانية للعميل ( سياسات البيع الآجل ) التي يقدمها للغير .** | | | | | |

| | أوافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 8. يقوم البنك بطلب معلومات عن مبالغ التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل أو لم يستغل سقفها مع بيان أية قيود على استخدامها إن وجدت . | | | | | |
| 9. هنالك إفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة نشاطها عند التقدم بطلب الحصول على ائتمان مصرفي . | | | | | |

10. هل سبق أن تقدمت للبنوك الأخرى للحصول على ائتمان وتم رفض الطلب ( نعم، لا )، إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو سبب الرفض برأيكم ؟

....................................................................................................

..........................................................................................

11. هل تعتقد أن الإفصاح المحاسبي يختلف حسب نوع الائتمان المطلوب ؟ ( نعم ، لا ) ، إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع الائتمان الذي يحتاج لمستوى إفصاح عالي حسب رأيكم ؟

....................................................................................................

..........................................................................................

12. ما هي العوامل التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي من وجهة نظرك لتسهيل منحك الائتمان ؟

....................................................................................................

..........................................................................................

13. هل تفضل الاقتراض من البنوك ، أم بالتمويل الداخلي من خلال إصدار الأسهم أو تحويل الاحتياطيات مثلا ؟ وما هو السبب في ذلك برأيكم ؟

....................................................................................................

..........................................................................................

**14. هل تعتقد أن هنالك علاقة بين سداد القروض وطبيعة التدفقات النقدية لديك خلال العام ، وما هي الأوقات التي تفضل السداد بها خلال العام ؟**

..................................................................................................

..................................................................................................

......................

**15. ما هي المعلومات التي تتوقع أن يطلبها البنك منك من خلال القوائم المالية الخاصة بك .**

..................................................................................................

..................................................................................................

......................

**القسم الثالث : الموجه لمدراء الائتمان**

| | أوافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. تعد سلطة اتخاذ القرار لمنح الائتمان مركزية نوعا ما | | | | | |
| 2. تعتبر التقارير والقوائم المالية المقدمة من العميل كافية لمنح الائتمان | | | | | |
| 3. قيام العميل بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها يقلل من مجهودات البنك في فحص المركز المالي للعميل. | | | | | |
| 4. يعتبر موقف مدقق الحسابات ونوع التقرير الذي يصدره مهما في نظر البنك لمنح الائتمان | | | | | |
| 5. يتم طلب معلومات تاريخية حول البيانات المالية للعميل لمدة ثلاث سنوات سابقة. | | | | | |
| 6. من الضروري الاهتمام بإفصاح العميل عن سياسته الائتمانية ( سياسات البيع الآجل ) التي يقدمها لعملائه . | | | | | |
| 7. من الضروري الاهتمام بإفصاح العميل عن مبالغ التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها أو لم يستغل سقفها مع بيان أية قيود على استخدامها إن وجدت . | | | | | |
| 8. يقوم البنك بطلب مصادقات إضافية علاوة على تلك المقدمة من العميل، مثل المصادقات من الجهات الحكومية وغيرها لأغراض منح الائتمان. | | | | | |
| 9. من الضروري توافر إفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة نشاطها عند دراسة طلب الائتمان . | | | | | |
| 10. يقوم البنك بالطلب من العميل بالإفصاح عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك حجم الديون المعدومة للسنوات الثلاث السنوات إن توفر ذلك. | | | | | |
| 11. تعتبر دراسة سياسات الائتمان الخاصة بالعميل ضرورية وهامة لمنح الائتمان . | | | | | |

| | أوافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| **12. تعتبر دراسة سياسات التحصيل الخاصة بالعميل ضرورية وهامة لمنح الائتمان** | | | | | |
| **13. من الضروري دراسة سياسات التخزين الخاصة بالعميل عند دراسة الائتمان .** | | | | | |
| **14. تعد دراسة معدلات دوران الأصول المتداولة سريعة التمويل للنقدية الخاصة بالعميل ذات أهمية عند دراسة الائتمان .** | | | | | |

**القسم الرابع : الموجه للمحللين الائتمانيين**

| | أوافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. تعتبر البيانات المالية الأساسية والمتمثلة بالقوائم المالية للعميل كافية لعملية التحليل الائتماني. | | | | | |
| 2. تعد دراسة وتقييم السياسة الائتمانية للعميل من أهم الأعمال التي يوليها المحلل المالي اهتمامه عند تقييم نشاط العميل . | | | | | |
| 3. يساعد وجود بيانات تاريخية للعميل بتوفير مستوى أدق في عملية التحليل. | | | | | |
| 4. تعتبر الملاحظات الإضافية المرفقة بالتقارير المالية ذات أهمية كأهمية التقارير نفسها. | | | | | |
| 5. من الضروري المعرفة بطبيعة المنشاة ونشاطها وفهم المخاطر التي تصاحب هذا النشاط والظروف الاقتصادية السائدة عند دراسة وتحليل طلب منح الائتمان. | | | | | |
| 6. يعتبر الضمان المالي أفضل من الضمان النقدي عند منح الائتمان. | | | | | |
| 7. يقوم البنك بطلب معلومات إضافية من العميل من خلال قيام العميل بتعبئة النماذج البنكية الخاصة والمعدة لذلك. | | | | | |
| 8. يقوم البنك بطلب معلومات إضافية من العميل من خلال قيام العميل بتعبئة نماذج يعدها بنفسه لذلك. | | | | | |
| 9. تعتير السياسات والإجراءات في تقييم الائتمان المطلوب كافية لتحديد المخاطر الخاصة بالعميل . | | | | | |
| 10. من المناسب دراسة سلوك التكلفة وسلوك الإيرادات خلال العم المالي لمعرفة قدرة العميل على سداد الأقساط وفوائدها . | | | | | |
| 11. من واجب المحلل المالي أن يقوم باستقصاءات كافية ودراسة تفصيلية لنسب السيولة لتحديد المقدرة على الدفع من جانب العميل . | | | | | |

| | أوافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| **12. من المناسب أن تكون النسبة المعيارية لحقوق الملكية إلى مجموع مصادر الأموال 2 : 3** | | | | | |
| **13. من المناسب أن تكون النسبة المعيارية للمصادر الخارجية إلى إجمالي مصادر الأموال 1 : 3** | | | | | |
| **14. من المناسب أن تكون النسبة القياسية أو المعيارية بين المصادر الداخلية للتمويل والخارجية بما فيها القروض 2 : 1** | | | | | |
| **15. من الضروري أن يكون المحلل المالي على قدر مناسب من المعرفة بعلم التدقيق ، لما يقوم به من دراسة انتقادية للمركز المالي للعميل .** | | | | | |
| **16. يرتبط التحليل المالي بأهمية تحليل ودراسة الموقف الضريبي للعميل وبيان مدى انتظام العميل في سداد الضرائب المستحقة عليه .** | | | | | |

القسم الخامس : الموجه للمراقبين الماليين

- الإفصاح الذي يبرز السياسات والممارسات المحاسبية الخاصة بالمخاطر الائتمانية .

| | أوافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. تقوم البنوك باصدار تقارير افصاح خاصة تعنى بوجود معلومات عن المخاطر الائتمانية بحيث تتعدى تلك الموجودة في التقارير المالية السنوية . | | | | | |
| 2. تقوم البنوك بالافصاح عن السياسات المحاسبية والممارسات والاساليب المستخدمة في تحديد المخصصات ( البدلات ) الخاصة والعامة ، والافتراضات الرئيسية المستخدمة لتكوينها . | | | | | |
| 3. تقوم البنوك بالإفصاح عن طرق إدراك الدخل للأصول المنخفضة في الممارسات والسياسات المحاسبية للبنك. | | | | | |
| 4. تقوم البنوك بالإفصاح عن الأساليب التصحيحية الذاتية المستخدمة في التقليل من الاختلافات ما بين الخسائر المتوقعة أو المقدرة وتلك الحقيقية إن وجدت . | | | | | |
| 5. تقوم البنوك بالإفصاح عن التغيرات الحاصلة في سياسات وإجراءات التحصيل . | | | | | |
| 6. تقوم البنوك بالإفصاح عن التغيرات الحاصلة في سياسات وإجراءات إعادة الإقراض الموجودة . | | | | | |
| 7. تقوم البنوك بالإفصاح عن الأرباح التي يمكن تحقيقها مستقبلا ضمن قائمة الإيضاحات . | | | | | |
| 8. تقوم البنوك بالإفصاح عن الخسائر الطارئة التي لا تندرج ضمن بيان الدخل ويتم الإفصاح عنها من خلال الإيضاحات. | | | | | |
| 9. تقوم البنوك بالإفصاح عن المبالغ التي اعتبرت معدومة في فترة سابقة وتم تحصيلها واستردادها. | | | | | |
| 10. تقوم البنوك بالإفصاح عن الأساس المستخدم لتحديد القيمة الدفترية للقروض والدفعات المقدمة والتي لم يتحقق عنها أي فائدة. | | | | | |

| | أوافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 11. تقوم البنوك بالافصاح عن تقنيات واساليب ادارة الأصول التي استحقت ولم تسدد ، وكذلك الاصول التي انخفضت قيمتها . | | | | | |

- **الإفصاح الذي يبرز كفاءة وجودة ادارة مخاطر الائتمان .**

| | أوافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. تقوم البنوك بالافصاح عن البيانات الخاصة بالادارة والهيكلة والتنظيم المتعلقة بوحدة اعمال ادارة مخاطر الائتمان . | | | | | |
| 2. تقوم البنوك بالافصاح عن استخدامها لنماذج تقدير الائتمان وكذلك نماذج قياس مخاطر المحفظة الائتمانية . | | | | | |
| 3. تقوم البنوك بالافصاح عن الطرق المستخدمة للحد من والرقابة على التعرض للائتمان مثل حدود المخاطر وحدود التركز المسموحة . | | | | | |
| 4. تقوم البنوك بالإفصاح عن التركز الائتماني للعملاء الأفراد والمجموعات كل على حده ، مع وجود إفصاح عن كيفية تخصيص المسموحات( Allowances ) والجزء الغير موزع منها . | | | | | |
| 5. تقوم البنوك بالإفصاح عن الطرق والعمليات المستخدمة لتقييم مخاطر التركز الائتماني من حيث وصف عملية التقييم واحتمالية الإخفاق المعتمدة ودرجة توزيع المخاطر | | | | | |
| 6. تقوم البنوك بالإفصاح عن نماذج التقييم المستخدمة ( Credit scoring ) من حيث النوع والحجم . | | | | | |

| | أوافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 7. تقوم البنوك بالإفصاح عن نماذج قياس مخاطر الائتمان مثل نظام الباروميتر ، نظام التقييم الدوري ، نظام الاعتمادية ، ونظام الضغط ومعلومات تصف هذه النماذج . | | | | | |
| 8. تقوم البنوك بالإفصاح عن البيانات الكمية والنوعية الخاصة باستخدامها للمشتقات الائتمانية وغيرها من الادوات المتعلقة باعادة توزيع مخاطر الائتمان . | | | | | |
| 9. يقوم البنك بالافصاح عن اجمالي التعرضات الائتمانية على مستوى البنود الرئيسية للأصول بحيث تظهر مبالغ الأصول التي استحقت ولم تسدد وكذلك الأصول التي انخفضت قيمتها لكل بند من هذه البنود . | | | | | |
| 10. يقوم البنك بالافصاح عن تسويات التغير في المخصصات المتعلقة بانخفاض القيم الائتمانية . | | | | | |
| 11. يقوم البنك بالافصاح عن التعرضات الائتمانية والتي تكون فيها استحقاقات الفوائد أو غيرها من التدفقات النقدية المتعاقد عليها قد توقفت بسبب تدهور نوعية الائتمان . | | | | | |
| 12. يقوم البنك بالافصاح وبصورة موجزة عن التعرضات الائتمانية التي أعيدت هيكلتها خلال العام . | | | | | |
| 13. يقوم البنك بالافصاح عن مبالغ المخصصات العامة والخاصة ما أمكن بحيث يكون الافصاح على مستوى بنود الأصول الرئيسية . | | | | | |

- **الإفصاح الذي يشير الى التحكم وضبط درجة المخاطر الائتمانية**

| | أوافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| **1. تقوم البنوك بالافصاح عن الضمانات والتأمينات المأخوذة مقابل الائتمان الممنوح .** | | | | | |
| **2. تقوم البنوك بالإفصاح عن الطرق والعمليات المستخدمة لتقييم مخاطر التركز الائتماني من حيث وصف عملية التقييم واحتمالية الإخفاق المعتمدة ودرجة توزيع المخاطر** | | | | | |
| **3. تقوم البنوك بالإفصاح عن الادوات والممارسات المستخدمة لادارة الانكشافات الائتمانية من حيث الاهداف والاستراتيجيات والقيمة المسجلة والسوقية .** | | | | | |
| **4. تقوم البنوك بالإفصاح عن حجم المخاطر الائتمانية المشتراه أو المباعة ومقسمة حسب نوع الاداة وطريقة التسجيل ( التحوط المحاسبي ) .** | | | | | |
| **5. تقوم البنوك بالإفصاح عن عمليات بيع اصول معينة تكون تحت مسؤولية البنك بالدفع في حال ان المقترض الأصلي قد اهمل أو اخفق بالدفع ( الاصول والرهونات العقارية ) .** | | | | | |
| **6. تقوم البنوك بالإفصاح عن ملخص الالتزامات التعاقدية من جانب العميل ومقدار هذه الالتزامات والخسائر المتوقعة منها اذا حدث هنالك اخلال من العميل بالدفع .** | | | | | |
| **7. تقوم البنوك بالإفصاح عن عملية تخصيص او توزيع رأس المال على أنواع الائتمان المختلفة ، وبصورة تقابل مقاييس التصنيف الداخلي لمنح الائتمان .** | | | | | |
| **8. تقوم البنوك بالإفصاح عن الفوائد المستحقة غير المدفوعة والمتأتية من تدهور الائتمان الممنوح .** | | | | | |

ملحق 2– تعليمات البنك المركزي الاردني

**تعليمات البنك المركزي الأردني لسنة 2007 :**

اصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ 5/ 9 / 2007 تعميمه رقم (9025/1/10) والمتعلــق بالمتطلبات الجديدة للمعيار رقم (7) المتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية والتعديلات التــي طرأت على بعض المعايير الأُخرى . مشيرا إلى العمل بهذا التعميم اعتبارا من تاريخه ويُلغى العمل بالتعاميم التالية:

- (19662/2/10) تاريخ 2001/12/6.
- (12985/1/10) تاريخ 2005/12/15.
- (12341/10) تاريخ 2006/12/27.

- مُراعاة أن تشتمل الإيضاحات على الإفصاح عن المُعــاملات مــع الأطــراف ذوي العلاقة بالشركات التابعة للبنك إضافةً إلى الإفصاح عن المُعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك نفسه.

1- معلومات عامة

- ان البنك شركة مساهمة عامة أردنية / فرع لبنك (اسم البنــك الأم وبلــد المقــر والعنــوان والجنسية) تأسس بتاريخ ................... بموجــب قــانون الــشركات رقــم ........... لــسنة .......................0 ومركزه الرئيسي في مدينة عمـــــان.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكــة وعددها .......... وخارجها وعددها ......... والشركات التابعة له.

- (تذكر الأسواق المالية المدرج بها أسهم البنك الأردني)

- تم إقرار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم ( ) بتــاريخ …….. وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين (للبنوك الأردنية).

- تم إقرار البيانات المالية من الإدارة الاقليمية للبنك بتاريخ ……………..(للبنــوك غيــر الأردنية).

**2- أهم السياسات المحاسبية:**

أسس إعداد البيانات المالية:

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عــن مجلــس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عــن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الاردني .

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبــدأ التكلفــة التاريخيــة، باســتثناء الموجــودات / المطلوبات المالية للمتاجرة والموجودات /المطلوبات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خــلال بيــان الدخل والموجودات المالية المتوفرة للبيع والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانــات المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير فــي قيمتها العادلة.

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار البيانات المالية الموحدة والذي يمثــل العملــة الرئيــسية للبنك.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها في السنة الــسابقة بإستثناء ما هو مبين أدناه.

**التغييرات في السياسات المحاسبية**

(تذكر تفاصيل التغييرات في السياسات المحاسبية واثرها على البنك، مع تحديد رقم المعيار/التعديل/التفسير نتيجة تطبيق ما يلي )

أ – المعايير الجديدة

ب– التعديلات والتفسيرات على المعايير القائمة

ج – التفسيرات الصادرة وغير سارية المفعول بعد

د – المعايير التي تم تطبيقها مبكراً

تم تسجيل أثر التعديلات التالية ضمن بند الارباح المدورة كما في أول كانون الثاني (تذكر السنة السابقة) و(تذكر السنة الحالية) الواردة ضمن حقوق الملكية في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

(يذكر تفاصيل التغيرات التي تم إجراءها بأثر رجعي)

**أسس توحيد البيانات المالية**

– تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك والشركة/الشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة/ للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من انشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركة/الشركات التابعة. (يتم ذكر أسماء جميع الشركات التابعة، مبلغ رأسمالها، نسبة الملكية، طبيعة عمل الشركة، مكان عملها وتاريخ التملك).

– يتم اعداد البيانات المالية للشركة/للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، اذا كانت الشركة/الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم اجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة/ للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركة/ الشركات التابعة في بيان الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركة/ الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة/ الشركات التابعة التي تم التخلص منها في بيان الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركة/ الشركات التابعة.
- تمثل حقوق الاقلية ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركة/ الشركات التابعة.
- في حال اعداد بيانات مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة / الشركات التابعة بالتكلفة.

**معلومات القطاعات**

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

**موجودات مالية للمتاجرة**

- ( يذكر تعريف هذه الموجودات المالية وطبيعتها بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية) .
- يتم تسجيل الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على بيان الدخل عند الشراء)، ويعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل في نفس فترة حدوث التغير بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتجة عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.

- يتم تسجيل الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في بيان الدخل.

(لا يجوز اعادة تصنيف اي موجودات مالية من أو الى هذا البند، ولا يجوز تصنيف أي ادوات ملكية ليس لها اسعار في اسواق نشطة وتداولات نشطة في هذا البند، ويقصد بالتداول النشط ان يتم تداول هذه الأدوات خلال فترة ثلاثة اشهر من تاريخ الإقتناء)

**مطلوبات مالية للمتاجرة :**

( في حال وجود مثل هذه المطلوبات فيتم ذكر تعريفها وطبيعتها ومكوناتها والسياسة المحاسبية الخاصة بها وبما يتفق تماما مع معايير المحاسبة الدولية مع ضرورة ادراج البند الخاص بها على وجه القوائم المالية وكذلك الايضاحات الخاصة بها) .

**موجودات/ مطلوبات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل**

( في حال وجود مثل هذه الموجودات/ المطلوبات فيتم ذكر تعريفها وطبيعتها ومكوناتهاوالسياسة المحاسبية الخاصة بها وبما يتفق تماما مع معايير المحاسبة الدولية مع ضرورة ادراج البنود الخاصة بها على وجه القوائم المالية وكذلك الايضاحات الخاصة بها) .

**تسهيلات ائتمانية مباشرة**

- يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في بيان الدخل.

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني.

– يتم شطب التسهيلات الإئتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي – إن وجد – الى بيان الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

(التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الاساس او جرى اقتناؤها وليس لها اسعار سوقية في اسواق نشطة)

**موجودات مالية متوفرة للبيع**

– ( يذكر تعريف هذه الموجودات وطبيعتها وكذلك الاسس المتبعة لتصنيف الموجودات المالية في هذا البند وبما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية) .

- يتم تسجيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدني في قيمتها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في حقوق الملكية والتي تخص هذه الموجودات. يمكن استرجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقا في بيان الدخل اذا ما تبين بموضوعية ان الزيادة في القيمة العادلة قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسائر التدني،حيث يتم استرجاع خسائر التدني لادوات الدين من خلال بيان الدخل، في حين يتم استرجاع خسائر التدني في أسهم الشركات من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.

– يتم تسجيل الارباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع في بيان الدخل. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الملكية في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

- يتم تسجيل الفوائد المكتسبة من الموجودات المالية المتوفرة للبيع في بيان الدخل بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية كما يسجل التدني في قيمة هذه الموجودات في بيان الدخل عند حدوثه.

- تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل اي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

( لا يجوز اعادة تصنيف اية موجودات مالية من أو الى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية)

**موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق**

- ( يذكر تعريف هذه الموجودات المالية وطبيعتها بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية) .

- يتم تسجيل الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة (القيمة العادلة) مضافاً اليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي الى عدم امكانية استرداد الاصل او جزء منه.ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

(الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة او محددة، وتتوفر لدى البنك النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق)

(لا يجوز اعادة تصنيف اية موجودات مالية من أو الى هذا البند الا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية)

**الاستثمارات العقارية**

تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم، ويتم استهلاكها على مدى عمرها الإنتاجي بنسب تتراوح بين ___٪ إلى ___٪. يتم تسجيل اي تدني في قيمتها في بيان الدخل. يتم تسجيل الايرادات أو المصاريف التشغيلية لهذه الاستثمارات في بيان الدخل.

(يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة في ايضاح الموجودات الأخرى)

**المكافآت المرتبطة بالأسهم**

(يتم الافصاح عن السياسة المتبعة للاعتراف وقياس مكافآت الموظفين المرتبطة بأسهم البنك)

**السندات القابلة للتحويل الى أسهم**

( يتم الافصاح عن شروط التعاقد المتعلقة بها وطريقة الاعتراف والقياس)

**3 - استخدام التقديرات**

يتم الإفصاح بشكل محدد عن:

1- الاجتهادات والفرضيات التي قامت بها الادارة خلال تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها اثر جوهري في الاعتراف بالأرصدة المسجلة في البيانات المالية.

2- الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأمور غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن ان تؤدي الى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية خلال السنة المالية القادمة.

دينار

| الاجمالي | الحكومة والقطاع العام | الشركات | | القروض العقارية | الافراد | ارقام المقارنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الصغيرة والمتوسطة | الشركات الكبرى | | | |
| | | | | | | **الرصيد في بداية السنة** |
| | | | | | | **(الفائض) المقتطع خلال السنة من الإيرادات** |
| | | | | | | **المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)** |
| | | | | | | **الرصيد في نهاية السنة** |

(يتم الافصاح عن اجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون أعلاه المحتسبة على أساس العميل الواحد وتلك المحتسبة على أساس المحفظة) (تفصل حسب كل محفظة).

بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ ............. دينار مقابل ........... دينار للسنة السابقة.

**الفوائد المعلقة**

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

دينار

| الاجمالي | الحكومة والقطاع العام | الشركات | | القروض العقارية | الافراد | ارقام السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الصغيرة والمتوسطة | الشركات الكبرى | | | |
| | | | | | | **الرصيد في بداية السنة** |
| | | | | | | **يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة** |
| | | | | | | **ينزل: الفوائد المحولة للايرادات** |
| | | | | | | **ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها** |
| | | | | | | **الرصيد في نهاية السنة** |

دينار

| ارقام السنة | الافراد | القروض العقارية | الشركات | | الحكومة والقطاع العام | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الشركات الكبرى | الشركات الصغيرة والمتوسطة | | |
| الرصيد في بداية السنة | | | | | | |
| يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة | | | | | | |
| ينزل: الفوائد المحولة للايرادات | | | | | | |
| ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها | | | | | | |
| الرصيد في نهاية السنة | | | | | | |

9 – موجودات مالية متوفرة للبيع

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

| | أرقام السنة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| **موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية:** | | |
| **اذونات خزينة حكومية** | | |
| **سندات مالية حكومية وبكفالتها** | | |
| **سندات واسناد قروض شركات** | | |
| **سندات مالية اخرى** | | |
| **أسهم شركات** | | |
| **استثمارات أخرى** | | |
| **مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية** | | |
| **موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية:** | | |
| **اذونات خزينة حكومية** | | |
| **سندات مالية حكومية وبكفالتها** | | |
| **سندات واسناد قروض شركات** | | |
| **سندات مالية أخرى** | | |
| **أسهم شركات** | | |
| **استثمارات أخرى** | | |
| **مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية** | | |
| **مجموع الموجودات المالية المتوفرة للبيع** | ======== | ======== |
| **تحليل السندات والاذونات:** | | |
| **ذات عائد ثابت** | | |
| **ذات عائد متغير** | | |
| **المجموع** | ======== | ======== |

(يتم الافصاح عن أية موجودات مالية خاضعة لاتفاقيات بيع مع اعادة شراء وبشكل مقارن)

(يتم الافصاح عن الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة بسبب عدم امكانية تحديد قيمتها العادلة وبشكل مقارن)

(يتم الافصاح عن القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع المرهونة وبشكل مقارن، مع الاشارة بأن هذه الموجودات معاد تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة- ايضاح رقم (11).

10 - موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

| | أرقام السنة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| **موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية:** | | |
| **اذونات خزينة حكومية** | | |
| **سندات مالية حكومية وبكفالتها** | | |
| **سندات واسناد قرض شركات** | | |
| **سندات مالية أخرى** | | |
| **مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية** | | |
| **موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية:** | | |
| **اذونات خزينة حكومية** | | |
| **سندات مالية حكومية وبكفالتها** | | |
| **سندات واسناد قرض شركات** | | |
| **سندات مالية أخرى** | | |
| **مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية** | | |
| **مجموع موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق** | | |
| **ينزل: مخصص التدني في القيمة** | | |
| **صافي الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق** | | |
| **تحليل السندات والاذونات:** | | |
| **ذات عائد ثابت** | | |
| **ذات عائد متغير** | | |
| **المجموع** | | |
| | ======= | ======= |

(يتم الافصاح عما اذا كانت الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق لها دفعات ثابتة أو محددة وعن آجال الاستحقاق)

(يتم الافصاح عن مبلغ الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق المرهونة، وبشكل مقارن، مع الاشارة بأن هذه الموجودات معاد تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة- ايضاح رقم(11).

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على مخصص التدني في قيمة الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

| | أرقام السنة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| **رصيد بداية السنة** | | |
| **الزيادة خلال السنة** | | |
| **النقص خلال السنة** | | |
| **رصيد نهاية السنة** | | |
| | ======== | ======== |

**11- الموجودات المالية المرهونة:**

| البيان | الموجودات المالية المرهونة | | المطلوبات المرتبطة بها | |
|---|---|---|---|---|
| | أرقام السنة | أرقام المقارنة | أرقام السنة | أرقام المقارنة |
| | دينار | دينار | دينار | دينار |
| **موجودات مالية متوفرة للبيع** | | | | |
| **موجودات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق** | | | | |
| **أخرى(تذكر)** | | | | |
| **المجموع** | | | | |

(يتم الافصاح عن مبررات وشروط وآجال كل من الرهونات المدرجة أعلاه بشكل مفصل)

12- استثمارات في شركات حليفة
(تذكر أسماء جميع الشركات الحليفة (كل على حده) وبلد تأسيس كل منها أو بلد الإقامة ونسبة الملكية ونسبة حقوق التصويت وطبيعة النشاط وتاريخ البيانات المالية المعتمدة لتلك الشركات وقيمة الاستثمار وحصة البنك من الأرباح (الخسائر) في كل منها والقيمة العادلة للاستثمار).

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الإستثمار في الشركات الحليفة:

| | أرقام السنـــــة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينــــــــار | دينــــــــار |
| **الرصيد في بداية السنة** | | |
| **حصة البنك من أرباح (خسائر) السنة قبل الضريبة** | | |
| **حصة البنك من الضرائب** | | |
| **توزيعات أسهم مقبوضة** | | |
| **أثر تغير أسعار صرف العملات** | | |
| **الرصيد في نهاية السنة** | ======== | ======== |

| | أرقام السنـــــة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينــــــــار | دينــــــــار |
| **- حصة البنك من موجــودات ومطلوبــات وايــرادات الشركات الحليفة** | | |
| **مجموع الموجودات** | | |
| **مجموع المطلوبات** | | |
| **صافي الموجودات** | | |
| **مجموع الايرادات** | | |

**13**- استثمارات في شركات تابعة وحليفة (في البيانات المالية غير الموحدة فقط)
(تذكر أسماء جميع الشركات (كل على حده) وبلد تأسيس كل منها أو بلــد الإقامــة ونــسبة الملكيــة وحقوق التصويت وطبيعة النشاط وتاريخ البيانات المالية المعتمدة لتلك الــشركات وتــاريخ التملــك وتكلفة الإستثمار وقيمته العادلة).

**14 - موجودات ثابتة**

يتم الافصاح عن:

- أي رهونات أو وقوعات أو قيود على ملكية الموجودات الثابتة وقيمة المطلوبات المتعلقة بها يتضمن طبيعة وقيمة الموجودات المرهونة كضمان، إن وجدت.
- أي موجودات مستأجرة تنتهي بالتملك.
- أي انخفاض في قيمة الموجودات والاستهلاك الإضافي المستدرك لذلك.
- أي التزامات مالية لاقتناء موجودات ثابتة .
- أي تعويضات من طرف ثالث.
- تكلفة الموجودات الثابتة المستهلكة بالكامل.

**16 - موجودات أخرى**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

| | أرقام السنـــــة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينــــــــار | دينــــــــار |
| **فوائد وإيرادات برسم القبض** | | |
| **مصروفات مدفوعة مقدماً** | | |

| | | |
|---|---|---|
| **استثمارات عقارية – صافي بعد الاستهلاك *** | | |
| **موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة** | | |
| **أخرى** | ___________ | ___________ |
| **المجمـــــــــــــوع** | | |
| | ======== | ======== |

* بلغت القيمة العادلة لهذه الاستثمارات ...... دينار بتاريخ البيانات المالية (مقابل ......... دينار في نهاية السنة السابقة).

(يتم الإفصاح عن طريقة وأسس تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية والجهة التي قامت بـــالتقييم في تاريخ البيانات المالية).
فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

| | أرقام السنة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | **عقارات مستملكة** | **موجودات مستملكة أخرى *** | **المجموع** | **أرقام المقارنة** |
| | **دينـــار** | **دينـــار** | **دينـــار** | **دينـــار** |
| **رصيد بداية السنة** | | | | |
| **إضافات** | | | | |
| **استبعادات** | | | | |
| **خسارة التدني** | | | | |
| **رصيد نهاية السنة** | | | | |
| | ======= | ======= | ======= | ======= |

* **تذكر بالتفصيل**

**20**- أموال مقترضة

- يتم الافصاح عن مجموع المبالغ التي تم إعادة إقراضها وسعر فائدة اعادة الإقراض.
- يتم الافصاح عن المبالغ المتعلقة بعقود البيع وإعادة الشراء.
- يتم الافصاح بشكل منفصل عن القروض ذات الفائدة الثابتة والقروض ذات الفائـــدة المتغيـــرة وأية قروض بدون فوائد.

21- سندات دين
(يتم الافصاح عن قيمة وأجل أي سندات او فوائد استحقت خلال السنة ولم تسدد بتاريخها واسباب ذلك، ورصيدها الحالي ان وجدت. كما يتم الافصاح عن أي عمليات هيكلة تمت على السندات خلال العام)

- احتياطي المخاطر المصرفية العامة -
يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني.

- ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

| اسم الاحتياطي | المبلغ | طبيعة التقييد |
|---|---|---|
| | دينار | |

**29**- فروقات ترجمة عملات أجنبية
هي فروقات ناتجة عن ترجمة صافي الاستثمار في الشركات الأجنبية التابعة والفروع الخارجية عند توحيد البيانات المالية للبنك وبيان الحركة عليها كما يلي:

| | أرقام السنة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| **الرصيد في بداية السنة** | | |
| **الاضافات (الاستبعادات) خلال السنة** | | |
| **ما حول الى بيان الدخل** | | |
| **الرصيد في نهاية السنة** | | |
| | ======== | ======== |

**30**- التغير المتراكم في القيمة العادلة
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

| | أرقام السنة | | | | | أرقام المقارنة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | موجودات مالية متوفرة للبيع | | | مشتقات التحوط | المجموع | موجودات مالية متوفرة للبيع | | | مشتقات التحوط | المجموع |
| | أسهم | سندات | أخرى (تذكر بالتحديد) | | | أسهم | سندات | أخرى (تذكر بالتحديد) | | |
| | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار |
| **الرصيد في بداية السنة** | | | | | | | | | | |
| **فرق تقييم مشتقات التحوط** | | | | | | | | | | |
| **أرباح** | | | | | | | | | | |

(خسائر) غير متحققة
مطلوبات ضريبية مؤجلة
(أرباح) خسائر متحققة منقولة لبيان الدخل
ما تم قيده في بيان الدخل بسبب تدني في القيمة
ما تم استرجاعه من خسارة تدني الاسهم
الرصيد في نهاية السنة *

* يظهر التغير المتراكم في القيمة العادلة بالصافي بعد تنزيل المطلوبات الضريبية المؤجلة بمبلغ ______ دينار (مقابل ______دينار للسنة السابقة).

**31- أرباح مدورة (خسائر متراكمة)**

(يتم الإفصاح عن اية مبالغ يحظر التصرف بها بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني، مثل قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة، كلفة أسهم الخزينة القائمة....الخ)

**32- أرباح مقترح توزيعها**

بلغت نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين للعام الحالي ( ٪) أو ما يعادل(.....) دينار، وهذه النسبة خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين، في حين بلغت نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين في العام السابق ( ٪) أو ما يعادل (......) دينار.

**33- الفوائد الدائنة**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

| | أرقام السنة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|

| | دينـــــــار | دينـــــــار |
|---|---|---|
| تسهيلات ائتمانية مباشرة:<br>للافراد (التجزئة): | | |
| حسابات جارية مدينة | | |
| قروض وكمبيالات | | |
| بطاقات الائتمان | | |
| أخرى(تذكر) | | |
| القروض العقارية | | |
| الشركات | | |
| الشركات الكبرى | | |
| حسابات جارية مدينة | | |
| قروض وكمبيالات | | |
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | | |
| حسابات جارية مدينة | | |
| قروض وكمبيالات | | |
| الحكومة والقطاع العام | | |
| أرصدة لدى بنوك مركزية | | |
| أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية | | |
| موجودات مالية للمتاجرة | | |
| موجودات مالية متوفرة للبيع | | |
| موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق | | |
| أخـــــرى(تذكر) | ___________ | ___________ |
| المجمـــــوع | | |
| | ======== | ======== |

**34- الفوائــــد المدينــــــة**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

| | أرقام السنـــــة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينـــــار | دينـــــار |
| ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية | | |
| ودائع عملاء: | | |
| حسابات جارية وتحت الطلب | | |
| ودائع توفير | | |
| ودائع لأجل وخاضعة لإشعار | | |
| شهادات إيداع | | |
| أخـــرى | | |
| تأمينات نقدية | | |
| أموال مقترضة | | |
| سندات دين | | |
| قروض ثانوية | | |

| | | |
|---|---|---|
| رسوم ضمان الودائع | | |
| أخـــــرى | | |
| المجمــــوع | | |
| | ======== | ======== |

**35- صافي إيرادات العمولات**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

| | أرقام السنـــة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينـــــار | دينـــــار |
| **عمولات دائنة:** | | |
| عمولات تسهيلات مباشرة | | |
| عمولات تسهيلات غير مباشرة | | |
| عمولات أُخرى (تذكر) | | |
| ينزل: عمولات مدينة | | |
| | - | |
| صافي ايرادات العمولات | | |
| | ======== | ======== |

**36- ارباح (خسائر ) عملات اجنبية:**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

| | أرقام السنـــة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينـــــار | دينـــــار |
| ناتجة عن التداول / التعامل | | |
| ناتجة عن التقييم | | |
| المجموع | | |
| | ======== | ======== |

**37- أرباح (خسائر) موجودات مالية للمتاجرة**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

| | أرباح (خسائر) متحققـــة | أرباح (خسائر) غير متحققة | عوائد توزيعات أســهم | مجمــــوع |
|---|---|---|---|---|
| | دينـــــار | دينـــــار | دينـــــار | دينـــــار |
| أرقام السنة | | | | |
| أذونات خزينة وسندات | | | | |
| أسهم شركات | | | | |
| أخرى | | | | |
| المجموع | | | | |
| | ====== | ======= | ======== | ======= |
| أرقام المقارنة | | | | |
| أذونات خزينة وسندات | | | | |
| أسهم شركات | | | | |

المجموع

======= ======== ======= ======

**38- ارباح (خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

| | أرقام السنة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| **عوائد توزيعات اسهم شركات** | | |
| **ارباح (خسائر) بيع موجودات مالية متوفرة للبيع** | | |
| **ينزل: خسائر تدني موجودات مالية متوفرة للبيع** | | |
| **يضاف: خسائر تدني مسترجعة (سندات)** | | |
| **المجموع** | ========= | =========== |

**39- أرباح موزعة من شركات تابعة وحليفة (في البيانات المالية غير الموحدة فقط)**

**ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:**

| إسم الشركة | نسبة الملكية | نسبة التوزيع | ارباح موزعة: أرقام السنة | ارباح موزعة: أرقام المقارنة |
|---|---|---|---|---|
| | ٪ | ٪ | دينار | دينار |
| **أ- شركات تابعة** | | | | |
| | | | - | |
| | | ======== | ======== | ======== |
| **ب- شركات حليفة** | | | | |
| | | ======== | ======== | ======== |

**40- إيرادات أخرى**

**إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:**

| | أرقام السنة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| **(تذكر بالتفصيل)** | دينار | دينار |

| | | |
|---|---|---|
| | ________ | ________ |
| | ======== | ======== |

**41- نفقات الموظفين**

**ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:**

| | أرقام السنـــة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينـــار | دينـــار |
| رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين | | |
| مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي | | |
| مساهمة البنك في صندوق الادخار | | |
| تعويض نهاية الخدمة للموظفين | | |
| نفقات طبية | | |
| تدريب الموظفين | | |
| مياومات سفر | | |
| أخرى (تذكر بالتفصيل) | | ________ |
| المجمــــوع | - | |
| | ======== | ======== |

**42- مصاريف أخرى**

**ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:**

**(تذكر بالتفصيل)**

| | أرقام السنـــة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينـــار | دينـــار |
| | ======== | ======== |

**43- حصة السهم من ربح (خسارة) السنة( مساهمي البنك)**

**ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:**

| | أرقام السنـــة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينـــار | دينـــار |
| ربح (خسارة) السنة | | |
| المتوسط المرجح لعدد الأسهم | ________ | ________ |
| حصة السهم من ربح (خسارة) السنة (مساهمي البنك) | | |
| اساسي | | |
| مخفض | | |
| | ========= | ========= |

**44- النقد وما في حكمه**

**ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:**

| | أرقام السنة | أرقام المقارنة |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر | | |
| يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر | | |
| ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر | | |
| أرصدة مقيدة السحب | | |
| | - | - |
| | ======== | ======== |

**45- مشتقات أدوات مالية**

**ان تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية العام هي كما يلي:**

**آجال القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق**

| | قيمة عادلة موجبة | قيمة عادلة سالبة | مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية) | خلال 3 اشهر | من 3 – 12 اشهر | من سنة الى 3 سنوات | أكثر من ثلاث سنوات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أرقام السنة | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار |
| مشتقات تحوط للقيمة العادلة | | | | | | | |
| | – | | | | | | |
| مشتقات تحوط للتدفقات النقدية | | | | | | | |
| | – | | | | | | |
| مشتقات تجوط لصافي إلاستثمار في وحدات أجنبية | | | | | | | |
| | – | | | | | | |
| | – | | | | | | |
| مشتقات مالية للمتاجرة | | | | | | | |
| | – | | | | | | |
| | – | | | | | | |
| أرقام المقارنة | | | | | | | |
| مشتقات تحوط للقيمة العادلة | | | | | | | |
| | – | | | | | | |
| | – | | | | | | |
| مشتقات تحوط للتدفقات النقدية | | | | | | | |
| | – | | | | | | |
| | – | | | | | | |
| مشتقات تجوط لصافي إلاستثمار في وحدات أجنبية | | | | | | | |
| | – | | | | | | |

**مشتقات مالية للمتاجرة**

تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان.

(يتم الافصاح عن الموجودات / المطلوبات المالية التي تم التحوط لها وطبيعة التحوطات والمخاطر المتحوط لها والهدف من التحوط وادوات التحوط لكل نوع من انواع التحوطات، كما يتم الافصاح عن الارباح والخسائر لادوات التحوط للقيمة العادلة والارباح والخسائر للبنود المتحوط لها)

**48- ادارة المخاطر**

(يقوم البنك بالافصاح عن معلومات تساعد مستخدمي البيانات المالية في تقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها البنك والناشئة عن الادوات المالية كما بتاريخ البيانات المالية وكما يلي:-

أولاً: الافصاحات الوصفية:

يتم الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك(مثل، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر العمليات، ....الخ) بحد أدنى عن ما يلي:

1- التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها.

2- سياسات واجراءات البنك في قبول، قياس، مراقبة، ضبط المخاطر، مثل:

أ - هيكلية وتنظيم وظيفة إدارة المخاطر في البنك، بما فيها شرح لعناصر الاستقلالية والمساءلة لهذه الوظيفة

ب - نطاق وطبيعة أنظمة قياس وأنظمة تقارير المخاطر

ج - سياسات البنك للتحوط أو تخفيف المخاطر، بما في ذلك سياسات واجراءات الحصول على الضمانات.

د - إجراءات ضبط المخاطر والرقابة على الفاعلية المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر.

3 - السياسات والاجراءات المتبعة لتجنب التركز فى المخاطر

[يتم الافصاح عن أي تغيرات فى الافصاحات الوصفية أعلاه عن الفترة السابقة وأسباب ذلك. والتى قد تكون ناتجة عن تغيير حجم التعرض للمخاطر أو طرق ادارتها].

**ثانياً: الافصاحات الكمية:**

(48/أ) مخاطر الائتمان

(بعد ادراج الافصاحات الوصفية المتعلقة بمخاطر الائتمان يتم ادراج الافصاحات الكمية التالية)

1- التعرضات لمخاطر الائتمان ( بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى)

| | أرقام السنة/ دينار | أرقام مقارنة/ دينار |
|---|---|---|
| بنود داخل الميزانية | | |
| أرصدة لدى بنوك مركزية | | |
| أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية | | |
| ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية | | |
| التسهيلات الائتمانية: | | |
| للأفراد | | |
| القروض العقارية | | |

| | | |
|---|---|---|
| للشركات | | |
| الشركات الكبرى | | |
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) | | |
| للحكومة والقطاع العام | | |
| سندات وأسناد وأذونات: | | |
| ضمن الموجودات المالية للمتاجرة | | |
| ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع | | |
| ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق | | |
| مشتقات أدوات مالية | | |
| الموجودات المالية المرهونة(أدوات الدين) | | |
| الموجودات الأخرى | | |
| | | |
| بنود خارج الميزانية | | |
| كفالات | | |
| اعتمادات | | |
| قبولات | | |
| سقوف تسهيلات غير مستغلة | | |
| الاجمالي | | |

(يتم الافصاح عن ووصف الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان الاخرى مقابل التعرضات الائتمانية الواردة في الجدول أعلاه).

2- **(يتم الإفصاح عن تصنيف التسهيلات حسب درجة مخاطرتها وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني ومعايير المحاسبة الدولية.**

**تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:**

| **ارقام السنة/ دينار** | **الافراد** | **القروض العقارية** | **الشركات** | | **الحكومة والقطاع العام** | **البنوك والمؤسسات المصرفية الاخرى** | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | **الشركات الكبرى** | **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** | | | |
| **متدنية المخاطر** | | | | | | | |
| **مقبولة المخاطر** | | | | | | | |
| **منها مستحقة(*):** | | | | | | | |
| **لغاية 30 يوم** | | | | | | | |
| **من 31 لغاية 60 يوم** | | | | | | | |
| **تحت المراقبة** | | | | | | | |
| **غير عاملة:** | | | | | | | |
| **دون المستوى** | | | | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مشكوك فيها | | | | | | | |
| هالكة | | | | | | | |
| المجموع | | | | | | | |
| يطرح: فوائد معلقة | | | | | | | |
| يطـــرح: مخـــصص التدني | | | | | | | |
| الصافي | | | | | | | |

| ارقام المقارنة/ دينار | الافراد | القروض العقارية | الشركات | | الحكومة والقطاع العام | البنوك والمؤسسات المصرفية الاخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الشركات الكبرى | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | | | |
| متدنية المخاطر | | | | | | | |
| مقبولة المخاطر | | | | | | | |
| منها مستحقة(*): | | | | | | | |
| لغاية 30 يوم | | | | | | | |
| من 31 لغايـــة 60 يوم | | | | | | | |
| تحت المراقبة | | | | | | | |
| غير عاملة: | | | | | | | |
| دون المستوى | | | | | | | |
| مشكوك فيها | | | | | | | |
| هالكة | | | | | | | |
| المجموع | | | | | | | |
| يطرح: فوائد معلقة | | | | | | | |
| يطـــرح: مخـــصص التدني | | | | | | | |
| الصافي | | | | | | | |

(*) (يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبـــر حـــساب الجاري مدين مستحق اذا تجاوز السقف).

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

| أرقام السنة/ دينار | الافراد | القروض العقارية | الشركات | | الحكومة والقطاع العام | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الضمانات مقابل: | | | الشركات الكبرى | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | | |
| متدنية المخاطر | | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مقبولة المخاطر | | | | | | |
| تحت المراقبة | | | | | | |
| غير عاملة: | | | | | | |
| دون المستوى | | | | | | |
| مشكوك فيها | | | | | | |
| هالكة | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |
| منها: | | | | | | |
| تأمينات نقدية | | | | | | |
| كفالات بنكية مقبولة | | | | | | |
| عقارية | | | | | | |
| أسهم متداولة | | | | | | |
| سيارات وآليات | | | | | | |

| أرقام المقارنة/ دينار | الافراد | القروض العقارية | الشركات | | الحكومة والقطاع العام | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الضمانات مقابل: | | | الشركات الكبرى | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | | |
| متدنية المخاطر | | | | | | |
| مقبولة المخاطر | | | | | | |
| تحت المراقبة | | | | | | |
| غير عاملة: | | | | | | |
| دون المستوى | | | | | | |
| مشكوك فيها | | | | | | |
| هالكة | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |
| منها: | | | | | | |
| تأمينات نقدية | | | | | | |
| كفالات بنكية مقبولة | | | | | | |
| عقارية | | | | | | |
| أسهم متداولة | | | | | | |
| سيارات وآليات | | | | | | |

**لأغراض تعبئة الجدول أعلاه يتم ادراج قيمة الضمانات أخذاً بالاعتبار أن لا تزيد عن مبلغ الـدين لكل عميل افرادياً.**

**الديون المجدولة:**

**هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أُصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة،**

**وقد بلغ اجماليها كما في نهاية السنة الحالية ....... دينار مقابل ......دينار كما في نهاية السنة السابقة.**

**الديون المعاد هيكلتها:**
**يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ... الخ، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ اجماليها كما في نهاية السنة الحالية ....... دينار مقابل ......دينار كما في نهاية السنة السابقة.**

**3- سندات وإسناد وأذونات:**
**يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والإسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:**

**دينار**

| درجة التصنيف | مؤسسة التصنيف | ضمن الموجودات المالية للمتاجرة | ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع | ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| غير مصنف | | | | | |
| حكومية | | | | | |
| الاجمالي | | | | | |

4- التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي :
(توزع حسب بلد الاقامة للطرف المقابل)

| المنطقة الجغرافية / البند | داخل المملكة | دول الشرق الأوسط الأخرى | أوروبا | آسيا* | أفريقيا* | امريكا | دول أخرى | اجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أرصدة لدى بنوك مركزية | | | | | | | | |
| أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية | | | | | | | | |
| ايداعات لدي بنوك ومؤسسات مصرفية | | | | | | | | |
| التسهيلات الائتمانية: | | | | | | | | |
| للأفراد | | | | | | | | |
| القروض العقارية | | | | | | | | |
| للشركات: | | | | | | | | |
| الشركات الكبرى | | | | | | | | |
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) | | | | | | | | |
| للحكومة والقطاع العام | | | | | | | | |
| سندات وأسناد وأذونات: | | | | | | | | |
| ضمن الموجودات المالية للمتاجرة | | | | | | | | |
| ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع | | | | | | | | |
| ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق | | | | | | | | |
| مشتقات أدوات مالية | | | | | | | | |
| الموجودات المالية المرهونة(أدوات الدين) | | | | | | | | |
| الموجودات الأخرى | | | | | | | | |
| الاجمالي / للسنة الحالية | | | | | | | | |
| الاجمالي / أرقام المقارنة | | | | | | | | |

* باستثناء دول الشرق الأوسط

5- التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي :

دينار

| القطاع الاقتصادي / البند | مالي | صناعة | تجارة | عقارات | زراعة | أسهم | أفراد | حكومة وقطاع عام | اجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أرصدة لدى بنوك مركزية | | | | | | | | | |
| أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية | | | | | | | | | |
| ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية | | | | | | | | | |
| التسهيلات الائتمانية | | | | | | | | | |
| سندات وأسناد وأذونات: | | | | | | | | | |
| ضمن الموجودات المالية للمتاجرة | | | | | | | | | |
| ضمن الموجودات | | | | | | | | | |

| المالية المتوفرة للبيع | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق | | | | | | | | | |
| مشتقات أدوات مالية | | | | | | | | | |
| الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين) | | | | | | | | | |
| الموجودات الأخرى | | | | | | | | | |
| الاجمالي / للسنة الحالية | | | | | | | | | |
| الاجمالي / أرقام المقارنة | | | | | | | | | |

**48/ب- مخاطر السوق**

(يتم الافصاح عن الاسلوب المستخدم لقياس مخاطر السوق. فى حال استخدام البنك لاسلوب تحليل الحساسية وفق منهج القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) فيتم توضيح المنهجية المتبعة لاعداد تحليل الحساسية بهذا الاسلوب مع توضيح الفرضيات والمتغيرات المتعلقة بها، بالاضافة الى الهدف المتوخى من استخدام هذا الاسلوب واي قصور فى هذا الاسلوب من حيث عدم عكسه للقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المعرضة للمخاطر.

أما فى حال عدم استخدام البنك لاسلوب القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) لقياس مخاطر السوق فيجب الافصاح عن تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) لكل نوع من مخاطر السوق

( مخاطر سعر الفائدة، مخاطر العملات الاجنبية، مخاطر التغير فى الاسعار) على حده، مع بيان الأثر على الارباح والخسائر وحقوق الملكية نتيجة لتغيرات معقولة فى المتغيرات المؤثرة على حجم المخاطر ذات العلاقة. كما يتم الافصاح عن الفرضيات والمتغيرات المستخدمة باعداد تحليل الحساسية).

يتم الافصاح عن أي تغيرات في الافصاحات الوصفية أعلاة عن الفترة السابقة وأسباب ذلك. والتى قد تكون ناتجة عن تغير فى الفرضيات المتعلقة بالمخاطر أعلاه.

اذا ما تبين بأن تحاليل الحساسية التى تم الافصاح عنها لا تمثل المخاطر المتعلقة بالادوات المالية فى البيانات المالية بنهاية العام/ الفترة المالية بشكل موثوق فيه، فيتم الافصاح عن هذا الواقع واسبابه، والتى ممكن ان تتعلق بأن أرقام نهاية العام/ الفترة المالية غير ممثلة للمخاطر خلال العام/ الفترة المالية.

**(بعد ادراج الافصاحات الوصفية المتعلقة بمخاطر السوق، يتم ادراج الافصاحات الكمية التالية):**

**48/ج - مخاطر السيولة**

**أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة)على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ البيانات المالية :**

| أرقام السنة | أقل من شهر | من شهر الى 3 شهور | من 3 شهور الى 6 شهور | من 6 شهور حتى سنة واحدة | من سنة حتى 3 سنوات | أكثر من 3 سنوات | بدون استحقاق | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

| | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المطلوبات :** | | | | | | | | |
| **ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية** | | | | | | | | |
| **ودائع عملاء** | | | | | | | | |
| **تأمينات نقدية** | | | | | | | | |
| **مشتقات أدوات مالية** | | | | | | | | |
| **أموال مقترضة** | | | | | | | | |
| **سندات دين** | | | | | | | | |
| **مخصصات متنوعة** | | | | | | | | |
| **مخصص ضريبة الدخل** | | | | | | | | |
| **مطلوبات ضريبية مؤجلة** | | | | | | | | |
| **قروض ثانوية** | | | | | | | | |
| **مطلوبات أخرى** | | | | | | | | |
| **المجموع** | | | | | | | | |
| **مجموع الموجودات(حسب استحقاقاتها المتوقعة)** | | | | | | | | |

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ البيانات المالية :

أ- المشتقات المالية/المطلوبات التي يتم تسويتها بالصافي(على اساس التقاص) وتشمل:

1 – مشتقات العملة الاجنبية: عقود خيار العملات في السوق غير النظامية، مستقبليات العملات، عقود مقايضة العملات الاجنبية المتداولة بالسوق النظامي.

2 – مشتقات أسعار الفائدة: عقود مقايضة أسعار الفوائد، اتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة، عقود خيار أسعار الفائدة في السوق غير النظامي، عقود أسعار الفائدة الأخرى، مستقبليات أسعار الفائدة المتداولة بالسوق النظامي، عقود خيار أسعار الفائدة المتداولة بالسوق النظامي.

**أرقام السنة**

**دينار**

| البيان | لغاية شهر | من شهر ولغاية 3 أشهر | من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر | من 6 أشهر ولغاية سنة | من سنة ولغاية 3 سنوات | أكثر من 3 سنوات | اجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المشتقات للمتاجرة:** | | | | | | | |
| **– مشتقات** | | | | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **العملات** | | | | | | | |
| – **مشتقات الفوائد** | | | | | | | |
| **المشتقات للتحوط:** | | | | | | | |
| – **مشتقات العملات** | | | | | | | |
| – **مشتقات الفوائد** | | | | | | | |
| **المجموع** | | | | | | | |

**أرقام المقارنة**

**دينار**

| **البيان** | **لغاية شهر** | **من شهر ولغاية 3 أشهر** | **من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر** | **من 6 أشهر ولغاية سنة** | **من سنة ولغاية 3 سنوات** | **أكثر من 3 سنوات** | **اجمالي** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المشتقات للمتاجرة:** | | | | | | | |
| – **مشتقات العملات** | | | | | | | |
| – **مشتقات الفوائد** | | | | | | | |
| **المشتقات للتحوط:** | | | | | | | |
| – **مشتقات العملات** | | | | | | | |
| – **مشتقات الفوائد** | | | | | | | |
| **المجموع** | | | | | | | |

**ب–** المشتقات المالية/المطلوبات التي يتم تسويتها بالاجمالي وتشمل :

1 – مشتقات العملة الاجنبية: عقود العملات الآجلة، عقود مقايضة العملات.

2 – مشتقات أسعار الفائدة: عقود مقايضة أسعار الفوائد.

**49– التحليل القطاعي:**

أ– معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد.
- حسابات المؤسسات.
- التمويل المؤسسي.
- الخزينة.

**(القطاعات أعلاه مجرد أمثلة، وعلى كل بنك العمل على تحديد قطاعات الأعمال التي يعتمد عليها في إعداد التقارير المالية الداخلية).**

**ب– معلومات التوزيع الجغرافي**

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في الشرق الأوسط، أوروبا، آسيا، أمريكا والشرق الأدنى التي تمثل الأعمال الدولية0
فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي: (من الممكن توزيع القطاع الجغرافي إلى محلي وإقليمي ودولي حسب السياسة الداخلية للبنك)

| | **داخل المملكة** | | **خارج المملكة** | | **المجموع** | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **أرقام السنة** | **أرقام المقارنة** | **أرقام السنة** | **أرقام المقارنة** | **أرقام السنة** | **أرقام المقارنة** |
| | **دينار** | **دينار** | **دينار** | **دينار** | **دينار** | **دينار** |
| **إجمالي الإيرادات** | | | | | | |
| **مجموع الموجودات** | | | | | | |
| **المصروفات الرأسمالية** | | | | | | |

**50-ادارة رأس المال:**

(يتم الافصاح عن أهداف، وسياسات، وعمليات ادارة رأس المال، بما في ذلك:
أ- وصف لما يتم اعتباره كرأس مال.
ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الايفاء بهذه المتطلبات.
ج- كيفية تحقيق أهداف ادارة رأس المال.
د- أي تعديل يتعلق بما ذكر أعلاه مقارنة بالعام الماضي
هـ- اذا لم يلتزم البنك خلال الفترة بمتطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وتبعات ذلك.
و- مسببات ومصادر التغيرات في رأس المال التنظيمي للبنك خلال العام.
ز- المبلغ الذي يعتبره البنك كرأس المال ونسبة كفاية رأس المال، وفق الجدول التالي:)

| | **ارقام السنة/دينار** | **ارقام المقارنة/دينار** |
|---|---|---|
| **بنود رأس المال الاساسي** | | |
| - | | |
| **بنود رأس المال الاضافي** | | |
| - | | |
| **بنود رأس المال المساعد** | | |
| - | | |
| **مجموع رأس المال التنظيمي** | | |
| **مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر** | | |
| **نسبة كفاية رأس المال(%)** | | |
| **نسبة رأس المال الاساسي(%)** | | |

**55- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة**

**(يتم الافصاح عن معايير التقارير المالية الدولية الجديدة التي لم يسر مفعولها بعد).**

## Frequency Table

**Q10A**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | نعم | 7 | 23.3 | 35.0 | 35.0 |
| | لا | 13 | 43.3 | 65.0 | 100.0 |
| | Total | 20 | 66.7 | 100.0 | |
| Missing | System | 10 | 33.3 | | |
| Total | | 30 | 100.0 | | |

**Q10B**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | "تضارب المصالح ما بين أصحاب القرار في الشركة وأصحاب القرار | 3 | 10.0 | 42.9 | 42.9 |
| | "الأزمة المالية العالمية الحالية" | 2 | 6.7 | 28.6 | 71.4 |
| | "عدم وجود قائم مالية مدققة" | 2 | 6.7 | 28.6 | 100.0 |
| | Total | 7 | 23.3 | 100.0 | |
| Missing | System | 23 | 76.7 | | |
| Total | | 30 | 100.0 | | |

**Q11A**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | نعم | 12 | 40.0 | 60.0 | 60.0 |
| | لا | 8 | 26.7 | 40.0 | 100.0 |
| | Total | 20 | 66.7 | 100.0 | |
| Missing | System | 10 | 33.3 | | |
| Total | | 30 | 100.0 | | |

**Q11B**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | "حسب نوع القرض وحجمه | 4 | 13.3 | 33.3 | 33.3 |
| | "حسب نسب المخاطرة التي تصاحب الائتمان المطلوب | 4 | 13.3 | 33.3 | 66.7 |
| | "حسب أجله استحقاق القرض | 4 | 13.3 | 33.3 | 100.0 |
| | Total | 12 | 40.0 | 100.0 | |
| Missing | System | 18 | 60.0 | | |
| Total | | 30 | 100.0 | | |

**One-Sample Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| TOTAL | 30 | 3.5815 | .65811 | .12015 |

**One-Sample Test**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| TOTAL | 4.839 | 29 | .000 | .5815 | .3357 | .8272 |

**Q12**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ، حجم الائتمان المطلوب- ، الرهونات والضمانات المقدمة الوضع | 7 | 23.3 | 35.0 | 35.0 |
| | وجود قائم مالية مستقبلية ، يتم من- خلالها عرض التوقعات المس | 3 | 10.0 | 15.0 | 50.0 |
| | وجود بيانات مالية مدققة من مدقق- خارجي ، والإفصاح عن الشركا | 2 | 6.7 | 10.0 | 60.0 |
| | سياسات الإدارة والخطط التي- تتبعها | 2 | 6.7 | 10.0 | 70.0 |
| | ثقة مانح القرض بالسداد- | 6 | 20.0 | 30.0 | 100.0 |
| | Total | 20 | 66.7 | 100.0 | |
| Missing | System | 10 | 33.3 | | |
| Total | | 30 | 100.0 | | |

**التمويل الداخلي**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لأنه يؤدي إلى تخفض تكلفة- التمويل | 8 | 26.7 | 40.0 | 40.0 |
| | ارتفاع أسعار الفائدة في السوق- | 3 | 10.0 | 15.0 | 55.0 |
| | يرفع قدرة الشركة وذلك من- خلال زيادة رأس المل | 3 | 10.0 | 15.0 | 70.0 |
| | تجنب دفع الفوائد- | 6 | 20.0 | 30.0 | 100.0 |
| | Total | 20 | 66.7 | 100.0 | |
| Missing | System | 10 | 33.3 | | |
| Total | | 30 | 100.0 | | |

**الاقتراض الداخلي**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | السرعة في الحصول على- التمويل | 13 | 43.3 | 65.0 | 65.0 |
| | تعقيد إجراءات زيادة رأس- المل ، خصوصا الإجراءات القانونية | 7 | 23.3 | 35.0 | 100.0 |
| | Total | 20 | 66.7 | 100.0 | |
| Missing | System | 10 | 33.3 | | |
| Total | | 30 | 100.0 | | |

**Q14A**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | نعم | 14 | 46.7 | 70.0 | 70.0 |
| | لا | 6 | 20.0 | 30.0 | 100.0 |
| | Total | 20 | 66.7 | 100.0 | |
| Missing | System | 10 | 33.3 | | |
| Total | | 30 | 100.0 | | |

Q14B

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | حسب طبيعة نشاط المنشأة والمواسم التي فيها نشاط | 9 | 30.0 | 64.3 | 64.3 |
| | حسب التوقعات في قائمة التدفقات النقدية | 4 | 13.3 | 28.6 | 92.9 |
| | في بداية السنة وبعد عملية توزيع الأرباح | 1 | 3.3 | 7.1 | 100.0 |
| | Total | 14 | 46.7 | 100.0 | |
| Missing | System | 16 | 53.3 | | |
| Total | | 30 | 100.0 | | |

Q15

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | حجم الإيرادات | 4 | 13.3 | 21.1 | 21.1 |
| | التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك الأخرى | 1 | 3.3 | 5.3 | 26.3 |
| | التدفقات النقدية | 3 | 10.0 | 15.8 | 42.1 |
| | القضايا والمشاكل مع الأطراف الخارجية | 1 | 3.3 | 5.3 | 47.4 |
| | أرصدة البنوك الأخرى | 1 | 3.3 | 5.3 | 52.6 |
| | عقود الأعمال الغير منفذة | 1 | 3.3 | 5.3 | 57.9 |
| | سياسات البيع | 3 | 10.0 | 15.8 | 73.7 |
| | النسب المالية | 1 | 3.3 | 5.3 | 78.9 |
| | معلومات عن مالكي الشركة ونسبة ملكية كل منهم | 1 | 3.3 | 5.3 | 84.2 |
| | التوقعات أو الخطط المستقبلية للشركة | 3 | 10.0 | 15.8 | 100.0 |
| | Total | 19 | 63.3 | 100.0 | |
| Missing | System | 11 | 36.7 | | |
| Total | | 30 | 100.0 | | |

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| Q1 | 30 | 2.6333 | .96431 |
| Q2 | 30 | 4.0667 | .98027 |
| Q3 | 30 | 4.5000 | .50855 |
| Q4 | 30 | 4.1333 | .89955 |
| Q5 | 30 | 4.8333 | .37905 |
| Q6 | 30 | 2.7000 | .98786 |
| Q7 | 30 | 2.4333 | 1.00630 |
| Q8 | 30 | 3.0000 | 1.14470 |
| Q9 | 30 | 3.7667 | 1.16511 |
| Q10 | 30 | 4.2333 | .62606 |
| Q11 | 30 | 4.6667 | .47946 |
| Q12 | 30 | 3.3667 | 1.12903 |
| Q13 | 30 | 3.5333 | 1.10589 |
| Q14 | 30 | 3.4333 | 1.07265 |
| Q15 | 30 | 3.7000 | .91539 |
| Q16 | 30 | 3.9000 | .92289 |
| الكلي | 30 | 3.6583 | .35333 |
| Valid N (listwise) | 30 | | |

## T-Test

**One-Sample Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| الكلي | 30 | 3.6583 | .35333 | .06451 |

**One-Sample Test**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| الكلي | 10.205 | 29 | .000 | .6583 | .5264 | .7903 |

## Frequency Table

### EDU

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | بكالوريوس | 20 | 66.7 | 66.7 | 66.7 |
| | درجة جامعية اعلى | 10 | 33.3 | 33.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

### MAJOR

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محاسبة او علوم مالية ومصرفية | 19 | 63.3 | 63.3 | 63.3 |
| | درجة جامعية اخرى | 11 | 36.7 | 36.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

### JOB

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | مدير او مسؤول الائتمان | 30 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |

### EXPER

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اقل من 5 سنوات | 10 | 33.3 | 33.3 | 33.3 |
| | من 5 سنوات واقل من 10 سنوات | 4 | 13.3 | 13.3 | 46.7 |
| | 10 سنوات فأكثر | 16 | 53.3 | 53.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

## Descriptives

### Descriptive Statistics

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| Q1 | 30 | 4.4000 | .72397 |
| Q2 | 30 | 2.9000 | 1.24152 |
| Q3 | 30 | 3.7000 | .79438 |
| Q4 | 30 | 4.2000 | .61026 |
| Q5 | 30 | 3.7667 | 1.04000 |
| Q6 | 30 | 4.1000 | 1.06188 |
| Q7 | 30 | 4.2333 | .72793 |
| Q8 | 30 | 3.0000 | 1.11417 |
| Q9 | 30 | 4.6333 | .49013 |
| Q10 | 30 | 3.0667 | 1.31131 |
| Q11 | 30 | 4.2333 | .77385 |
| Q12 | 30 | 4.1667 | .91287 |
| Q13 | 30 | 3.6667 | 1.02833 |
| Q14 | 30 | 4.4333 | .50401 |
| TOTAL | 30 | 3.8875 | .50529 |
| Valid N (listwise) | 30 | | |

## T-Test

**One-Sample Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| TOTAL | 30 | 3.8875 | .50529 | .09225 |

**One-Sample Test**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| TOTAL | 9.620 | 29 | .000 | .8875 | .6988 | 1.0762 |

## Frequency Table

عمل

### EDU

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | بكالوريوس | 25 | 83.3 | 83.3 | 83.3 |
| | درجة جامعية اعلى | 5 | 16.7 | 16.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

### MAJOR

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محاسبة او علوم مالية ومصرفية | 23 | 76.7 | 76.7 | 76.7 |
| | درجة جامعية اخرى | 7 | 23.3 | 23.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

### JOB

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | مدير او مسؤول الائتمان | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| | محلل مالي | 29 | 96.7 | 96.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

### EXPER

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اقل من 5 سنوات | 17 | 56.7 | 56.7 | 56.7 |
| | من 5 سنوات واقل من 10 سنوات | 11 | 36.7 | 36.7 | 93.3 |
| | سنوات فأكثر 10 | 2 | 6.7 | 6.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

## Descriptives

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| A1 | 30 | 1.8000 | 1.03057 |
| A2 | 30 | 2.7667 | 1.33089 |
| A3 | 30 | 2.7333 | 1.31131 |
| A4 | 30 | 1.6333 | .99943 |
| A5 | 30 | 1.7000 | .95231 |
| A6 | 30 | 2.7667 | 1.33089 |
| A7 | 30 | 2.7333 | 1.31131 |
| A8 | 30 | 1.5667 | .89763 |
| C1 | 30 | 2.0000 | .94686 |
| C2 | 30 | 1.7333 | 1.11211 |
| C3 | 30 | 2.2667 | .94443 |
| C4 | 30 | 1.9333 | 1.28475 |
| C5 | 30 | 1.6333 | .88992 |
| الكفاية والجودة | 30 | 2.0974 | .45032 |
| Valid N (listwise) | 30 | | |

## Descriptives

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| B1 | 30 | 2.6333 | 1.12903 |
| B2 | 30 | 2.1000 | 1.09387 |
| B3 | 30 | 2.8667 | 1.10589 |
| B4 | 30 | 1.7000 | .83666 |
| B5 | 30 | 3.1333 | .93710 |
| B6 | 30 | 2.0667 | .90719 |
| B7 | 30 | 2.4667 | .86037 |
| B8 | 30 | 1.8667 | .97320 |
| التحكم والضبط | 30 | 2.3542 | .44296 |
| Valid N (listwise) | 30 | | |

## T-Test

**One-Sample Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| السياسات والممارسات | 30 | 1.7758 | .27087 | .04945 |

**One-Sample Test**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| السياسات والممارسات | -24.755 | 29 | .000 | -1.2242 | -1.3254 | -1.1231 |

## T-Test

One-Sample Statistics

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| الكفاية والجودة | 30 | 2.0974 | .45032 | .08222 |

One-Sample Test

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference Lower | Upper |
| الكفاية والجودة | -10.978 | 29 | .000 | -.9026 | -1.0707 | -.7344 |

## T-Test

One-Sample Statistics

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| التحكم والضبط | 30 | 2.3542 | .44296 | .08087 |

One-Sample Test

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference Lower | Upper |
| التحكم والضبط | -7.986 | 29 | .000 | -.6458 | -.8112 | -.4804 |

## Frequency Table

مراقبا ماليا

**EDU**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | بكالوريوس | 17 | 56.7 | 56.7 | 56.7 |
| | درجة جامعية اعلى | 13 | 43.3 | 43.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**MAJOR**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محاسبة او علوم مالية ومصرفية | 25 | 83.3 | 83.3 | 83.3 |
| | درجة جامعية اخرى | 5 | 16.7 | 16.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**JOB**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | مدير مالي او مسؤول مالي | 30 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |

**EXPER**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اقل من 5 سنوات | 3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| | من 5 سنوات واقل من 10 سنوات | 6 | 20.0 | 20.0 | 30.0 |
| | 10 سنوات فأكثر | 21 | 70.0 | 70.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

## Descriptives

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| Q1 | 30 | 1.4667 | .62881 |
| Q2 | 30 | 2.1000 | .60743 |
| Q3 | 30 | 1.9000 | .66176 |
| Q4 | 30 | 2.0333 | .80872 |
| Q5 | 30 | 2.0000 | .78784 |
| Q6 | 30 | 1.8000 | 1.06350 |
| Q7 | 30 | 2.6333 | 1.03335 |
| Q8 | 30 | 1.6000 | .72397 |
| Q9 | 30 | 2.6000 | .81368 |
| Q10 | 30 | 1.9333 | .58329 |
| Q11 | 30 | 2.0667 | .36515 |
| السياسات والممارسات | 30 | 1.7758 | .27087 |
| Valid N (listwise) | 30 | | |

## Descriptives